دكتور نبيل خليفة

لبنان والخيار الرابع:
الحياد أو التحييد

بحث في مبرِّرات حياد لبنان الدولي



مركز بيبلوس للدراسات

دكتور نبيـــل خليفَه

لبنـان والخيَـار الرَابع:
الحيَـاد أو التحييـد

بحـث في مبرّرات حيـاد لبنـان الدولـي



مركز بيبلوس للدراسات والابحاث
جبيل (بيبلوس)

رســـوم الغـــلاف: للفنان الأب جان جبّور
رسم المؤلّف على الغلاف: للفنـان بيـار شديـد
الإخـــراج الفنـــي: السيدة غريس باسيل



مركز بيبلوس للدراسات والابحاث

(مبدأ CBER)

تأسس بموجبه علم وخبر رقم ٢٠١/أو لعام ١٩٩٠

غايتـه:

نشر المقالات والكتب واعداد الدراسات المتعلقة بالاوضاع اللبنانية وعلاقتها بالمحيط العربي

"ان الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها مركز بيبلوس للدراسات والابحاث"

منشـــورات

مركز بيبلوس للدراسات والابحاث

ص.ب. ٣٨ جبيل (بيبلوس) لبنان

تيليفاكس: ٠٩/٩٤٥٠٠١

الطبعة الثانية

جبيل (بيبلوس) ٢٠٠٨

الاهــداء

الى جميع العاملين

لتحقيق

حياد لبنان الدولي

مقدّمات حول حياد لبنان

الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود

"حياد لبنان قوّة له وللعرب" والهدف هو تحييد لبنان عن تناقضات الوضع العربي الراهن وابعاده عن التجاذبات والإختراقات الإقليميّة التي تهدّد وحدته وسلامه الأهلي. ولكن ليس على حساب إنتمائه العربي. هذا الحياد يعصم لبنان عن التداعيات الخطيرة للصراعات المحتدمة في المنطقة وعليها. لكنّه لا يغيّر وضع لبنان بوصفه جزءاً مهماً من العالم العربي له وضعه الخاص، وباعتباره في حال نزاع مع إسرائيل، لكنه يحول دون تحويله ساحة لصراعات الآخرين على أرضه.

أما وضع لبنان المحايد ومقوماته فهي كما ينبغي أن تتوافق عليه جماعاته وأحزابه وطوائفه بمساعدة عربيّة. وقد تفيدهم في ذلك تجارب حياديّة معاصرة في النمسا وسويسرا وغيرهما. وقد يهتدون إلى صيغة جديدة أكثر ملاءمة لهم".

(النهار ٢٠٠٧/٣/٢٣)

عميد الصحافة: غسان تويني:

"... هل يعني ذلك أن علينا أن نستسلم للتدويل والعواصف والاهواء الدوليّة؟ كلا، بل العكس هو المطلوب.

المطلوب أن نحيّد لبنان، بنظام مضمون دولياً، عن العواصف والاهواء والمطامح والمطامع. أما كيف؟ ففي العالم البعيد نماذج يمكن أن نستلهم إختباراتها والانظمة من سويسرا أو سواها في أوروبا إلى دول في أميركا اللاتينيّة وسواها وصولاً إلى دول أسيويّة محاطة مثلنا بذوي المطامح والأطماع وتصدهم بالتحييد وضماناته الأمميّة.

... وهذا يفترض سياسة وطنيّة متكاملة لا تعتبر أن "قوّة لبنان في ضعفه" بل تبحث للبنان عن قوّة بديلة في السياسة الخارجيّة كما الدفاعيّة، قوامها حياد يوفّر لنفسه عناصر تضمن إحترامه وحمايته إيجابياً".

(النهار ٢٩/٤/٢٠٠٨)

السفير سمير حبيقه

"الحياد الإيجابي حياداً مسلحاً يكون بمعنى أن تكون الدولة المحايدة قادرة على الدفاع عن حيادها بنفسها، فلا توكل أمر الدفاع عن هذا الحياد إلى سواها وإلا أضحت رهينة لهذا السوى وانتفى الحياد. هكذا فعلت سويسرا يوم ابتنت لها واحداً من أقدر الجيوش في العالم متحصّنة في جبالها، جاعلة منها قلعة صامدة في وجه كل إعتداء، ويوم حوّلت شعبها كلّه شعباً مقاوماً في صيغة دفاعيّة فذّة جمعت بين الجيش النظامي والمقاومة الوطنيّة. الجيش في الدولة المحايدة جيشاً دفاعياً يكون، لا يتورّط في المغامرات الخارجيّة ولا تكون له عمليّات عبر الحدود الوطنيّة، بل مهمّته تكمن في حماية هذه الحدود بالذات ومنع إختراقها وبالتالي المحافظة على السيادة التامة والإستقلال الناجز".

(النهار ٣٠/٤/٢٠٠٨)

شارل شرتوني (أستاذ جامعي)

"لقد قام الكيان اللبناني منذ نشأته على أسس ليبراليّة سياسيّة مبنيّة على إراديّة غذّتها الثقافة السياسيّة الفرنسيّة كما عبّر عنها أرنست رينان حين عرّف الأمة بأنها واقع يستند إلى "إرادة العيش المشترك". وهذا يعني أن على مختلف مكوّناتها أن تنخرط في عمليّة تداول يومي حول حيثيات الحياة الوطنيّة. إذن الأمة بحكم تعريفها وفي صيرورتها الفعليّة هي فعل إرادي قائم على الإعتراف المتبادل والتداول والتأليف والتسوية والتكافؤ والحق في الإختلاف والتنازع على قاعدة "الإعتدال المبدئي".

... ان مدى الأذى الذي تولّد من هيمنة ونزق (الجوار) قد أعطى الكيان اللبناني ولأوّل مرّة في وجدان المسلمين سنة وشيعة والدروز، وكل حسب جدول أولويات خاص به، الشرعيّة العمليّة التي افتقدها منذ بداياته كدولة مستقلة ذات شرعيّة مبدئيّة. إن قاعدة الحياة اللبناني الجديدة تستمدّ مسوغها من هذه الشرعيّة العمليّة التي محضها اللبنانيّون لكيانهم وتقديرهم للقيم الإنسانيّة والسياسيّة التي أتاحها لهم...

حياد لبنان الجديد هو صعب وسهل في آن. صعب لأن العالم العربي لم يقو حتى اليوم على التصالح مع الحداثة على أساس قيم دولة القانون والديمقراطيّة. وسهل لأن لبنان، وعلى الرغم من كل ما أصابه ويصيبه قد أمسى نموذجاً لأفق عربي جديد عنوانه الحرية والديمقراطيّة والإنفتاح الفكري والديني والحياتي "بالرغم من كل صغارات الحياة السياسيّة في بلادنا".

(النهار ٣١/٣/٢٠٠٧)

جورجيت حداد (أستاذة جامعيّة)

"ان الحياد (السويسري) لم يكن قابلاً للحياة، إلاّ استناداً، أولاً إلى تعدديّة داخليّة تعاش بإتفاق ووفاق، وثانياً إلى إرادة جماعيّة (متضامنة) ومتكاتفة، مكوّنة بذلك فرادة مجتمعيّة واثقة بتفاهماتها ومستقبلها. بمعنى آخر، ان الحياد السويسري تجاه الخارج هو خطّ دفاعي لحماية تعدديّة الداخل واستقراره والسهر على مواطنين متوافقين في ما بينهم على الرغبة في العيش معاً وتحت قانون واحد حاضن للجميع ودون تمييز. إنه حياد مواطنين قد فضلوا الإنكفاء والتخلي عن حسابات لعبة الأمم لمصلحة ذاتيّة عليا بالنسبة لهم، وهي إبقاء الوطن واحداً واعداً. والمواطنة موحّدة ومسؤولة"

(النهار ٥/٤/٢٠٠٧)

نبيل خليفه (باحث + مؤلّف)

منذ بداية الثمانينات، كنت، ولا زلت مأخوذاً بفكرة تحييد لبنان. وكتابي هذا الصادر عام ١٩٨٤ بعنوان: "لبنان والخيار الرابع: الحياد أو التحييد" – بحث في مبررات حياد لبنان الدولي "يؤكد اليوم أهميته في سياق المعالجة الفعليّة للقضيّة اللبنانيّة. إن إهتمامي المبكّر بعلم الجغرافيا السياسيّة جعلني أصل إلى استنتاج واضح وهو أن تحييد لبنان هو الحلّ المناسب، كي لا أقول الوحيد، للأزمة اللبنانيّة، وهو العنصر الأول والأساس لصياغة "إستراتيجيّة لبنانيّة" تتخطى الخيارات الثلاث الخاطئة: الإسرائيليّة والسوريّة (الإيرانيّة) والغربيّة (الأميركيّة).

واليوم، كلّما تشعّبت وتعقّدت المشكلة اللبنانيّة، وتهافتت الصيغ والمحاولات لحلّها، اتسعت دائرة المقتنعين والمؤيّدين والعاملين لحياد لبنان، ليس كطرح فكري شخصي كما كان يحدث من قبل بل كطرح وطني تنادي به وتتبنّاه أحزاب وجهات وقيادات فكريّة وسياسيّة، وإعلاميّة لبنانيّة وكان من أهمها نداء الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود وقناعة استاذنا غسان تويني وبالتالي المحور الذي نشرته "النهار" في حلقات حول الموضوع من إعداد الصحفي ميشال أبو نجم. ومعظم المقوّمات أعلاه مستقاة مما ورد في هذا المحور وتتميّز بالعمق والشموليّة والإستشراف!

ما ينبغي التذكير به، والتشديد عليه أن تحييد لبنان ليس حلاً مطروحاً بين جملة حلول يمكن إختيار أحدها، بل هو حلّ يفرضه التاريخ والجغرافيا وعلم الجغرافيا السياسيّة ومسار العلاقات الدوليّة وواقع لبنان الدولاتي ومصالح دولته وشعبه وأرضه في ظلّ "حياد مسلّح" إيجابي بخصوصيّته العربيّة. ان وعي اللبنانيّين، ولو متأخراً، كفيل بوقف مسلسل الحرب والتدمير لوطنهم وشعبهم على إمتداد ثلث قرن وذلك بالإتفاق والعمل على تحييد لبنان!

لعلّ... وعسى!

(٢٠٠٨/٦/٢٨)

تقديم (الطبعة الأولى)

بقلم

المحامي روجيه اده*

منذ عشر سنوات واللبنانيون يجهدون ويجتهدون في تحليل اسباب المحنة التي يمرّون بها، وفي تصوّر الحلول التي تساعدهم على التغلّب عليها. ووسط فورة العواطف. وتدخلات الخارج، وثورة الاحقاد وغبار المعارك كان (ولا يزال) من الصعب على الكثيرين الخروج من اعتباراتهم الطائفية وطروحاتهم الفئوية وانتماءاتهم الايديولوجية وافكارهم المسبقة، كان من الصعب عليهم، الخروج من كل ذلك، الى رحاب الفكر العلمي التاريخي المستنير الباحث في اعماق المشكلة اللبنانية والحامل لها التحليل الصحيح والحلول الصحيحة.

* مؤسس «حركة لبنان المحايد».

إن الخطأ الكبير الذي يرتكبه اللبنانيون، والكثيرون من المعنيين بالقضية اللبنانية، هو الظن بامكانية ايجاد حل لهذه القضية من خلال توافق داخلي فقط. إن هذا الأمر يُعتبرُ شرطاً ضرورياً ولكنه ليس كافياً. فكل توافق داخلي، حتى في حال حصوله (مع ان ذلك صعب) هو بكل تأكيد عرضة للاختراق والانهيار على يد القوى الاقليمية التي تمسك بخيوط اللعبة داخل لبنان وتحرّك الأمور فيه وفق مصالحها وغاياتها واهدافها. لا بد إذن من ايجاد وضع قانوني للدولة اللبنانية يوقف تدخّل القوى الخارجية في شؤونها الداخلية ويسقط كافة الذرائع (المحق منها وغير المحق) من ايدي هذه القوى فيحفظ للبنان وحدته واستقراره وسيادته وللدول المحيطة به والمعنيّة بأمره أمنها وسلامتها. وهذا الوضع لا يمكن أن يكون إلا حياد لبنان الدولي.

لقد توصّلتُ بعد طول تأمل في المسألة اللبنانية الى هذه النتيجة تماماً وهي أن مصير لبنان يرتبط بتحقيق حياده الدولي وعلى ضوء هذه القناعة عملت ولا زلت أعمل وأسست «حركة لبنان المحايد» كتعبير عن هذه القناعة. ولكم كان سروري كبيراً حيث التقيت فكرياً الباحث اللبناني نبيل خليفه قبل أن التقيه شخصياً كونه من المفكرين اللبنانيين الذين لهم ذات الرؤية وذات القناعة. فهو بهذا مفاضل عتيق في الدفاع عن فكرة حياد لبنان او تحييده في مقالاته ودراساته المتعدّدة.

إن كتابه هذا «لبنان والخيار الرابع: الحياد او التحييد» وهو أول كتاب في هذا الموضوع، يؤكد هذه القناعة ويبرزها. فبعد أن كان الكلام على حياد لبنان مجرد وجهة نظر مجزوءة اصبح هذا الكلام مع نبيل خليفه أطروحة متكاملة لها أسسها ومقوماتها ومبرراتها الذاتية والموضوعية، الداخلية والدولية. والمهم في عرض المؤلف هو الدقة العلمية والموضوعية في العرض دون ان يغيب عن ذلك هدفه الأساسي وهو تأكيد المبررات التاريخية لحياد لبنان. صحيح أنه عرض لعدة أراء في مسألة الحياد ولكنه ابرز هذه الاراء بحيث أن كل واحدة منها تضيء جانباً وزاوية من زوايا الحياد فتكمل غيرها ولا تنقصه او تنفيه.

ولم يكتفِ المؤلف بآراء الآخرين بل اجتهد في استخلاص «الصفات المشتركة للدول المحايدة» فتحدث بشكل علمي عن ثوابت الحياد الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية وبيّن «مدى انطباقها على الواقع اللبناني».

اننا بكل صراحة قد نختلف مع الاستاذ نبيل خليفه في بعض توجهاته الحزبية. فهو باحث ملتزم بخط سياسي معيّن على الصعيد اللبناني. ولكننا نتفق معه بشكل أكيد حول طروحاته العلمية التي تتجاوز آفاق الطرح الفئوي والحزبي لتصبح طرحاً تاريخياً يلتقي وطرحنا بالذات وخاصة في موضوع حياد لبنان.

إن اللبنانيين، عندما يقدرون على الخروج من انغلاقهم الذاتي والطائفي والحزبي والفئوي، فانهم سيتلاقـون حتماً حول افكار هي بمثابة قاسم مشترك بينهم.

وإن لبنان المحايد يجب أن يكون واحداً من هذه القواسم المشتركة.

روجيه ادّه
(١٩٨٤)

الفصل الأول

لبنان ... سويسرا ... والحياد !

اولاً - في رحاب جنيف!

اتجهت أنظار اللبنانيين الى «المؤتمر الوطني للحوار» الذي عقد في جنيف (من ٣٠ - ١٠ - ١٩٨٣ حتى ٤ - ١١ - ١٩٨٣) (سويسرا). وأهمية المؤتمر تعود في الدرجة الأولى الى أنه المنطلق الى صياغة رؤ ية جديدة للنظام اللبناني، قد تكون هي الحل وربّما المخرج من المحنة التي يعيشها لبنان. وما من شك في أن كل طرف شارك في الحوار له تحليله ونظرته ومطالبه وتطلعاته في شأن هذا الموضوع، الى الحد الذي باتت معه الطروحات النظرية تبتعد بل تفترق عن الواقع الموضوعي الذي يقدمه لبنان ككيان سياسي - اجتماعي. وبين حوار العام ١٩٧٥ وحوار العام ١٩٨٣ مرت فترة زمنية كافية وتجارب متنوّعة عاشها اللبنانيون، جعلتهم أكثر معرفة بالخيارات الصحيحة

التي هي متاحة لهم، وسقطت خيارات ومراهنات كانت تشكل مطلباً أو هاجساً للبعض منهم. ولقد خبر اللبنانيون حتى الآن ثلاث خيارات هي:

الخيار السوري
والخيار الاسرائيلي
والخيار الأميركي.

والسؤال هو: أليس هناك من مجال لخيار رابع هو خيار حياد لبنان أو تحييده؟!

مقدمات أوّلية

١ - إن أول سؤال يتبادر الى الذهن لدى التفكير باجتماع هيئة الحوار هو: لماذا تم الاتفاق على سويسرا بالذات كمكان لاجتماع لجنة الحوار؟

والجواب الواضح هو: أن سويسرا بلد **محايد**، وهي بالتالي أكثر البلدان مناسبة لعقد مثل هذا الاجتماع. فحياد سويسرا يعطيها مصداقية كاملة كبلد لقاء للمتصارعين. فهي ليست طرفاً في النزاعات الداخلية أو الاقليمية أو الدولية. إنها بلد لقاء وسلام لا بلد افتراق وحرب.

٢ - إن أفضل مداخلة يمكن أن تقال في مؤتمر الحوار هذا، هي تلك التي يقوم بها جميع المشاركين فيه وذلك بالنزول الى شوارع جنيف وايقاف أي سويسري يلتقون به في الطريق: رجل اعمال كان أم مصرفياً أم مزارعاً أم عاملاً

في فندق أو عضواً في المجلس الوطني أو مجلس الدول (الجمعية الاتحادية) أو عضواً في المجلس الاتحادي (السلطة الاجرائية). واجراء «تحقيق» مع هؤلاء السويسريين حول أمور عدة من مثل:

- لماذا تتمتع سويسرا بالهدوء والسلام والرخاء؟

- كيف توفق سويسرا بين كونها أمة سويسرية (هيلفتية) نسبة الى قبائل الهلفات ذات الأصل الجرماني، وبين كونها دولة تتألف الآن من ٢٢ كانتوناً أو «مقاطعة سيّدة».

- كيف أمكن للسويسريين التغلّب على خلافاتهم الاتنولوجية بين الجرمان والافرنج والطليان والرومانتس؟

- كيف أمكنهم التغلب على صراعاتهم المذهبية بين البروتستنتية والكاثوليكية وحروبهم الدينية المدمّرة؟

- كيف أمكنهم التغلب على نزعتي المركزية التوحيدية الاندماجية من جهة، واللامركزية والاستقلالية من جهة ثانية؟

- وكيف أمكنهم التغلب، بشكل أو بآخر، على الصراع بين الروحية الاقطاعية الأوليغرشية من جهة وروحية العدالة الاجتماعية من جهة ثانية؟

- وكيف أمكنهم ضبط الفروقات الاجتماعية وتقليلها، وتأمين العدالة بين المناطق السويسرية المختلفة إذ كانت

المقاطعات البروتستنتية أكثر عدداً وأغنى مالاً والكاثوليكية أكثر حرماناً.

- والأهم من كل ذلك: كيف استطاعت سويسرا الخروج من تحت سيطرة الامبراطورية الجرمانية التي كانت تخضع لها، علماً أن اكثرية المقاطعات السويسرية هي جرمانية في أصلها ولغتها ومن ثمة الخروج من تحت السيطرة الفرنسية بعد عهد الثورة ونابليون ودخول مقاطعات فرنسية الأصل واللغة في الاتحاد السويسري..؟

وبمعنى آخر: كيف أمكن لسويسرا أن تجد حلاً للضغوطات عليها من جرمانيا في الشرق والشمال ومن فرنسا في الغرب (علاقتنا باسرائيل وسوريا).؟

فلقد كانت كل من المانيا وفرنسا تستغل الصراعات والفوارق الاتنولوجية - المذهبية - الاقتصادية داخل سويسرا لتضغط كل في اتجاهها ومصلحتها:

فكيف أمكن لسويسرا التغلب على هذه التدخلات والضغوطات؟

- وأخيراً، وليس آخراً من المهم جداً أن يقوم المتحاورون بسؤال كل سويسري: كيف استطعتم التوفيق داخلياً بين كونكم «أمة واحدة» وبين قيام ٢٢ كانتوناً في بلادكم؟

أجل لماذا هذه الكانتونات؟

لماذا لم تكن سويسرا «دولة موحدة» «وتوحيدية في الشعب والأرض والمؤسسات».

واستطراداً: لماذا تتألف الجمعية الفدرالية السويسرية من مجلسين:

وطني على أساس تمثيل نسبي للشعب،

ومجلس دول على أساس مندوبين (اثنين) عن كل كانتون.

ولماذا يتألف المجلس الفدرالي السويسري (السلطة الاجرائية للدولة) من سبعة أعضاء أي من قيادة جماعية وليس من قيادة فردية؟

فإذا استطاع المتحاورون، كل المتحاورين، أن يصغوا جيداً إلى أجوبة المواطن السويسري العادي حول هذه الاسئلة، وإذا تأملوا (وأهم ما هو مطلوب في اجتماع لجنة الحوار هو التأمل) في تركيبة النظام السويسري وصيغته. فإنهم من دون شك سيستفيدون كثيراً في محاولتهم التفتيش عن حل للصيغة اللبنانية المستقبلية. من خلال مبدأ «السياسة المقارنة»

الا إذا كان المتحاورون ذاهبين الى الحوار وكل منهم يحمل في ذهنه أفكاراً مسبقة وارتباطات مسبقة.

وعندها لا يكون هناك مجال للحوار.

فالحوار يفترض الأخذ والرد و«التفهم والتفاهم» والعرض والاقناع. وليس الجمود عند مواقف مسبقة وأفكار مستبقة.

. . .ولعل مناخ سويسرا يفتح أمام المتحاورين ويلقي في قلوبهم نور اليقين لكي يعتمدوا **للبنان الخيار الرابع وهو خيار الحياد أم التحييد.**

ثانياً ـ سقوط الخيارات الثلاثة

٣ ـ ما هي الخيارات الثلاثة المطروحة حتى الآن على لبنان؟

الكل يعرفها:

١ ـ الخيار السوري

٢ ـ الخيار الاسرائيلي

٣ ـ الخيار الأميركي.

وليس هنا مجال الاسترسال في شرح الأسباب التي تجعل لبنان في حاجة الى خيار رابع خارج هذه الخيارات الثلاثة التي جرى تجريبها، أو أنها لا تزال في طور «التجربة».

دعونا بكل «حسن نية» واحترام للجميع نقول:

ـ إن سوريا «حريصة على لبنان ووحدته وعروبته وتطوره الديمقراطي».

وهي «معنية بأمنه وسلامته وبقائه في نطاق المنظومة العربية».

وهي مهتمة بتوازناته السياسية وبتأييد قواه التقدمية والعربية.

ـ إن اسرائيل هي الأخرى مهتمة بأن يكون لبنان دولة مستقلة ذات سيادة لا تشكل أي خطر على حدودها الشمالية.

ويهمها أن تقوم في لبنان سلطة مركزية قوية تفرض النظام على القطاع الجنوبي، وتمنع الفلسطينيين من تهديد أمن اسرائيل عبر الجنوب.

ويهمها كذلك أن تكون على علاقات طيبة بجميع الطوائف اللبنانية.

. . .أجل دعونا نلتطلق من حسن النية لدى سوريا واسرائيل بالنسبة الى لبنان.

ودعونا نذهب أكثر من ذلك ونقول: إن الدولتين الجارتين تغاران على مصلحة لبنان أكثر من أي دولة أخرى وحتى أكثر من اللبنانيين أنفسهم!

ولكن، لو تركنا النوايا جانباً، ونظرنا الى ما يحدث على الأرض فعلياً بواسطة الدولتين الجارتين لأمكن القول أن حساب النوايا الطيبة المعلنة لا ينطبق على حساب السياسة البراغماتية المصلحية التي تمارسها كل منهما على الساحة اللبنانية.

ومن دون الدخول في التفاصيل، وهي كثيرة ومتشعبة، يمكن القول بل الجزم:

● بأن لبنان لا يمكنه، وليس من مصلحته أن يكـون سورياً. (من دون أن يعني ذلك التنكر لسوريا).

● وأن لبنـان لا يمكنه وليس من مصلحتـه أن يكـون اسرائيلياً، (من دون أن يعني ذلك معاداة اسرائيل).

ـ يبقى الخيار الثالث الذي هو الآن في طور التجريب وهو الخيار الأميركي. لقد رأى وزير الخارجية اللبناني، في كلمته أمام البرلمان «أن لبنان لم يكن لديه من مخرج سوى خيار ثالث هو الخيار الأميركي كبديل من الخيارين السوري والاسرائيلي».

وانطلاقاً من القاعدة نفسها في حسن النوايا الأميركية والاستعدادات التي أبدتها وتبديها الإدارة الأميركية، وعلى رأسها الرئيس ريغان، تجاه لبنان بحدوده الدولية وسيادته المطلقة وسلطته المركزية وإخراج جميع القوى المسلحة غير الشرعية من أراضيه. دعونا نحترم حسن النوايا الأميركية وأهداف السياسة الأميركية في لبنان والمتمثلة بثلاثة:

ـ اخراج القوات الغريبة.
ـ تقوية السلطة المركزية.
ـ ضمان حدود إسرائيل الشمالية.

ودعونا نحترم أيضاً ونقدّر التزامات الولايـات المتحدة تجاهنا وكل ما فعلته سواء بدعم عسكري أم سياسي حتى الآن، وما يمكن أن تفعله في المستقبل.

ودعونا نقول ونعترف بأن الولايات المتحدة لم تتورط منذ حرب فيتنام في التزام تجاه دولة أجنبية كـما هي ملتزمـة و«متورطة» الآن في أزمة لبنان.

مع كل هذا دعونا نسجل الملاحظات التالية على الخيار الأميركي:

● ان كل التزام أميركي تجاه لبنان (وتجاه سواه) هو محكوم بثوابت استراتيجية مرتبطة بالمصالح الأميركية في المنطقة. ولدى التدقيق في هذه المصالح يمكن الاستنتاج بسهولة أن مصالح أميركا الستراتيجية هي مع اسرائيل، وأن مصالح أميركا المادية هي مع دول النفط (وارتباطاتها السورية) وأن لبنان لا يشكل حتى الآن، حسب المفـردات السياسيـة، منطقة حيوية للمصالح الأميركية. وليس علينا الوقوع في الالتباس حول هذه النقطة بالذات. فلبنان يشكل بالنسبة الى أميركا منطقة حيوية إذا كانت سوريا واقعة تحت النفوذ السوفياتي وتسعى الى ايقاع لبنان أيضاً. أما اذا تبنت سوريا الخيار الأميركي فإن حيوية المصالـح الأميركيـة تنتقل الى دمشق بالتأكيد.

● إن أميركا درجت على التعامل مع الأقوياء، ولهذا فهي تفضل التعامل مع اسرائيل وسـوريا، كقـوتين إقليميتـين كبريين، على التعامل مع دولة ضعيفة في حاجة الى مساعدة ودعم ومقوّيات.

● إن كبار الخبراء في الستراتيجية الأميركية تحدثوا عن صفقة أميركية - سورية (وليم كوانت - بريجنسكي - كيسنجر) وكلهم من مستشاري الأمن القومي لدى الرؤساء الأميركيين.

● إن ماكفارلين بالذات لم يخف تعاطفه مع امتلاك سوريا لمزيد من النفوذ في لبنان إلى الحد الذي جعل لمياء الصلح تصرح: ان ماكفارلين باعنا «بالكشة» إلى سوريا!

● إن الرئيس ريغان درج على مهاجمة السياسة السورية في تصريحاته، المحلّلون يقولون أن الولايات المتحدة تستعمل مع سوريا أسلوب العصا والجزرة. ولو اعتبرنا هذا الكلام صحيحاً فإن العصا معروفة ولكن الجزرة لن تكون من انتاج كاليفورنيا بل، نخشى أن نكون نحن اللبنانيين هذه الجزرة.

● ولو تركنا العلاقات الاسرائيلية - الأميركية الخاصة جانباً، فإن هناك علاقات «خاصة جداً» أميركية - سورية وهناك ما يعرف باللوبي السوري داخل الادارة الأميركية. وإن مثل هذه العلاقات لا تسمح بتقديم المصلحة اللبنانية على مصالح الدولتين الجارتين.

● إن أميركا لا تستطيع، تحت أي ظرف من الظروف، فصل القضية اللبنانية عن قضايا المنطقة. فكل حل للبنان سيكون جزءً من حل للمنطقة. وفي كل حل شامل للمنطقة

ستكون مصالح لبنان أضعف في الاعتبار الأميركي من مصالح الدولتين الاقليميتين: سوريا واسرائيل.

● حتى لو شاءت أميركا أن تجعل من لبنان جزءاً من الحلف الغربي الأطلسي، ومركزاً لقواعد عسكرية بديلة لليونان، فإن هذا الاعتبار هو اعتبار ظرفي غير ثابت من جهة، ويحمل مخاطر على مستقبل لبنان في صراع القوى العظمى من جهة ثانية، إذ يجعله خط تماس في صراع الجبارين الدوليين، فليس على أحد أن ينسى للحظة واحدة أن لبنان بفضل تركيبه الاجتماعي - السياسي هو مستجمع الراديكاليين العرب (يضاف اليهم اليوم الراديكاليون العجم).

● إن تجربة اتفاق ١٧ أيار بين لبنان واسرائيل لم تكن مشجعة على الاطلاق. فهو اتفاق صيغ بتدخل أميركي وضغط أميركي ومبادرة أميركية. وهو بالتالي ثمرة السياسة الأميركية.

. . .وها هي سوريا تشن الحرب على لبنان بسبب هذا الاتفاق، وتحاول اسقاط النظام وتهديد كيان الدولة، ولا تقبل بأدنى من الغاء «اتفاق الإذعان».

فلماذا تورطنا أميركا في مسألة إذا كانت غير متأكدة من امكانات قبول السوريين بها؟

ولماذا تعتبر الهجوم السوري هجوماً علينا وهو في الحقيقة هجوم عليها من خلالنا؟

ولماذا تحور الموضوع الى مسألة صراع داخلي ودعوة الى الحوار وهي تعلم بالتمام والكمال من يحرك الداخل كحجار الشطرنج، كما تعلم أن الاتفاق بين اللبنانيين، لو كان بالسهولة التي تتصور، لما وقع الخلاف أصلاً، باعتبار أن الغرباء هم المستفيدون منه وهم الذين يمنعون كل لقاء بين الأطراف، وبالتالي يمنعون كل فرصة للوصول الى تفاهم بين اللبنانيين. وها هي الأيام تثبت صحة ذلك.

ولماذا تؤجل أميركا اتخاذ موقف من الحكم السوري الحالي: معه أو ضده، ما دام هذا التأجيل محسوباً على عافيتنا ونحن ندفع ثمنه من أهلنا وممتلكاتنا؟...

ذلك أن الكل يعلم وسوريا ذاتها تعلم وأميركا تعلم والكل يعلم أن الولايات المتحدة إذا قرّرت (نقول اذا) أن تواجه النظام السوري الحالي بشكل جدي في لبنان والمنطقة، فإن هذه المواجهة لن تكون عبر مدافع نيوجيرسي بل ستكون عبر شارع أبو رمانة في دمشق. من جهتنا لا نريد لسوريا وأميركا الا الخير وبالتالي الاتفاق والتفاهم... ولكن ليس على حسابنا!

ولكن المؤسف والواقعي هو أن الخلاف السوري - الأميركي، والاتفاق الأميركي - السوري لن يكون إلا على

حسابنا. (بشكل أو بآخر). هذا ليس مجرد شعور، هذا منطق البرغماتية السياسية التي تتحكم بالقرار في واشنطن وعلى ضفاف بردى. وفي أحسن الأحوال فإن أميركا قد تتوصل الى اخراج القوات الغريبة من لبنان، وهذه خطوة رائعة لدولة عظمى، ولكنها تبقى محسوبة كمخرج للأزمة اللبنانية وليست كحل لها!!

٤ - لجميع هذه الاعتبارات، وغيرها كثير، قلنا، ولا زلنا نقول بأن أمام لبنان خياراً رابعاً هو الأضمن والأسلم له ولجيرانه ولاميركا وللعالم وهو خيار الحياد.

فهو ليس خياراً ايديولوجياً،
وليس خياراً طوباوياً،
وليس خياراً انتقائياً،
إنه خيار واقعي.
بل الخيار الواقعي الوحيد،
لأنه خيار التاريخ والجغرافية.

الفصل الثاني

مفاهيم الحياد وأنواعه

عرضنا في الفصل السابق للخيارات الثلاثة المتاحة أو المفروضة على لبنان، وقلنا أن هناك خياراً رابعاً هو الأضمن والأسلم للبنان ولسوريا ولاسرائيل ولأميركا وللعالم كله، وهو خيار الحياد (أو التحييد). ووصفنا هذا الخيار (بعد إسقاط او سقوط الخيارات السورية والاسرائيلية والأميركية) بأنه واقعي... بل الخيار الواقعي الوحيد اذ لا قوة إقليمية أو دولية تفرضه، وهو ليس وليد توجهات سياسية أو ايديولوجية معينة، بل هو مطلوب ومدعوم بقوة أقوى من هذه وتلك... إنه مدعوم بقوة الحقائق التاريخية ـ الجغرافية.

فماذا عن الحياد ومفاهيمه وأنواعه؟

- في مفاهيم الحياد

من الضروري، بادىء ذي بدء تدقيق الكلمات والمفاهيم حول معنى لفظة الحياد. فهناك أنواع متعددة من الحياد. فما هي وأيها نعني عندما نتحدث عن الحياد؟

جاء في محيط المحيط للمعلم بطرس البستاني:

حيّد الشيء: وضعه جانباً.

وحايده محايدة وحياداً: جانبه، والعامة تقول تحايده.

وفي لسان العرب لابن منظور:

حايده محايدة: جانبه

وحاد عن الشيء: مال عنه وعدل.

والسؤال هو: ما هو هذا «الشيء» الذي ينبغي تجنبه والميل والعدول عنه في موضوع الحياد؟

بالاستناد الى المراجع المعجمية والقانونية[1]، يمكن ابداء الملاحظات والتوضيحات التالية:

١ - تعني الحيادية أو مذهب الحياد (Neutralisme) في الأصل (كما برزت في انكلترا في بداية القرن السابع عشر) عدم الالتزام وعدم الاكتراث تجاه الدين. ولكن تطور معنى الكلمة سرعان ما تناول الشأن السياسي. فهي في اللاروس

(طبعة ١٩٦٦): «عقيدة تقوم على رفض الانضمام الى حلف عسكري في زمن السلم على أقل تقدير». أو انها عقيدة «تقول برفض الانضمام الى أحد الكتل السياسية أو الايديولوجية في العالم». أما في معجم روبير (Robert) - طبعة ١٩٦٧) فالحيادية هي أيضاً «عقيدة أو نظام سياسي يميل الى عدم ربط أمة ما بأحلاف مع مجموعة من القوى الأخرى».

وفي مطلق الأحوال، ان الحيادية هي مذهب فكري يمثل «الاتجاهات الفكرية للأفراد والجماعات التي لا تنحاز إلى أي جانب كعدم الانحياز الى حزب سياسي معيّن ويشير كذلك الى السياسة الخارجية للدول التي تقضي بعدم الانحياز في الصراع بين الدول الأخرى. ويختلف سلوك الدول التي تنتهج هذه السياسة من العزلة النسبية الى الاستقلال في العمل وتجنب الأحلاف.

وتدخل في موضوع الحياد الفلسفة السياسية للدولة المحايدة والتي تقضي:

- إما بقبول مبادىء وسط بين مبادىء القوى المتصارعة،
- وإما الرفض الكامل لمبادىء الطرفين المتنازعين.

ومن المبادىء التي تقوم عليها «الحيادية» (كسلوك للدولة):

- رفض الانضمام الى الاتفاقات العسكرية.

• رفض قبول أسلحة أو مساعدات عسكرية من طرفين متخاصمين.

• عدم منح قواعد عسكرية لأي منهما.

• عدم الالتزام بمعاهدة مع أي منهما.

• عدم الالتزام بايديولوجية أي منهما.

. . . كان هذا عن مذهب الحياد في المطلق. فماذا عن أنواع الحياد المعروفة حتى الآن؟

٢ ـ الحياد (Neutralité) هو «نظام قانوني تمتنع بموجبه احدى الدول عن الاشتراك في الحرب التي تنشب بين دولتين أو أكثر، وعن تقديم المساعدة لهما أو لأحداهما».

هذا الخيار، بل هذا الالتزام، الذي تقوم عليه فكرة الحياد يفرض حقوقاً وواجبات.

أما الحقوق فهي:

• رعاية حرمة أراضيها

• حرية العلاقات التجارية مع كافة الدول بما فيها الدول المتحاربة.

• اتخاذ جميع التدابير العسكرية للدفاع عن نفسها وعن سيادتها تجاه أي دولة تحاول خرق هذه السيادة. . . وهذا الحياد.

أما واجباتها فهي:

• الامتناع عن عقد أي أحلاف هجومية او دفاعية مع دولة أخرى (أو مجموعة دول) كي لا تزج بنفسها في تعهدات قد تقضي على استقلالها وعلى حيادها.

• الامتناع عن تقديم أي مساعدة لأحد الطرفين المتحاربين (كالجنود والمقاتلين والمتطوعين) أو انشاء مكاتب في بلادها لهذه الغاية.

• عدم الانحياز في معاملة الدول المتحاربة.

• ضرورة إعلان الدولة عن حيادها رسمياً وإبلاغه الى جميع الدول والمؤسسات الدولية وهو أمر ضروري لأنه يتيح للدول المتحاربة تحديد موقفها من الدولة الحيادية.

٣ ـ الحياد الواقعي. (Neutralité de Facto) وهو يتناول الدول التي لم تشترك فعلياً في الحرب. ومع ذلك فهي تعلن الحرب على أحد المتخاصمين. فهي من الناحية القانونية في حال حرب ولكنها من الناحية الفعلية في وضع الحياد. وهذا ما كانت عليه حال دول كثيرة (ومنها لبنان) خلال الحرب العالمية الثانية حين أعلنت الحرب على المحور شكلياً عام ١٩٤٥ كيما يتسنى لها الاشتراك في توقيع ميثاق الأمم المتحدة.

٤ ـ الحياد المسلّح (Neutralité armée) وهو الذي

يعطي الدولة المحايدة الحق في تجهيز جيوشها وتحصين حدودها، واتخاذ كل التدابير العسكرية وسواها التي تمكن هذه الدولة من الدفاع عن نفسها في وجه أي قوة أو دولة تحاول خرق حيادها. ويعتبر التسلح في هذه الحال (البحري والجوي والبري) مظهراً من مظاهر تأكيد السيادة للدولة المحايدة من دون أن يعني ذلك المس بسيادة الدول الأخرى. وقد رد رئيس الاتحاد السويسري بيار أوبير على سؤال صحفي عما إذا كان تكوين جيش وطني سويسري حديث وقوي لا يتعارض مع نظام الحياد السويسري بالقول: «لقد حدد الحياد السويسري منذ زمن بعيد بأنه حياد دائم ومسلح. وفي الواقع الحياد والدفاع لا يتعارضان بل العكس هو الصحيح. فعلى الدولة الحيادية واجب دولي هو جعل الآخرين يحترمون حيادها. يجب علينا أن نكون قادرين على الدفاع عن أنفسنا وهي المهمة التي يضطلع بها جيشنا الوطني[٢]».

٥ - الحياد الدائم (Neutralité Permanente). يقوم الحياد الدائم على ثلاثة أسس هي:

● كونه حياداً مستمراً في شكل دائم، خلافاً للحياد المرحلي الذي يرتبط بنزاع معين أو بفترة زمنية معينة، وينتهي بانتهاء هذين النزاع والفاصل الزمني.

● كونه يتعلق بالدولة ككيان سياسي كامل وليس بمنطقة معينة من دولة معينة.

● كونه يرتكز على معاهدة تعقد بين الدولة المعنية ودولة أخرى أو مجموعة دول.

انطلاقاً من هذه الأسس يتوجب على الدولة ذات الحياد الدائم (مثل سويسرا) عدم الانحياز الى أي من الدول المتحاربة، والامتناع عن إعلان حرب هجومية أو الاشتراك فيها، مع الاحتفاظ بحق الدفاع الشرعي في حال تعرضها للاعتداء. وبالمقابل يتوجب على الدول الأخرى، خصوصاً تلك التي وافقت على حياد الدولة المعنية، يتوجب عليها احترام حياد الدولة ذات الحياد الدائم وأكثر من ذلك، الدفاع عنها في حال انتهاك حرمة حيادها.

٦ - التحييد (Neutralisation) والدولة المحيَّدة (Etatneutralisé). ما هو الفارق بين الحياد والتحييد؟

غالباً ما تستعمل الكلمتان بمعنى واحد وهذا غير دقيق في ضوء القانون الدولي العام.

● فالحياد يتم بمبادرة من الدولة التي تطلب الحياد لنفسها، في حين أن التحييد يفرض عادة من القوى الدولية العظمى عليها.

● يكون الحياد شاملاً للدولة المستقلة بكاملها، في حين

أن التحييد يتناول عادة بعض المناطق من الدولة يتعذر الاتفاق على مصيرها أو بقصد منع اتخاذ تدبير عسكري فيها، كإقامة الجيوش وانشاء القواعد العسكرية. وعادة ما يفرض نظام التحييد على مناطق الحدود والمناطق التي يقع عليها نزاع سياسي وبعض الجزر والمضايق والممرات والقنوات الدولية. (مثاله تحييد المنطقة على حدود السويد والنروج بعد زوال الاتحاد بينهما عام ١٩٠٥ وتحييد قناة السويس والمضايق التركية في بعض الفترات الزمنية وتحييد منطقة السافوا بين فرنسا والمانيا بين ١٩١٥ و١٩١٩).

● من الممكن أن يعمّم التحييد فيطول الدولة ككل وليس جزءاً منها، فيعرف عندئذ بالدولة المحيّدة (أو دولة مفروض عليها الحياد) وهو الحياد الذي يفرض على دولة معينة بموجب معاهدة دولية لأسباب تتعلق بالسم العالمي ومقتضيات التوازن الدولي. ويكون هذا الحياد إما مؤقتاً أو دائماً. وهذا هو وضع النمسا التي فرضت الكتلتان الغربية والشرقية التحييد الدائم عليها عام ١٩٥٥، وكذلك وضع اللاووس في العام ١٩٦٢. ولقد كان هذا الاجراء هو الأسلم في خدمة السلام العالمي، وذلك لوجود الدولتين على خط التماس في صراع القوى العظمى مما يهدد السلام العالمي في شكل مباشر. فكأن التحييد هو الحل الوحيد لإبعاد شبح الحرب من جهة، ولحل النزاعات العميقة بوجوهها الاتنولوجية والدينية والمذهبية والايديولوجية في هذه

الدول من جهة ثانية، ولمنع القوى الاقليمية من اتخاذ هذه الدولة ساحة لصراعاتها ومنافساتها ومطامعها من جهة ثالثة، بحيث يكون التحييد هو الحل الوحيد لمنع هذه الدولة من أن تكون بؤرة للتوتر الدائم، سواء على المستوى الداخلي أم الإقليمي أم الدولي.

٧ ـ الحياد الودّي. (Neutralité bienveillante). هو الحياد الذي يحترم مشاعر شعب الدولة الحيادية وتعاطفه مع أحد المتحاربين. فالشعوب كالأفراد لها مشاعرها وعواطفها تجاه الشعوب الأخرى، خصوصاً إذا كانت هناك حالات نسب وقرابة بين شعب الدولة الحيادية وشعوب دول أخرى تعاني صراعات (علاقات لبنان بالشعوب العربية وكونها في صراعات: الصراع العربي ـ الاسرائيلي والصراع العربي ـ الايراني). فالحياد الودي لا يمنع شعب الدولة المحايدة من تأييد اشقائه بعاطفته وفكره. «إن هذا التأييد لا يعتبر خرقاً للحياد ما لم يكن مقروناً بتأييد «فعلي» كتقديم مساعدات مادية مختلفة». ويدخل في هذا النطاق موضوع الاعلام. فإن للصحافة في الدول المحايدة الحق في الدفاع عن وجهة نظر أحد المتحاربين من «دون أن يعتبر ذلك انتهاكاً للحياد لأن معظم الدساتير الحديثة في الدول الديمقراطية تكفل حرية الرأي».

٨ ـ الحياد التفاضلي. (Neutralité différentielle).

والحياد التام (Neutralité intégrale) et يكون حياد الدولة تاماً عندما تتحول علاقة هذه الدولة بجيرانها وبالعالم الى نوع من العزلة التامة (Isolationnisme) ومن الصعب تصور نجاح مثل هذا الحياد بسبب تداخل علاقات الدول وتشابكها الى الحد الذي يستحيل معه ابقاءها في منأى عن غيرها من الدول (القريبة منها والبعيدة عنها) في حالي الحرب والسلم على حد سواء.

من هنا كانت فكرة الحياد التفاضلي بمعنى اختيار أفضل المواقف المناسبة للدولة الحيادية ازاء تطورات الوضع الدولي. فالحياد التفاضلي (سويسرا) هو الذي يسمح للدولة بالمشاركة مع الدول الأخرى، ومن دون أي تحفظ، في خدمة عملية السلام، مع الحفاظ على حق هذه الدولة في البقاء خارج نطاق المنازعات الحربية. لذا فسويسرا مثلاً تساهم مع منظمة الأمم المتحدة في خدمة القضايا السلمية والانسانية بحيث تحولت أرضها الى مقر لفروع المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي وسواها. إنها جزء من مشروع أهداف الأمم المتحدة وإن لم تكن عضواً في المؤسسة الدولية.

٩ ـ الحياد الايجابي (Neutralité positive) ou (Non-alignement) الحياد الايجابي أو ما عرف ايضاً بعدم الانحياز هو مبدأ سياسي انتهجته مجموعة من دول العالم

الثالث وعلى رأسها الهند ومصر ويوغوسلافيا (نهرو وعبد الناصر وتيتو) وقد رغبت هذه الدول في الحفاظ على استقلالها، والإسهام في السلام العالمي من دون أن يعني ذلك الاعتماد على احد المعسكرين المتنازعين في العالم: المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي. وقد تحددت مبادىء هذا الحياد في المؤتمر الآسيوي ـ الأفريقي الذي عقد في باندونغ (نيسان ١٩٥٥) وهي تتلخص بالامور والأسس التالية:

١) احترام حقوق الانسان الأساسية ودعم مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والإسهام في تأمين السلام والأمن الدوليين.

٢) احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها وتبادل المنفعة معها على قدم المساواة.

٣) الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس وبين جميع الأمم كبيرها وصغيرها.

٤) الامتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد آخر أو استعمال الضغط عليه.

٥) أن يكون للدولة شخصية دولية مستقلة تتيح لها إتباع سياسة داخلية وخارجية تتفق مع مصالحها القومية ومقتضيات سيادتها والدفاع عن حريتها وسلامتها: انفرادياً أو جماعياً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٦) أن تكون علاقاتها الدولية مبنية على قاعدة: (نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا).

٧) عدم الاشتراك في الاحلاف السياسية والعسكرية التي تقيمها الكتلتان المتنازعتان وعدم السماح لهما القيام بالعمليات الحربية في اقليمها.

٨) الامتناع عن القيام بالعدوان واستعمال القوة او التهديد بهما ضد سلامة اي بلد أو ضد استقلاله السياسي.

٩) تسوية كل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية كالمنازعات والتوفيق والتحكيم والتسوية أو أي وسيلة أخرى يختارها الأطراف المعنيون.

١٠) تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل وتبادل المنفعة مع جميع الدول على قدم المساواة.

١١) احترام العدالة والالتزامات الدولية وإقرار التعاون الاقتصادي والثقافي مع جميع الدول بغية إقامة التفاهم والتعاون بين الشعوب.

... هذه هي قواعد الحياد الايجابي الأساسية. والسؤال المطروح: كم هي المسافة بعيدة بين ما اقره مؤتمر باندونغ من مبادىء، وبين ما يجسده فيديل كاسترو اليوم من هذه المبادىء؟! (باعتباره زعيم مجموعة دول عدم الانحياز).

١٠) الحياد الخاص (Neutralité spéciale). في الوقت

الذي يتناول الحياد العام الدولة كاملة أو بعض أقاليمها وكل سكانها أو قسماً منهم، فإن الحياد الخاص يتناول بعض المناطق المحددة وبعض الأشخاص وبعض الأبنية. فاتفاقات جنيف أعلنت حياد الجرحى والمرضى والمستشفيات وسيارات الاسعاف في خلال الحرب، كما أن ميثاق زوريخ قد أعلن حياد الأبنية الأثرية والمتاحف والمؤسسات العلمية والفنية والتعليمية ومقومات الثقافة والحضارة على اختلافها.

هذه هي باختصار بعض مفاهيم الحياد وأنواعه حسب ما هو معروف في القانون الدولي العام، عرضناها لكي، في ضوئها، يمكن النظر في نوع الحياد الذي هو الأنسب للوضع اللبناني.

مراجع وهوامش:

١) نستند في توضيح مفاهيم الحياد الى مراجع القانون الدولي العام وبشكل خاص الى:

- سموحي فوق العادة: معجم الديبلوماسية والشؤون الدولية. مكتبة لبنان ـ بيروت ١٩٧٩.
- د. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: مكتبة لبنان ـ بيروت ١٩٧٨.
- انسيكلوبيديا أونيفرساليس.
- د. أدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري العام. (في جزئين). دار العلم للملايين بيروت ١٩٧١.

٢) «النهار» ٢٨/١٠/١٩٨٣.

الفصل الثالث

حيـاد لبنـان السياســي

عرضنا في الحلقتين السابقتين، من هذه الدراسة، للحياد كخيار رابع لحل المشكلة اللبنانية، وحددنـا أنواع الحيـاد المختلفة كما يعرّفها القانون الدولي العام، وفرقنا بين الحياد والتحييد، لجهة كون الحياد ينبع أصلاً من إرادة الـدولة المحايدة ويتحقق بفعل اتفاقات دولية ثنائية أو جماعية بين الدولة المحايدة والدول الأخرى، في حين أن التحييد عادة ما يفرض على الدولة لضرورة معينة يحتمها الأمن الدولي وتتوافق في شأنها القوى العظمى.

فماذا عن الحياد اللبناني السياسي بمعنى عدم الانحياز في سياسته الخارجية؟

في أعقاب القصف السوري على الأشرفية العام ١٩٧٨، وصـدور قرار مجلس الأمن الـدولي بوقف إطـلاق النار،

اجتمعت في باريس «أكاديمية العلوم لما وراء البحار» وتبنت بالاجماع مشروع «حل نهائي للأزمة اللبنانية»، وتمنت الأكاديمية في بيانها «أن يعطي هذا الحل جميع الفئات المعنية ضمانات متساوية وأكيدة ودائمة». ولهذا فهي تقترح «حياداً كاملاً للأراضي اللبنانية وإقامة مرفأ حر في بيروت»[1].

اقتراح «أكاديمية العلوم لما وراء البحار» هذا ليس جديداً على لبنان، وإن كان يكتسب أهمية خاصة لأنه صادر عن مؤسسة عرفت برصانتها العلمية في حقل السياسة الدولية. فمنذ عهد الاستقلال وموضوع الحياد أمر ملازم للسياسة اللبنانية وإن في أشكال مختلفة ومفاهيم كثيرة، ذلك أن حياد دولة ما يظهرأول ما يظهر من خلال سياستها الخارجية. لهذا ينبغي التفريق، في الكلام على الحياد اللبناني، بين مفهومين للحياد:

١ ـ الحياد بمعنى عدم الانحياز السياسي.

٢ ـ الحياد بمضمونه القانوني الدولي.

ـ الحياد بمعنى عدم الانحياز السياسي

فكرة «الحياد اللبناني» (بمعناه السياسي) ترتبط بفكرة الاستقلال بالذات. فقد كان لبنان، بفعل تركيبه السوسيولوجي ـ الديني مشدوداً الى اتجاهين:

ـ اتجاه نحو الغرب المسيحي ممثلاً بالانتداب الفرنسي.

ـ اتجاه نحو الشرق العربي ممثلاً بسوريا في شكل عام.

وحتى من ضمن هذين الاتجاهين كان هناك مأزق المحاور:

- غربياً كان هناك محورا فرنسا وبريطانيا (قبل أن تصبح الولايات المتحدة المحور الرئيسي).

- عربياً كان هناك
  المحور المصري،
  والمحور الهاشمي،
  والمحور السعودي.

مع الأخذ بعين الاعتبار التبدلات والتطورات التي طرأت على هذه المحاور، وعلى مدى أهميتها العربية، وبالتالي انعكاسها على الوضع اللبناني.

وبين المعاهدة التي كانت تطالب بها فرنسا لمنحها امتيازات في لبنان، وبين المطالبة بالوحدة مع سوريا،

ولد الميثاق الوطني الذي أرسى القواعد الكبرى لسياسة لبنان الخارجية وموقفه العربي والدولي. وهي سياسة «الحياد». وقد ظلت هذه السياسة متبعة (على الأقل نظرياً) في كل العهود الاستقلالية منذ عهد بشاره الخوري حتى اليوم:

ـ فكيف عبّرت الحكومات المختلفة، وفي العهود المختلفة عن هذه السياسة «اللا ـ انحيازية»؟

ـ وكيف يمكن تقييم هذه السياسة؟

اولاً ـ اللاانحياز في البيانات الوزارية (١٩٤٣ ـ ١٩٨١)

إن أفضل وسيلة لعرض السياسة الخارجية اللبنانية كما عبّرت عنها الحكومات المختلفة هي في العودة الى البيانات الوزارية حيث طرحت هذه السياسة وشرحتها الحكومات المتعاقبة أمام المجالس النيابية:

● الشيخ بشاره الخوري اختصر مفهومه للميثاق الوطني بالقول:

ـ «الاستقلال التام والحقيقي عن الدول الغربية، كل الدول الغربية؛

ـ الاستقلال التام والحقيقي عن الدول الشرقية، كل الدول الشرقية؛

ـ لا وصاية، لا حماية، لا امتياز، ولا مركزاً ممتازاً لأي دولة من الدول؛

ـ لبنان متساو في السيادة مع سائر الدول غير تابع لأي منها[٢].

● رياض الصلح قال في بيانه الوزاري الأول:

«ستقبل هذه الحكومة على إقامة علاقاتها العربية على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة، وسلامة حدوده الحاضرة. فلبنان ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب... ونحن لا نريده للاستعمار مستقراً واخواننا العرب لا يريدونه للاستعمار اليهم ممراً، فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً[٣]».

● سامي الصلح (في الوزارة الاستقلالية الرابعة آب ١٩٤٥ ـ أيار ١٩٤٦) اختصر السياسة الخارجية اللبنانية في بيانه الوزاري بالقول:

«إن السياسة الخارجية التي اتبعتها الحكومات الاستقلالية السابقة أصبحت دستوراً لكل حكومة، وشرعة لجميع اللبنانيين (وقاعدتها الأولى): الاستقلال التام الناجز من دون أي امتياز أو مركز ممتاز لأي دولة كانت[٤]».

● وفي الوزارة الاستقلالية الخامسة والعشرين (آب ١٩٥٧ ـ آذار ١٩٥٨) حدد سامي الصلح أيضاً سياسة لبنان الخارجية «بأنها في جوهرها لبنانية استقلالية. ولذلك فهي تستجيب لإرادة الشعب اللبناني وحده. فليس لبنان تابعاً لأحد ولا هو مدين بوجوده لأحد. يرسم سياسته قبل كل شيء بدافع مصلحته وعلى هدى عقله، ثم يقترب من غيره ويتشاور معه ويناقشه بمحبة وانفتاح وتقبل... فلبنان منفتح

على العالم كله، متفاعل معه ومع حضاراته المختلفة. يلتقي فيه الشرق والغرب في جو من الاحترام المتبادل[٥]».

● وجاء في البيان الوزاري لوزارة الاستقلال السادسة والعشرين (آذار ١٩٥٨ - أيلول ١٩٥٨) برئاسة سامي الصلح:

«ان استقلال لبنان كان ولا يزال دعامة قوية للسلم والاستقلال في الشرق الأوسط. وواجبه يقضي عليه بعدم المداخلة في شؤون الدول الشقيقة والصديقة الداخلية، وباحترام ما ترتضيه لنفسها. وهو مصمم على عدم السماح بأي مداخلة أجنبية في شؤونه الداخلية (...) ويرى لبنان، بحكم أنه أعطى ويعطي المثل الأعلى على إمكان قيام المحبة والسلام والوئام والتضامن بين الناس ولو اختلفوا في أديانهم ومذاهبهم وعقائدهم وطوائفهم - انه يجب عليه أن يكون صديق الجميع (...) وفي تنظيم علاقاتها مع الدول العربية تعتزم الحكومة أن تكون صديقة الجميع، غير منحازة لهؤلاء ضد أولئك أو لأولئك ضد هؤلاء[٦]»...

● أما الرئيس صائب سلام الذي ترأس الوزارة الثلاثين بعد الاستقلال (آب ١٩٦٠ - أيار ١٩٦١) فرأى ان «سياستنا الخارجية تنبع من واقع لبنان وواقع محيطه، وهي التي تحددت خطوطها الكبرى في مطلع عهد الاستقلال. فرائدنا قبل كل شيء المحافظة على استقلال لبنان وكيانه

وسيادته ودستوره والدفاع عنها في جميع الظروف والأحوال وتجاه أي كان. ورائدنا ان تظل علاقاتنا مع الدول العربية الشقيقة علاقة أخوة وود صافيين، ورائدنا أن تقوم علاقاتنا مع جميع الدول على أسس من الصداقة والاحترام المتبادلين الخاليين من كل لبس بعيداً عن كل قيد أو ارتباط من أي نوع كان يتنافى ومفهوم السيادة الكاملة[٧]».

● ولقد كان الرئيس رشيد كرامي اكثر وضوحاً لدى ترؤسه الوزارة الثانية والثلاثين (تشرين أول ١٩٦١ شباط ١٩٦٤) حيث جاء في بيانه الوزاري: «أما على الصعيد الدولي العام فسياستنا مبنية على أسس الصداقة والاحترام والتكافؤ، في نطاق شرعة الأمم المتحدة التي نتقيد بها نصاً وروحاً، مؤكدين اننا نراعي في المجالات الدولية ما يفرضه علينا من مواقف انتهاجنا سياسة الحياد وعدم الانحياز[٨]».

وكذلك لدى ترؤسه الوزارة السادسة والثلاثين (تموز ١٩٦٥ - نيسان ١٩٦٦) قال الرئيس كرامي: «اما سياستنا الخارجية فتستند الى مبادىء عامة متفق عليها ومستمدة من واقع لبنان في كيانه كبلد عربي حر سيد مستقل، ومن مصالح شعبه الحيوية، وعلاقاته الأخوية التي تربطه بالبلدان العربية الشقيقة. وستعمل حكومتنا على تعزيز العلاقات مع جميع الدول الصديقة من ضمن مبدأ الحياد وعدم الانحياز[٩]».

● وجاء في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال السابعة

والثلاثين (نيسان ١٩٦٦ ـ كانون أول ١٩٦٦) التي ترأسها عبدالله اليافي:

«إن لبنان حريص على وحدة الصف العربي ووحدة الجهود من أجل القضايا المشتركة، ومثابر على سياسته التقليدية في الابتعاد عن جميع التكتلات والأحلاف. كما يبغي دائماً أن تقوم علاقاته مع جميع الدول على أسس من الصداقة والاحترام المتبادلين، بعيداً عن كل قيد أو ارتباط يتنافى ومفهوم السيادة. متبعاً سياسة عدم الانحياز ومستنداً، في كل حال، الى شرعة الأمم المتحدة[١٠]».

● الوزارة الخامسة والأربعون (أيار ١٩٧٢ ـ نيسان ١٩٧٣) قالت بلسان رئيسها صائب سلام: «لقد عمل لبنان وسيعمل دائماً على شد رباط الأخوة وتوثيق عرى المحبة بينه وبين اشقائه العرب من دون تمييز أو تفضيل. وهو ينكر سياسة المحاور والتحزب، ويعمل دائماً على أن يظل دوره الطبيعي الذي كان ولا يزال أميناً له، فيكون صلة محبة وعامل توفيق بكل اخلاص وبما اوتيه من امكانيات[١١]».

● والحقيقة الثانية في بيان الوزارة الخمسين برئاسة كرامي (تموز ١٩٧٥ ـ كانون الأول ١٩٧٦) هي«أن لبنان يجب أن يبقى أميناً على نهجه في السياسة العربية والدولية على أساس انه جزء لا يتجزأ من العالم العربي، يقاسم أخوانه العرب

سراءهم وضرّاءهم، وانه منفتح على الدنيا بأسرها وغير منحاز الى أي محور أو تكتل[١٢]».

● وأخيراً، لا آخراً، جاء على لسان الرئيس الوزان في حكومته الثالثة والخمسين (تشرين الأول ١٩٨٠) «ان سياستنا الخارجية تنطلق من إيماننا بأن لبنان يجب أن يبقى أميناً على نهجه في السياسة العربية والدولية، على أنه جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وعضو فاعل في جامعة الدول العربية وفي منظمة الأمم المتحدة (. . .) كما تؤكد الحكومة تمسكها بدور لبنان على الصعيد العالمي، وانفتاحه على اعضاء المجموعة الدولية، وتعامله معهم بوحي من ميثاق الأمم المتحدة، مع حرصها على الابتعاد عن سياسة المحاور وفاقاً لسياسة لبنان التقليدية[١٣]».

تلك كانت نظرة بانورامية على سياسة لبنان الخارجية غير المنحازة عبر أربعين سنة من عمر الاستقلال، وستة عهود متوالية. وهي تشمل مختلف رؤساء الوزارات ابتداء من رياض الصلح وانتهاء بشفيق الوزان. فما الذي يمكن استخلاصه من هذه النصوص؟

ثانياً: معالم الحياد السياسي للبنان

يرى الدكتور صبحي المحمصاني «ان الحياد وعدم الانحياز كانا موقف لبنان منذ فجر استقلاله في الميدانين الدولي والعربي[١٤]». وبالتالي «فإن الحياد الايجابي الواقعي، هو

ضرورة لسياسة لبنان العامة والعربية. وهو يتمسك بهذه السياسة لأنها من أركان استقلاله الداخلي والخارجي، ومن صميم عقيدته. فهو يؤمن الوحدة الوطنية في الداخل، كما يضمن الكرامة والتحرّر من الخارج» «فهذا الحياد الايجابي الواقعي وحده يتلاءم مع ظروف لبنان ومصالحه، لأنه ينبع من صميم اقتناعه ومشيئته، ولأنه يحرره من القيود والأحلاف ويؤمن استقلاله الحقيقي وعزته وكرامته(١٥)».

واستناداً الى واقع السياسة اللبنانية الخارجية التقليدية، وفي ضوء البيانات الوزارية (التي ذكرنا) يحدد الدكتور محمصاني أربعة أسس ترتكز عليها «معالم الحياد اللبناني» وهي:

اولاً: التمسك بالعهود الدولية العامة والاقليمية العربية، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية.

ثانياً: عدم الانحياز مع أي من المعسكرين الغربي والشرقي، وعدم الدخول في أي حلف من الأحلاف.

ثالثاً: التزام موقف الاجماع، أو الأكثرية الساحقة في القضايا العربية لاسيما في قضية فلسطين والسعي في ذلك لتوحيد الصف العربي ولمنع المنازعات العربية والتعاون معها جميعاً لما فيه خير لبنان وخير العرب.

رابعاً: تقوية الوحدة الوطنية في الداخل، لأنها تؤمن

تماسك الصفوف ورصها: فالوحدة الداخلية تساعد على عدم الانحياز الخارجي في كثير من الأحيان(١٦)».

أما فلسفة عدم الانحياز في السياسة الخارجية اللبنانية فقد عبر عنها وزير الخارجية اللبناني الأسبق الدكتور جورج حكيم بالقول: عندما نقول ان لبنان سيتمشّى على سياسة الحياد وعدم الانحياز يعني ان لبنان لا يريد ان يدخل في اي معسكر من المعسكرات الدولية ولا يريد ان يزج نفسه في خلافات هي أكبر منه بكثير. . . نحن نؤمن بالتعايش السلمي اي ان كل بلد له الحرية في ان يتخذ النظام الذي يريده شعبه ولا يجوز ابداً على أساس ايديولوجي أو اختلافا نظم بين الدول أن تنشأ بينها حرب، حتى ولا حرب باردة(١٧).

أما في المجال العربي، «فعندما نقول (كلبنانيين) اننا غير منحازين وحياديون، فيعني ذلك اننا لا نريد أن ندخل طرفاً في خلاف قد ينشأ بين بلد عربي وبلد عربي آخر. لا نتدخل في شؤون أي بلد عربي ولا أي بلد عربي يتدخل في شؤوننا، ولسنا مع أي طرف في أي مشكلة ولا نكون حكماً فيها. نحن لا نؤيد نظاماً ضد نظام، كل بلد يختار لنفسه النظام الذي يريده، أكان ذلك في أنظمة الحكم أو في الأنظمة الاقتصادية(١٨)».

ويرى الدكتور حكيم ان هناك ضرورتين تفرضان على السلطة اللبنانية اعتماد الحياد:

- ضرورة دولية، لأن الدول الصغرى إذا دخلت في جانب من دون آخر تصبح معرضة للأخطار. ولبنان دولة صغيرة لا غايات لها ولا مصالح استعمارية، وقوتها في الأمم المتحدة مستمدة من هذا الوضع، «فالخلافات والتحالفات والتكتلات أكبر منا».

- ضرورة داخلية تتعلق بالوحدة الوطنية: فالحكومة لا تستطيع ان تنحاز الى فئة من دون أخرى على الصعيد الداخلي، فالوضع الداخلي والديمقراطي يفرضان علينا هذا الحياد».

وخلاصة القول في هذا الحياد السياسي اللبناني انه، على حد تعبير الدكتور جورج ديب «ليس حياداً ايديولوجياً. بمعنى أنه حكم على سياسة ما بأنها خير وعلى أخرى بأنها شر، وهو ليس حياداً طموحاً، بمعنى أنه مساهمة في حل مشاكل العالم عن طريق السياسة الحيادية، كما هو الأمر بالنسبة الى الهند مثلاً. وهو ليس حياداً قانونياً كالنمسا وسويسرا، ولكنه حياد عملي واقعي هو أشبه ما يكون بسياسة نفض اليد وعدم حرق الأصابع بنار الخصومات والمشاكل الدولية. فالعمل، أي عمل، مجازفة، والرأي، أي رأي، يسبب مشاكل ومتاعب. والحكمة كل الحكمة في حركة باطنها سكون وكلمة باطنها التنصل[١٩]».

ثالثاً - عوامل سقوط سياسة الحياد اللبنانية

على رغم استمرار الخط التقليدي في سياسة الحياد اللبناني في خلال اربعين عاماً، برزت عوامل جوهرية على الساحة اللبنانية والاقليمية، وكانت بمثابة تحد مكشوف لهذا النوع، أو هذا المفهوم، من الحياد. وقد تمثلت هذه العوامل بثلاثة أمور أساسية:

الاولى: قيام اسرائيل وما يشكله وجودها من تأثير على مفهوم الحياد اللبناني وبالتالي على سياسة لبنان العربية، خصوصاً أن الدول العربية دخلت دائماً في محاور بالنسبة الى موقفها من القضية الفلسطينية.

فلبنان غير قادر الا أن يكون له موقف من القضية الفلسطينية. ولكن لبنان غير قادر على تجيير موقفه لصالح جهة عربية معينة. يضاف الى ذلك تأثير الحروب العربية - الاسرائيلية على لبنان وعلى خياراته السياسية.

الثانية: ازدياد مفعول التيارات العقائدية السياسية وتأثيرها في المنطقة، بحيث أن التمسك بالمفاهيم السياسية التقليدية لم يعد يفي بالمتطلبات السياسية: فبروز تيار الناصرية مثلاً انعكس على الوضع اللبناني. وعلاقة هذا التيار بالمعسكر الاشتراكي طرحت موقف لبنان بين الغرب والشرق فكان الانفجار الذي شهده لبنان العام ١٩٥٨ حيث ازدوج الاتهام بالخروج على الميثاق وبالخروج على مبدأ عدم الانحياز.

الثالثة: هي دخول صاحبة الجلالة السلطة الرابعة أي الصحافة اللبنانية على خط الحياد و«تعكير» هذا الخط، بحيث لم يبق نظام عربي الا وشكا من «عدم حياد لبنان» بالاستناد الى مواقف بعض الصحافة فيه من هذا النظام أو ذاك. وكان من العسير (ولا يزال) على أي نظام عربي التفريق بين الدولة والصحافة في لبنان، ما دام هذا الأمر غير متيسّر لدى الأنظمة العربية. والى الحد الذي أصبحت فيه الأنظمة العربية لا تقرأ البيانات الوزارية اللبنانية لتتلمّس مقدار الحياد اللبناني بين سطورها، بل تقرأ بين سطور الصحافة في بيروت لتحكم على الحكم اللبناني.

ازاء هذا الواقع الذي لم يعد فيه الحياد السياسي التقليدي مفيداً بما فيه الكفاية. بدأت تظهر في الأوساط اللبنانية، وبخاصة بعد أحداث ١٩٥٨، دعوات الى حياد من نوع آخر: حياد حقيقي قانوني هذه المرة. ومنذ ذلك التاريخ، أي منذ طرح الرئيس شارل حلو دعوته الرائدة الى حياد لبنان العام ١٩٥٨... وحتى الآن لا تزال الطروحات والمشاريع تصاغ حول هذا الموضوع بالذات.

فماذا عن هذه الطروحات؟

مراجع وهوامش

١) أوريان ـ لوجور ـ ٢٢ تشرين أول ١٩٧٨.
٢) باسم الجسر ـ ميثاق ١٩٤٣. لماذا كان؟ وهل سقط، دار النهار بيروت ١٩٧٨. ص ١٥١.
٣) جان ملحه ـ الوزارات اللبنانية وبياناتها ١٩٤٣ ـ ١٩٨١ مكتبة لبنان. بيروت ص ١٨.
٤) المصدر السابق ص ٣١.
٥) المصدر السابق ص ١١٦.
٦) المصدر السابق ص ١٢٤ ـ ١٢٦.
٧) المصدر السابق ص ١٣٦.
٨) المصدر السابق ص ١٤٤.
٩) المصدر السابق ص ١٧٤.
١٠) المصدر السابق ص ١٧٩.
١١) المصدر السابق ص ٢١٧.
١٢) المصدر السابق ص ٢٤٢.
١٣) المصدر السابق ص ٢٥٦.
١٤) الأسبوع العربي ـ ١٧ ـ ٤ ـ ١٩٦٧
١٥) المصدر السابق.
١٦) المصدر السابق.
١٧) المصدر السابق.
١٨) المصدر السابق.
١٩) مجلة الثقافة العربية كانون الثاني ١٩٦٨ ص ١٥.

الفصل الرابع

حياد لبنان القانوني والدائم كما طرحه الرئيس شارل حلو ١٩٥٨

واجه حياد لبنان السياسي التقليدي اختباراً صعباً، بل الاختبار الأصعب بعد الاستقلال في خلال الخمسينات. فقد شهدت هذه الفترة ما عرف «بالثورة العقائدية في الشرق الأوسط». وكان على رأس التيارات السياسية التي اجتاحت المنطقة الحركة الناصرية التي توجت مدّها بقيام الوحدة بين مصر وسوريا. وكان طبيعياً أن تنعكس هذه الحركة على الوضع اللبناني، مما أدّى الى أحداث العام ١٩٥٨. ومن قلب الأحداث أطلق المفكر السياسي الرائد الرئيس شارل حلو دعوته الى «حياد لبناني قانوني ودائم»

وذلك لأول مرة. ثم تبعه بعض السياسيين والمفكرين اللبنانيين بالدعوة الى الحياد اللبناني وإن بمفاهيم متنوعة.

وهكذا يستمر الجدل، على كل صعيد وعلى كل المستويات، حول الحلول الممكنة والمطلوبة لاخراج لبنان من محنته التاريخية. من الحلول الضرورية، ولكن غير الكافيلا، اعلان حياد لبنان. ومع أن هذا الاقتراح ليس جديداً، فإن مجريات الأحداث أثبتت أنه ليس مزحة أو امراً عارضاً، بل إن مفهوم الحياد اللبناني، اذا كان قائماً ومنطلقاً من واقع التركيبة اللبنانية ومستنداً الى قوانين السوسيولوجيا الصحيحة، فإنه يشكل مشروعاً مهماً لعله المدخل الأساسي لحل الأزمة اللبنانية.

ولكن،

أي حياد هو هذا الحياد؟

وما هي مبرراته في ضوء الفكر السياسي التاريخي؟

أولاً - في مفهوم الحياد اللبناني

١ - ينبغي القول، بادىء ذي بدء، أن مفهوم الحياد اللبناني ليس واحداً لأن مفاهيم الحياد، كما بيّنا، متنوعة بتنوع الأهداف التي تقف وراء الدعوة الى مثل هذا الحياد. وفي الدعوة الى حياد لبنان هناك اجتهادات عدة وآراء ومواقف متباينة ومتعارضة حول طبيعة هذا الحياد، وجوهره ونطاقه وأهدافه ومبرراته.

٢ - ولأن موضوع الحياد اللبناني هو أمر دقيق جداً ومثير ومهم في الوقت عينه، فإن تناوله لا يمكن أن يكون من زاوية الانفعال او الاتهام او التحريض، بل من زاوية البحث العلمي الهادىء الرصين، باعتباره قضية تخص اللبنانيين كل اللبنانيين، وتهدف في الواقع وفي المطلق، الى تأمين خير اللبنانيين، كل اللبنانيين، ومصلحتهم.

٣ - في العودة الى المفهوم اللغوي القانوني لتعبير الحياد يمكن القول ان «الحياد هو حال ذلك الذي يمتنع عن اتخاذ موقف في جانب أحد المتخاصمين سواء في نقاش أو خلاف، أو حرب».

وفي الحق الدولي ان الحياد هو وضع قوى ذات سيادة وقفت، بمحض اختيارها، خارج الخلاف بين دول أخرى من دون أن يكون هناك أي التزام يجبرها على التدخل في هذا الخلاف(١)». «فالحياد عادة ما يفسّر بعدم اتخاذ موقف وبالامتناع، بملء الارادة، عن تأييد إحدى الجهات ضد الأخرى(٢)». وفي المفهوم السياسي الحياد شكّل احد الخيارات المتاحة للدول كي لا تشارك في خلاف ترى انه لا يعنيها مباشرة(٣).

فالخلافات المسلحة بين الدول كانت تضع الدول الأخرى أمام خيارين: إما المشاركة فيها او عدم المشاركة. وهذا الموقف الثاني كان يعرف بالموقف الحيادي. وقد كان خيار الحياد هذا ينطلق من مبررات اقتصادية (حفاظاً على

المصالح الاقتصادية) أو من مبررات عسكرية (ضعف القدرة العسكرية). ولكن هناك نوع آخر من الحياد هو الحياد المسبق الذي تعلنه دولة ما كموقف ثابت ودائم لها، وبمعزل عن الظروف الطارئة. وهذا النوع من الحياد كانت له أهميته وتأثيره على أوضاع القوى العظمى المتصارعة وبخاصة في أوروبا حيث ساهمت الدول المحايدة من سويسرا الى النمسا الى السويد الى بلجيكا في تشكيل حواجز واقية للصراع بين الدول الأوروبية، وحققت الدول المحايدة لنفسها مصالح لا يستهان بها، خصوصاً على صعيد حفظ وحدتها الوطنية. ذلك ان هذه الدول المؤلفة من مجموعات وأقليات عرقية ودينية وسياسية ذات ارتباطات خارجية، استطاعت بحيادها أن تقلّل أو أن تمنع التدخلات الأجنبية مع هذه الأقليات، وبالتالي ان تحفظ وحدة الدولة والشعب.

وهكذا «فالدولة المحايدة أو الحيادية هي الدولة التي تمتنع، بمحض اختيارها، عن الاشتراك في حرب قائمة بين دولتين او أكثر»[٤].

وفي القانون الدولي، الحياد نوعان: مؤقت تلتزم فيه الدولة بالحياد تجاه حرب معينة، وحياد دائم تلتزم فيه الدولة بعدم اللجوء الى القوة كما تتعهد الدول الاخرى والمنظمات الاقليمية والعالمية باحترامه وضمانة (سويسرا والنمسا اليوم وبلجيكا قبل الحرب العالمية الاولى).

فأي نوع من الحياد هو المطروح للبنان؟
وأي نوع من الحياد هو المطلوب للبنان؟
ولماذا؟

درج لبنان، منذ بداية عهد الاستقلال، على اعتماد سياسة محايدة في الخلافات العربية كما شرحنا ذلك بالتفصيل في الفصل السابق. وكان واضحاً ان لبنان حدد أسس سياسته الخارجية على مبدأ: مع العرب عندما يكون بينهم اجماع وعلى الحياد عندما يقع بينهم خلاف. ولكن هذه الأسس التي كانت قائمة وممكنة في خلال عهود الاستقلال الأولى، لم تعد قادرة على الصمود أمام التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة خصوصاً التيار الناصري في الخمسينات والستينات، والوجودان السوري والفلسطيني في السبعينات. لقد كان حياد لبنان آنذاك حياداً عملياً واقعياً يتجنب المشاكل والمتاعب قدر الامكان. لكن هذا النوع من الحياد هو أقرب الى مفهوم عدم الانحياز منه الى الحياد، لأن مفهوم الحياد هو مبدأ سياسي يعني لغة «عدم الانحياز الى أحد المعسكرين المتخاصمين في الحرب أو في السلم... وبالتالي فهو يقوم على أسس قانونية حقوقية، وليس فقط على مجرد اجتهاد سياسي بحت.

غير ان لبنان، كلما كان يتعرض لهزات سياسية كبرى تحرك قاع وجوده السياسي والاجتماعي، كانت تطلع من هنا وهناك دعوات وآراء لمعالجة القضية اللبنانية، ومن بينها

موضوع اعلان حياد لبنان الدائم. وليس في هذا الامر اي غرابة، اذ أن التفتيش عن دواء لمعضلة ما، يكون أكثر ما يكون الحاحاً عند طرح هذه المعضلة بالذات. ان البحث عن الدواء يكون بعد اكتشاف الداء واستفحاله، وبالتالي فإن ما يذهب اليه الدكتور محمد المجذوب بن أن طرح موضوع الحياد اللبناني هو خطة معروفة ومفضوحة يعرف توقيت طرحها، بالاستناد الى واقع حركة التحرر الوطني العربية. «فعندما تكون هذه الحركة في مرحلة مدّ وانطلاق تختفي كل دعوة مشبوهة فاذا ما اصيبت (الحركة) بنكسة أطلت الأفكار والمشروعات الخبيثة من جحورها وسعت الى فرص وجودها وترسيخ اقدامها»(٥). هذا التفسير مناقض للحقائق التاريخية، ودليل صارخ على جمود الفكر السياسي إذ متى يتم التفتيش عن دواء للمريض، هل في حالة الصحة التامة ام في حال المرض؟

ولكي نعود بالموضوع الى ساحة البحث العلمي، علينا القول: ليس هناك قالب واحد جاهز ومفهوم واحد محدد لحياد دولة من الدول. إن الحياد ينطلق عادة من أوضاع الدولة المحايدة نفسها «أو الدولة طالبة الحياد» ويسعى الى الاستجابة لمطالب هذه الدولة واهدافها. وطبيعي أن أوضاع الدول تتشابه ولكنها لا تتساوى، وان أهدافها تتقارب ولكنها لا تتطابق، فالبحث في مسألة الحياد يجب ان ينطلق من واقع الدولة نفسها وليس من نظريات جامدة ومعلّبة أو

من أفكار مسبقة. فكيف رأى بعض المفكرين اللبنانيين الى الحياد اللبناني؟

ثانياً ـ من الحياد السياسي الى الحياد القانوني

تطورت فكرة حياد لبنان ومرت بثلاث مراحل أساسية:

١ ـ مفهوم الحياد السياسي في الصراعات الاقليمية والدولية. وهو الحياد الذي تبنته الدولة اللبنانية بعد الاستقلال. بمعنى عدم الانحياز الى أي دولة أجنبية وعدم التمييز بين دولة وأخرى من حيث السياسة الخارجية. فهذا النوع من الحياد «ليس حياداً ايديولوجياً، بمعنى انه حكم على سياسة ما بأنها خير، وعلى أخرى بأنها شر. وهو ليس حياداً طموحاً، بمعنى أنه مساهمة في حل مشاكل العالم عن طريق السياسة الحيادية... وهو ليس حياداً قانونياً، ولكنه حياد عملي واقعي... هو نفض يد وعدم حرق الأصابع بنار الخصومات والمشاكل الدولية»(٦).

كان هذا النوع من الحياد السياسي معقولاً ومقبولاً في خلال الاربعينات. ولكن مع قيام اسرائيل، وتجذّر الخلافات العربية، وبروز التيارات الايديولوجية في داخل العالم العربي وبين الأنظمة العربية أصبح هذا المفهوم السياسي للحياد شيئاً من مخلفات الماضي. وأصبح لبنان أمام خيارين:

● إما الانخراط في قلب الصراعات الايديولوجية في

داخل العالم العربي، مع ما يمكن أن تحمله هذه الصراعات من ردود فعل على الواقع اللبناني؛

● وإما التفتيش عن مفهوم آخر للحياد يقوم على أسس قانونية وحقوقية مناسبة.

وغير خافٍ، أن المشاكل والأخطار والأحداث التي تعرّض لها لبنان في خلال الخمسينات وبخاصة أحداث ١٩٥٨ التي شكلت تهديداً مباشراً لوجود لبنان الدولة والكيان، هذه الأحداث جعلت العديد من المفكرين السياسيين والتيارات السياسية تفتش عن حلول ممكنة لتجنب الكارثة التي قد تحلّ بلبنان من جرّاء الصراعات على أرضه. وكان أن طرح موضوع الحياد اللبناني الدائم بآفاقه القانونية.

ثالثاً ـ شارل حلو: حياد لبنان القانوني والدائم

عرضت جمهرة من المفكرين اللبنانيين وبعض الأحزاب اللبنانية لهذا النوع من الحياد ودعت اليه. في مقدمة هؤلاء المفكرين الرئيس شارل حلو.

ومشروع الرئيس حلو هو من أهم المشروعات وأولها وأدقها التي طرحت حول حياد لبنان وقد طرحه في خلال أحداث العام ١٩٥٨. ففي بيان صحفي نشرته صحيفة «لوجور» في ١٩ حزيران ١٩٥٨ تناول الرئيس الأسبق

موضوع الأزمة اللبنانية والحل الممكن لها، مشيراً الى الحياد القانوني الدائم وعلى الطريقة النمساوية كحل سليم وربّما وحيد للأزمة اللبنانية. ونظراً الى ردود الفعل التي أثارها اقتراح الرئيس حلو عاد فتناول الموضوع في شكل موسّع في بيان نشرته الصحيفة نفسها في ٣ تموز ١٩٥٨، حيث رد على الكثير من الاسئلة والتساؤلات مبيناً صوابيّة مشروعه. وبعد ربع قرن يجد الرئيس حلو (في مقابلة مع صحيفة لاريفاي في ١١ نيسان ١٩٨٣) ان مشروعه للعام ١٩٥٨ لا يزال يحتفظ بكل قيمته في العام ١٩٨٣.

فماذا عن مشروع الرئيس حلو؟

١ ـ يتألف بيان الرئيس حلو الذي نشره في ١٩ حزيران ١٩٥٨ من قسمين(٧):

القسم الأول: ويتناول التحليل النظري لمشروع الحياد.
القسم الثاني: ويتناول ملحقين وخلاصات:
ـ ملحق أول حول قوانين الحياد النمساوي.
ـ ملحق ثان حول ما ستكون عليه علاقات لبنان المحايد بكل من الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.
ـ وخلاصات يجدر بلبنان الأخذ بها في ضوء الملحقين أعلاه.

٢ ـ يعرض الرئيس حلو في القسم النظري الهدف من اقتراحه حياد لبنان القانوني والدائم. ففي الأوضاع المأسوية

التي يمر بها لبنان، ليس هدفه المباشر عرض طريقة لحل الأزمة التي يتخبط بها لبنان «وإنما تحضير وربّما تسريع هذا الحل من خلال نظرة في العمق[٨]». ومن الطبيعي لدى مفكر سياسي واسع الثقافة كالرئيس حلو أن يكون الحل في العمق هو وحده الحل الصحيح لحاضر لبنان ومستقبله أيضاً.

٣ ـ ولكن: ما هو مفهوم الرئيس حلو لحل في العمق؟

وجوابه واضح: «أفهم بحل في العمق حلاً قادراً على اعادة توحيد اللبنانيين في شكل ثابت أي اقامة علاقة حقيقية وعميقة بين المسلمين والمسيحيين، قادرة على جمع كل الاتجاهات الأكثر تباعداً والمنظمات والأشخاص الأكثر تعارضاً، من دون أي التباس أو تصنع[٩]». ذلك أن جذور الخلاف ليست في الأمور الاصلاحية الداخلية وهي أمور يتفق عليها كل اللبنانيين. وإنما جذور الخلاف تكمن في تحديد علاقتنا بالخارج. وعليه ينبغي علينا كلبنانيين «السعي في الخارج الى ايجاد حياد قانوني دائم معترف به ومضمون دولياً».

٤ ـ لماذا هذا الحياد الدائم؟ ما هي مسوّغاته ومبرراته؟

يرى الرئيس حلو أن الأسباب التي تفرض القول والقبول بالحياد الدولي ليست ولا ينبغي أن تكون أسباباً «استنسابية»

وإنما هي أسباب تكمن في صُلب الواقع اللبناني نفسه ومنها:

- موقع لبنان الجغرافي.
- تنوع السكان.
- طابع البلاد المميز:

ـ على صعيد الروح كأرض لقاء بين الأديان؛

ـ وعلى صعيد الاقتصاد كأرض ترانزيت لدول المنطقة؛

ـ وعلى صعيد البنية اللبنانية نفسها. فهناك ضرورات تفرض على اللبنانيين شبه عقيدة واحدة في مفهومي السلام والمصالحة، سواء بين بعضهم البعض أو في علاقتهم بالخارج. وكل خروج عليها يؤدّي حتماً الى تصدّع في هذه البنية.

٥ ـ ويتساءل الرئيس حلو أخيراً: لماذا وضع الحياد للبنان: ألا يمكن الاكتفاء «بحياده» السياسي التقليدي؟ وهل يضعنا هذا الحياد خارج حرب عالمية محتملة؟

ـ على السؤال الأول يجب «أن وضع الحياد يخضع، على رغم أنه يتوافق ووضع كل بلد، لقواعد ومعايير أساسية محددة بدقة. وخارج هذا الإطار قد تذهب سياسة الحكومات الحيادية عكس الحياد المطلوب[١٠]».

ـ وعلى السؤال الثاني يجيب: «نأمل في أن يضعنا هذا

الحياد خارج حرب عالمية. . . ولكن يكفينا أنه يجنبنا الحرب الأهلية في زمن السلم. فهو يمثل لنا الأمن الداخلي بين اللبنانيين بما يعادل، بل وأكثر، بما يمثل الأمن الخارجي(١١)».

٦ ـ القسم التطبيقي: الملاحق

يشدّد الرئيس حلو على اعتبار الملاحق التي نشرها مع بيانه السياسي بمثابة جزء لا يتجزأ من هذا البيان، بل إنها هي التي تعطي بيانه المصداقية الفكرية المطلوبة(١٢). وقد أشار وهو يقدم لهذه الملاحق أنه لا توجد نسخة واحدة من الحياد القانوني بل إن الحياد يكيّف وفق أوضاع كل دولة محايدة. وبالتالي يجدر باللبنانيين أنفسهم أن يحددوا شكل الحياد الذي يريدونه لبلادهم فليس حيادهم بالضرورة نسخة عن الحياد السويسري أو النمساوي أو غيرهما!

. . . ومع ذلك، يجدر باللبنانيين أن يستوحوا من تجارب الدول التي سبقتهم في هذا المضمار ويختار الرئيس حلو لهذه الغاية نصين في الملحق الأول:

ـ قرار المجلس الوطني النمساوي في ٩ حزيران ١٩٥٥.

ـ والقانوني الفدرالي الدستوري النمساوي الصادر في ٢٦ تشرين أول ١٩٥٥.

أما في الملحق الثاني فيطرح الرئيس حلو موضوع ما

ستؤول اليه علاقات لبنان المحايد مع الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، ليخلص الى القول أن حياد لبنان لا يغير في شيء من مشاركة لبنان في هيئة الأمم المتحدة كما انه لا يفترض انسحاب لبنان من جامعة الدول العربية، وإنما فقط تحديد وتقليص مشاركته فيها والانسحاب من ميثاق الدفاع العربي المشترك.

٧ ـ نقاط على الحروف

كان من الطبيعي أن تستتبع دعوة الرئيس حلو الى حياد لبنان، ردود فعل وتعليقات: «فالجهات الاسلامية رفضته والجهات المسيحية لم تتبناه». وقد نشر الرئيس حلو بياناً ثانياً حول الموضوع في جريدة «لوجور» بتاريخ ١٩٥٨/٧/٣ أي قبل نحو عشرة أيام من نزول رجال المارينز الى الشواطىء اللبنانية. وأوضح في بيانه الثاني هذا، الذي جاء بمثابة رد شامل على الانتقادات المختلفة التي وجهت الى المشروع، ان هدفه هو «تدقيق فكرته وتوضيحها حول المشروع بأكثر مما هو محاولة لاقناع الآخرين به، في انتظار أن يتكفل منطق الأحداث (الذي هو أفصح منطق) بعملية الاقناع هذه(١٣)». فهو لم «يخترع» فكرة الحياد وإنما اقترحه للبنان وحتى قبل بدء أحداث العام ١٩٥٨ في لقاءات له مع رجال صحافة وفكر، بعدما لاحظ أن «وضع الحياد ساهم في خلق الوحدة الأخلاقية والوطنية في بلدان عدة». وما من شك في أن

التجربة النمساوية التي كانت قريبة العهد آنذاك (١٩٥٥) قد استرعت انتباهه في شكل خاص.

فما هي الانتقادات للمشروع؟
وما هي ردود الرئيس حلو عليها؟

٨ ـ الانتقاد الأول يتناول التوقيت: «لماذا طرح هذا المشروع الآن. فليس هذا هو «وقته»!

والجواب: لندع هذه الفكرة تأخذ طريقها الى العقول كنقطة للنقاش وهي بذلك قادرة على تحقيق أمرين (في قلب الأزمة):

الأول: الايحاء بأن الأزمة اللبنانية ليست مما يتعذر حله.

الثاني: استبعاد كل محاولة تحمل على الظن بأن الحل الوحيد السليم للأزمة اللبنانية إنما هو الحل العسكري.

٩ ـ الانتقاد الثاني يتناول العلاقة بين الحياد والأزمة اللبنانية. فالحياد هو محاولة، ربما، لتجنب الاشارة الى أسباب هذه الأزمة وتحديد المسؤولين عنها!

والجواب ان المشاركين والمسؤولين كائناً من كانوا فان الأزمة طرحت مشاكل ومن الضروري السعي الى حلها. والمشكلة المحورية هي تلك التي تطرح السؤال «عما إذا كان ميثاق ١٩٤٣ قادراً، بعد خمسة عشر عاماً من التطورات في لبنان والعالم العربي والعالم، على الاستمرار في تحقيق الوحدة

الوطنية حول توجهات واحدة في سياستنا الخارجية. فهذه هي تجربة حياة أو موت بالنسبة الى لبنان». من هنا التوجه الى اللبنانيين في دعوة الى التفكير والتأمل وليس للجدال حول المسؤوليات والمسؤولين!

١٠ ـ ... ثم أليس حياد لبنان بالذات هو نزع لطابع لبنان العربي وبالتالي فهو نقض للميثاق الوطني للعام ١٩٤٣؟

ـ ليس وارداً على الإطلاق عزل لبنان، بواسطة الحياد، عن محيطه العربي ولا ثنيه عن التزاماته في التعاون الحميم مع الشرق الأدنى العربي الذي يشكل جزءاً منه. ولن يكون في الوارد صياغة أي قانون أو اتفاق يلغي علاقات لبنان الاتنية واللغوية ومصالحه المشتركة مع محيطه. سيكون هناك التزام وحيد يتناول النواحي العسكرية وفقاً للقانون الدولي. وعلى اللبنانيين أن يختاروا نوع الحياد الذي يتوافق وميثاقهم الوطني.

١١ ـ انتقاد من جانب آخر هذه المرة: ان حياد لبنان البلد الواقع على المفترق سيكون سراباً في زمن الحرب، ويفقد لبنان ضماناته الدولية الغربية في زمن السلم.

يجيب الرئيس حلو بالقول: «ان أمن لبنان الداخلي، في زمن السلم كما في زمن الحرب هو أحد المظاهر بل هو أحد العوامل الضرورية لكل أمن آخر. وعليه سيكون من الخطأ

تأمين أمننا الخارجي، أو تصور ذلك، على حساب أمننا الداخلي». إن كل أمن آخر يجب أن يبنى على قاعدة الأمن الداخلي للشعب اللبناني. فالحياد، والحال هذه، لا يفصلنا عن صداقاتنا الدولية بل ينمي هذه الصداقات ويقويها. وهذا الأمن الداخلي لا يتحقق الا من خلال الوحدة. وهذه الوحدة، كما يفهمها ويراها الرئيس حلو، «ليست الوحدة في كل معسكر لأكثرية اسلامية مع أقلية مسيحية، أو لاكثرية مسيحية مع أقلية اسلامية. إنها ويجب أن تكون الوحدة الجامعة لأشخاص من كل الطوائف والتوفيق بين كل الاتجاهات المشروعة».

١٢ ـ وأخيراً لا آخراً لماذا الدعوة الى حياد لبنان الدولي علماً أن حياد لبنان التقليدي لا يزال قائماً؟

ولكن ـ يجيب الرئيس حلو ـ هذا الحياد التقليدي هو من دون معايير محددة بحيث يترك المجال رحباً للتأويلات والتطبيقات المختلفة بحيث تضيع المواقف: من مع الحياد، ومن خرج عليه؟

فالكلمات نفسها تتحول الى حقائق مختلفة، وحتى بيانات الحكومات اللبنانية استعملت التعابير نفسها وطبّقت سياسات متناقضة. ألم يكن لبنان المحايد قد تجنب المشاكل والصراعات التي خلقتها:

ـ مشاكل حلف بغداد؛

ـ ومشاكل الاتفاق العسكري اللبناني ـ السوري؛
ـ ومشاكل المحاور في العالم العربي؛
ـ ومشاكل مبدأ ايزنهاور...

إن حياد لبنان كان من شأنه أن يضع البلاد في منأى عن مجمل هذه العواصف السياسية الاقليمية والدولية.

كلمات للتاريخ

ويختم الرئيس حلو بيانه بهذه الكلمات المعبرة، بعضها للبنانيين: «اذا شئنا أن نحقق تفاهماً حقيقياً وعميقاً بين النوايا الخفية (للبنانيين) فقد آن الأوان لكي نفهم ان هذا البلد الصغير في موقعه وتركيبه الحاليين، لا يمكنه أن يتحمّل ارتداد الصدمات عليهِ للخلافات التي تقسم البلدان العربية ضد بعضها البعض، أو التي تقسم دول العالم في شكل عام. كما لا يمكنه، لا سراً ولا جهاراً، المشاركة في هذه الخلافات من دون أن يعرض نفسه هو بالذات للتمزق والانحلال».

وبعضها للدول الأجنبية وللبنانيين أيضاً:

«انه لوهم كبير الاعتقاد بأن لبنان قادر على تأدية خدمة لأحد المعسكرات المتواجهة، إذ يضع وحدته وسلامة أراضيه واستقلاله في خطر[١٤]».

كأن هذا الكلام هو نبؤة سياسية تظهر عجائبها اليوم!

وينبغي حفظها وتلقينها لكل اللبنانيين!

. . . ولكن، في السياسة لا يوجد انبياء، بل يـوجد رجال فكر سياسي علمي خلّاق.

ومن هؤلاء الرجال

الرئيس شارل حلو.

مراجع وهوامش

١) قاموس Quillet
٢) Encyclopédia Universalis
٣) المصدر السابق
٤) محمد المجذوب. مصير لبنان في مشاريع ـ ص. ١٩٣
٥) المصدر السابق ص ١٩٢
٦) جورج ديب ـ الثقافة العربية ك ٢ ١٩٦٩ ص ١٥
٧) شارل حلو ـ صحيفة «لو جور» العدد ٧٥٠٤ تاريخ ١٩ حزيران ١٩٥٨.
٨) المصدر السابق.
٩) المصدر السابق.
١٠) المصدر السابق.
١١) المصدر السابق.
١٢) يراجع تصريحه لصحيفة الريفاي في ١٩٨٣/٤/١١.
١٣) صحيفة لوجور في ١٩٥٨/٧/٣.
١٤) المصدر السابق.

الفصل الخامس

حيـاد لبنـان من منظـور كتـائبـي

اولاً ـ النظرة الحيادية

منذ نشوئها عام ١٩٣٦ وحتى أحداث العام ١٩٥٨، ظلت الكتـائب تقول وتـدعو الى حيـاد لبنـان السيـاسي وبخاصة تجـاه الدول العـربية، انـطلاقاً من القـاعدة في السياسة الخارجية اللبنانية، التي عبر عنها افضل تعبير وزير الخـارجية اللبنـاني الأسبق جورج حكيم حـين قال: «في المجال العربي، عندما نقول اننا غير منحازين وحياديون، يعني ذلك اننا لا نريد ان ندخل طرفاً في خلاف قد ينشأ بين بلد عربي وبلد عربي آخر. لا نتدخل في شؤون أي بلد عربي ولا أي بلد عربي يتدخل في شؤوننا، ولسنا مع أي طرف في أي مشكلة ولا نكون حكماً فيها. نحن لا نؤيد

نظاماً ضد نظام. لكن بلد يختار لنفسه النظام الذي يريده، أكان في أنظمة الحكم أم في الأنظمة الاقتصادية. أما في القضايا المصيرية، كقضية فلسطين فلا يمكن أن يكون لنا فيها موقف حيادي»[١].

وبالفعل فالمؤتمرات الكتائبية أكدت على هذا التوجه الحيادي في سياسة لبنان العالمية والعربية.

انطلاقاً من القاعدة القائلة بالعمل على: «تأكيد سياسة لبنان في العالم العربي المبنية على الحياد ازاء الخلافات التي تنشأ بين الدول العربية والعمل بجد ومحبة على ازالة هذه الخلافات»[٢].

ثانياً ـ امكانية الحياد الدائم

وفي بداية الستينات خطت الكتائب خطوة كبيرة نحو المطالبة بالحياد القانوني والسياسي الدائم للدولة اللبنانية، وذلك في مشروع قدمه الشيخ بيار الجميل لمناقشته في مجلس الوزراء[٣] وجاءت مقررات المؤتمر العام الكتائبي الخامس (أيلول ١٩٦٢) لتعلن انطلاقاً من مذكرة رئيس الحزب: «بما أن الوحدة الوطنية قاعدة اساسية من قواعد السياسة الكتائبية، يعلن المؤتمر ارتياحه للخطة الصحيحة المتبعة في سبيل قوننة حياد لبنان. تلك الخطة المبنية على أساس اجماع اللبنانيين حول فكرة الحياد»[٤].

والمشروع الذي قدمته الكتائب بعنوان: «لبنان وامكانية

الحياد الدائم» يعرض الموضوع من وجوهه الدولية الاقليمية، والعلاقة باسرائيل، ومسألة الاعتراف بها، وموضوع الهدنة معها. كما يعرض لعلاقة لبنان بالمنظمات الدولية والاقليمية كمنظمة الأمم المتحدة، كما يتخذ السابقة النمساوية كمثال او سابقة يمكن التشبه بها. ويتناول المشروع علاقات لبنان الممكنة. في ظل الحياد، بالمنظمات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وعلى الصعيد الداخلي يتناول المشروع مسألتي حرية الرأي والدفاع الوطني. وعلى الصعيد الاقليمي يحدد المشروع علاقة لبنان المحايد بالعالم العربي. وفي النهاية يعرض المشروع الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل اعلان الحياد اللبناني.

ثالثاً ـ المنطلقات والمبررات

ويمكن تلخيص الأفكار الاساسية للمشروع كما يلي:

١ ـ الحياد الدائم هو الأساس القانوني والسياسي للدولة التي يفرض دستورها الدولي وجوب انصرافها عن كل عمل يمكن أن يجرها الى نزاع مسلح حالي أو محتمل، أو أن ينال من مبدأ عدم الانحياز الذي ينبغي أن ينظم علاقاتها مع الدول الأخرى في زمني السلم والحرب.

٢ ـ بالنسبة الى موقفه من اسرائيل يتقيد لبنان (المحايد) باتفاقات الهدنة المعقودة عام ١٩٤٩، ويطالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين. ويمكن للبنان

المحايد أن لا يعترف باسرائيل وانه لم يعد في حالة حرب معها كما أنه لن يكون في حالة سلم معها محتفظاً بحقه المشروع في الدفاع عن نفسه «وبمواصلة مطالبته بتسوية القضية الفلسطينية دفاعاً لمصالح العرب في فلسطين».

٣ ـ بالنسبة الى العلاقة بمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التابعة لها أو المنفصلة عنها، فإن ميثاق المنظمة يفسح في المجال للنظام الحيادي. ولعل السابقة النمساوية خير مثال على ذلك. فالمنظمة الدولية قبلت النمسا في عضويتها بعد اعلان حيادها الدائم بتاريخ ١٤ آب ١٩٥٥. ويمكن للدولة المحايدة أن تكون عضواً في منظمات اقتصادية وثقافية وصحية اقليمية كانت أو دولية. ولكنها تفقد حق الانتساب الى أحلاف عسكرية. وهذا يعني أن لبنان لن يستطيع البقاء عضواً في ميثاق الدفاع العربي، ولكنه يظل عضواً في جامعة الدول العربية. فلبنان، كما يقول المشروع الكتائبي، أبعد ما يكون عن التفكير بأنه كبلد محايد، سيتنكر للعالم العربي. بل على العكس في امكانه على رغم حياده، الاعلان عن أنه جزء لا يتجزأ من العالم العربي.

٤ ـ على الصعيد اللبناني الداخلي، فإن من واجب الدولة الدفاع عن سلامة اراضيها ازاء كل اعتداء كما يستحسن هنا أن يطلب من الدول العربية أن تكون بين الدول الضامنة لسلامة اراضيه واستقلاله، مما يشكل البديل للخروج من ميثاق الدفاع العربي المشترك، وكذلك من واجب الدولة

وعاياها سلوك مسلك الرزانة والرصانة والاعتدال في التعبير عن حرية الرأي.

وفي العودة الى المؤتمرات العامة الكتائبية، يمكن اضاءة بعض جوانب النظرة الكتائبية الى مفهوم هذا المشروع ومبرراته:

● فمقررات المؤتمر الكتائبي العام العاشر ١٩٦٧ ربطت بين طلب الحياد وعجز الجامعة العربية «اذا تعطلت جامعة الدول العربية وطال عجزها وغيابها، فمن مصلحة اللبنانيين والعرب اعتماد حياد لبنان والعمل على تدويل هذا الحياد»[٥].

● وفي البيان الذي القاه الشيخ بيار الجميل أمام المؤتمر العام الكتائبي الخامس عشر عام ١٩٧٢ شدد على القول انه «يوم طرحنا فكرة الحياد اللبناني إنما كان ذلك بدافع الحرص على تعزيز مركز لبنان (في المحافل الدولية لخدمة القضية الفلسطينية) وليس كما قيل، آنذاك، تهرباً من الالتزام. لأن لبنان كقوة مادية قد لا يقدم أو يؤخر في الطاقة العربية المشتركة، لكنه في رصيده المعنوي طاقة لا تقدر بثمن. طبعاً، شرط أن يقتنع اللبنانيون اولاً بهذا الحياد، وأن يقتنع به العرب ثانياً والعالم ثالثاً. فيكون حياداً خاصاً وليس كأي حياد آخر وأداة لخدمة القضايا العربية في الدرجة الأولى»[٦].

• وفي محاضرة لأدمون رزق باسم الكتائب عنوانها «في سبيل حياد لبناني» اعطى النائب الكتائبي بعض المبررات لحياد لبنان معتبراً أن لبنان المحايد «هو الأنفع لعياله والأبر بأخوانه، يفتح آفاق المجد لشعبه والأمان والبحبوحة، ويخدم العرب بأن يكـون ملتقى لهم وموعـداً، يحفظونـه خارج الخلافات والنزاعات ليوم مصالحة وتفاهم ومساع حميدة»[٧]. وعلى هذا تصبح المطالبة بالحياد سبيلاً ليتمكن لبنان من «تأدية دوره الاقليمي ورسالته «فأول ما يفترض فيه أن يكون أميناً نحو نفسه غير متنكر لشخصيته أو مساوم عليها أو متهرب منها، أو مزيف لها، أو خجول بها»[٨].

والخلاصة أن الطروحات التي قدمها حزب الكتائب اللبنانية حول الحياد اللبناني تنطلق كلها من مبدأ المحافظة على مصالح لبنان واللبنانيين من دون أن تهدف الى المساس بالتزامات لبنان العربية والدولية، ذلك أن الخلاف يبقى قائماً حول نوع هذه الالتزامات ومداها. وطبيعي أن يكون طرح الحياد بذاته شيئاً مثيراً بالنسبة الى بعض اللبنانيين والعرب لارتباطه بالموقف من اسرائيل و«بانتماء» لبنان العربي!

مراجع وهوامش

١) جورج حكيم - مجلة الأسبوع العربي. ١٩٦٧/٤/١٧. ص ٣١.
٢) من مقررات المؤتمر العام الثاني للكتائب. ١٩٥٩.
٣) نشر نص مذكرة الشيخ بيار الجميل حول حياد لبنان في كتاب العمل الشهري العدد الأول آذار ١٩٧٧. وقد التبس الأمر على الدكتور محمد مجذوب فذهب الى أن هذه المذكرة من وضع لجنة البحوث في الكسليك. وان الكتائبيين تبنوا ما جاء فيها ونشروها دون الإشارة الى مصدرها. (محمد مجذوب. مصير لبنان في مشاريع ص٢٠٤).
٤) من مقررات المؤتمر الكتائبي العام الخامس ١٩٦٢.
٥) من مقررات المؤتمر الكتائبي العام العاشر ١٩٦٧.
٦) بيار الجميل - «العمل» ١٩٧٢/٩/٢٣.
٧) ادمون رزق - محاضرة في النادي الثقافي العربي نشرت في مجلة الثقافة العربية عدد كانون الثاني ١٩٦٨.
٨) ادمون رزق - المصدر السابق.

الفصل السادس

حياد لبنان في رأي بعض المفكرين والساسة والصحفيين

إذا كانت أحداث العام ١٩٥٨ التي استمرت بضعة أشهر فقط قد شحذت القرائح للتفتيش عن حل مناسب للصيغة اللبنانية عبر الحياد، فماذا يمكن القول عن الحرب التي اندلعت العام ١٩٧٥ والتي لا تزال مستمرة حتى الآن؟!

من الطبيعي أن تتجدد دعوات قديمة من جهة، وأن تبرز دعوات جديدة من جهة ثانية تدعو اما الى حياد لبنان وإما الى تحييده. والملفت في ذلك، أن هذه الدعوات لم تعد مقصورة في الوقت الحاضر على اللبنانيين بل تعدّتهم الى جهات عربية ودولية بدأت تتحدث عن ضرورة تحييد لبنان كحل وحيد ربما، ليس فقط للوضع اللبناني، بل وكوسيلة

لمنع نشوب أزمة عالمية كبرى تهدد بحرب كونية مدمّرة، يكـون لبنان، عـلى حد تعبـير الرئيس الأميـركي السابق نيكسون، مصدراً لها.

دراسة اليوم تعـرض لعدد من اراء رجـال السياسـة والفكر والصحافة في حياد لبنان في ضوء الأحـداث التي يشهدها لبنان حالياً.

ماذا قالوا في حياد لبنان؟

١ ـ على الصعيد اللبناني، استمر دعاة الحياد «القدامى» في دعوتهم معتبرين أن طروحاتهم، إثر أحداث ١٩٥٨، تتخذ مصداقيتها اليوم أكثر منها منذ عشرين عاماً. ومن هؤلاء الرئيس شارل حلو والشيخ بيار الجميل والدكتـور منوال يونس والاستاذ ادوار حنين والدكتور شارل مالك. ثم برز دعاة ومعلقون جدد يتناولون موضوع الحياد ويطرحونه كحل ممكن ونحن نشير هنا الى أهم ما قيل في موضوع الحياد على ألسنة ساسة ورجال فكر وصحفيين ومنهم:

ـ الدكتور شارل مالك.
ـ لجنة البحوث اللبنانية في الكسليك.
ـ الصحافيان أميل خوري وسركيس نعوم من جريدة «النهار».
ـ مجلتا «النهار العربي والدولي» و«الحوادث».

ـ ولجنة المثقفين اللبنانيين التي اجتمعت في باريس (أيلول ١٩٨٣).
ـ المحامي هنري طربيه

أما على الصعيد الخارجي، فقد تناول موضوع حياد لبنان كل من السادة:

ـ بطرس بطرس غالي وزير الـدولة المصـري للشؤون الخارجية.
ـ الملك حسين.
ـ الرئيس حافظ الأسد.
ـ السيد ياسر عرفات.
ـ السيد كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسي.
ـ الكاتب الفرنسي بيار مييه.

والموضوعية العلمية تقتضي القاء بعض الضوء على آراء هذه الجهات والشخصيات في مسألة الحياد اللبنـاني لكي نكوّن صورة شبه متكاملة عن هذا الموضوع برؤيتـه من زوايا متعددة تختلف باختلاف الجهات والفئات الناظرة اليه تبعاً لانتماءاتها السياسية والايديولوجية.

١ ـ شارل مالك

● الدكتور شارل مالك تناول مفهوم الحياد اللبناني في محاضرة القاها على الطلبة الجامعيين في جامعة القديس يوسف بتاريخ ٢٨ ـ ١ ـ ١٩٦٩ وعرض فيها لأمور مصيرية كثيرة.

منها التدويل ومنها الحياد ومنها السلام في الشرق الأوسط ودور لبنان في هذه البقعة من العالم. وجاء في كلمة الدكتور مالك حول معنى الحياد ما يلي:

«انتقل الآن الى ما يعبّر عنه بعبارة «حياد لبنان» او تحييد لبنان. هذه عبارة أوضح بكثير من عبارة تدويل، ولها معنى ثابت في العرف الدولي. ثمة اربعة امثلة لدول حيادية يمكن ان نقف أمامها بعض الشيء. المثل الأول البلجيك التي بقيت حيادية واحترم حيادها لمئة سنة، الى أن غزاها الالمان في الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك الحين لم تعد حيادية فقد دخلت في ترتيبات دفاعية واقتصادية أوروبية وأطلسية.

الأمثلة الثلاثة الأخرى هي النمسا وسويسرا والسويد بشأن النمسا فقد كانت محتلة من قبل الروس والغربيين بعد الحرب العالمية الثانية وجاء حيادها او تحييدها بشكل معاهدة بينها وبين الدول المحتلة لقاء انسحابهم من اراضيها. اما السويد وسويسرا فحيادهما عريق يعود الى مئات السنين».

ويضيف الدكتور مالك، معلقاً على هذه الأنواع من الحيادات، بالملاحظات التالية:

● الملاحظة الأولى: جميع هذه الحيادات هي محض عسكرية أو دفاعية أو حربية أو لا حلفية. ولكنها جميعاً غير حيادية من حيث الحضارة والنظام السياسي والانتماء الثقافي.

● الملاحظة الثانية: مع انه لا يتحتّم علينا أن نخرج من

عضوية الأمم المتحدة اذا أصبحنا حياديين بمعنى هذه الدول (لأن السويد والنمسا عضوان في المنظمة الدولية) فيتحتم علينا الخروج من جامعة الدول العربية أو على الأقل من الالتزام ببعض بنودها. وهذا شيء مستحيل وحتى اذا كان ممكناً فلا يجوز.

● الملاحظة الثالثة: يقوم حياد الدول الحيادية:

أولاً على اتفاق اهليها على حيادها،

ثانياً على امكانية صيانة حيادها بنفسها دفاعياً وعسكرياً.

ثالثاً ـ على عراقة تراث حيادها تاريخياً،

رابعاً ـ على قبول العالم وعلى الأخص جيرانها المباشرين بحيادها واحترامهم له.

وليس واحد من هذه الأسس الأربعة قائماً حتى الآن بالنسبة الى لبنان.

● الملاحظة الرابعة: مع ذلك فقد ينذر لبنان بفضل نضوج ديبلوماسيّته وتطور فكر شعبه وتطور الفكر العربي وتطور الأوضاع العالمية والشرق ـ ادنوية، بكيان شبه حيادي ضمن مجموعته العربية، شرط ان يكون بكيانه هذا أشد خدمة للقضايا العربية الأساسية منه بدونه. وهو في وضعه الحاضر يتمتع بشيء من هذا الكيان الخاص نظراً لأن حق

اللجوء السياسي يستخدم فيه أكثر مما يستخدم في أي بلد آخر في الشرق الأوسط»[١].

٢ ـ لجنة البحوث اللبنانية المنعقدة في جامعة الروح القدس ـ الكسليك أصدرت دراسة موجزة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٨ «تطالب فيها بتحييد لبنان، بناء على نظام خاص، شرط أن يكون طابعه ملازماً لعلاقاته مع العالم العربي، على غرار سويسرا والنمسا اللتين تؤكدان، في وثائقهما الرسمية، انتماءهما الى الحضارة الغربية. وقد اشترطت الدراسة في الوقت ذاته حق لبنان في الدفاع المشروع عن النفس، وان يستمر مصراً على المطالبة بتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي وفقاً لمصالح الفلسطينيين»[٢].

وفي التعليق على نوع النظام السياسي المطلوب للبنان، جاء في النشرة ـ ٢ ـ من القضية اللبنانية التي صدرت عن لجنة البحوث في الكسليك «إن اعتماد القيادة الجماعية وتعديل الدستور سيؤديان الى زعزعة الحكم في لبنان، اللهم إلا اذا اعتمد نظام الحياد الدولي في لبنان وتمت علمنة الدولة وليس الغاء الطائفية السياسية الذي لا يعني أي شيء عملياً سوى تكريس الطائفية الباطنية[٣]».

الحياد... والصحافة اللبنانية

٤ ـ الصحافة اللبنانية أولت اهتماماً خاصاً بموضوع الحياد اللبناني سواء في تعليقات الصحفيين أم في الاستفتاءات الصحفية:

ـ الصحافي «اميل خوري» كاتب التحليل المحلي في صحيفة «النهار» كتب تحت عنوان «هل يكون الاتفاق على حياد لبنان الدولي هو المخرج»؟ يقول:

«إن الحياد هو في أساس الأهداف التي يسعى لبنان الى تحقيقها، لكن هذا الحياد لا يمكن أن يتحقق ما لم يصبح لبنان سيداً حراً، وعلى الدول التي ترغب في تحقيق هذا الحياد للبنان ان تعمل لمساعدته على التخلص من الوضع السائد فيه ويخرجه من المحنة[٤]».

وعن نوع الحياد المطلوب ومبرراته، يرى السيد أميل خوري أن «الحياد المدول قد يكون هو المخرج لما يتخبط فيه لبنان. وهو الذي يخرجه من عملية التجاذب على أرضه ويحول دون طرح قضايا معقدة وحساسّة لا تقوى على تحمّلها تركيبة لبنان الدقيقة.

فقد أثبتت التجارب كما يقول النائب حسين الحسيني، ان لبنان، كلما دخل في محاور إقليمية أو دولية، انعكس ذلك على بنيته الداخلية واضطرب الأمن فيه واختلت الصيغة[٥]».

وعن علاقة هذا الحياد بمحيط لبنان العربي وامكان تأييده من قبل المجتمع الدولي، يرى السيد خوري أن «الحياد المطلوب للبنان هو حياد يبقيه عضواً فاعلاً في محيطه العربي ويشمل حياده الجانب العسكري فقط». وان «مثل هذا

الحياد يلقى تأييد غير دولة خصوصاً الاتحاد السوفياتي وأوروبا. فموسكو لها مصلحة في الّا يكون لبنان قاعدة عسكرية لأميركا، مع العلم بأن تركيبة لبنان الداخلية لا تسمح بإقامة مثل هذه القواعد. وفرنسا تساند مشروع حياد لبنان مع الإبقاء على وضعه الجغرافي وتركيبته للحؤول دون توسع أي دولة مجاورة على حسابه، سواء أكانت اسرائيل أم سوريا، والدول العربية لا تمانع في هذا الحياد لأنه يريحها من تحمّل مسؤولية حمايته من مطامع اسرائيل وعجزها عن مد يد العون العسكري له[٦]».

أما الصحافي سركيس نعوم من «النهار» فقد كشف النقاب عن «أن الحكم اللبناني حاول، عبر أحد الأصدقاء المشتركين، جس نبض موسكو في شأن أحد البدائل التي يمكن أن يعتمده (الحكم) لتخليص لبنان من مأساته، وهو الحياد. وكان رد الفعل السوفياتي على جس النبض مشجعاً. فموسكو لم تمانع في حياد لبنان لأنها تفضله على الانحياز الى المعسكر المعادي لها خصوصاً أن لها مصالح في المنطقة المحيطة به وربّما فيه أيضاً[٧]».

ويتطرق السيد نعوم في تعليقه الى ثلاث ملاحظات مهمة:

أولاها: إن فكرة الحياد راودت اللبنانيين أو فئة معينة منهم منذ سنوات (وهو يقصد المسيحيين بعد أحداث

١٩٥٨) وهي الآن تراود فئات أخرى (يقصد المسلمين بعد دخول اسرائيل الى البسطة) باعتبار أن فكرة الحياد هي مخرج من المأزق الذي وجد لبنان نفسه فيه.

ثانيتها: ان الاتحاد السوفياتي أبدى موافقته على كل مفاعيل الحياد بالنسبة للعلاقات التي يمكن أن تكون بين لبنان واسرائيل على ضوء هذا الحياد.

ثالثتها: ان عدم تحمّس الحكم للسير في موضوع الحياد عائد الى «أن الأميركيين لم يتحمّسوا للفكرة ولم يشجعوا لبنان على المضي قدماً فيها[٨]».

وفي تعليق ثان لسركيس نعوم حول «الخطر المتفاقم على مصير لبنان» رأى ان لبنان يكاد يكون موضوعاً أمام خيارين لا ثالث لهما:

- الحياد
- أو معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة.

وينسب الصحفي الى مصدر ديبلوماسي قوله «ان هذين الاقتراحين قد طرحا في التداول وراء الكواليس كمخرج للبنان من المحنة المتمادية... ولا دخان بدون نار... ولكن شيئاً رسمياً في صددهما لم يتخذ حتى الآن[٩]».

ويشير السيد نعوم الى الصعوبات التي تعترض القبول بمبدأ الحياد وخاصة من جانب الولايات المتحدة بالقول:

«إن الحياد في مفهومه العام وفي عالمنا الراهن يعني حياداً بين المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية والمعسكر الشرقي الذي يقوده الاتحاد السوفياتي. وهذا الحياد ليس مقبولاً على الإطلاق لدى واشنطن وخاصة لدى الإدارة التي تتربع على سدة الحكم فيها الآن[١٠]». اما أسباب الرفض الأميركي لمثل هذا الحياد فهي التالية:

- إن الستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط ترتكز على تقليص النفوذ السوفياتي في المنطقة تمهيداً لازالته.

- إن أميركا تمانع في كل حل للمنطقة يشارك فيه السوفيات.

- إن القول والقبول بالحياد في هذا الوقت معناه الاعتراف بالدور السوفياتي والتأثير السوفياتي والوجود السوفياتي في لبنان خاصة وفي المنطقة عامة.

- إن التورط الأميركي عبر المارينز في المسألة اللبنانية وصل الى حد لم تستطع معه الادارة الأميركية التراجع والقبول بمبدأ الحياد مما يعتبر هزيمة للسياسة الأميركية والادارة الأميركية. ومثل هذه الهزيمة مرفوضة قطعاً على أبواب الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة.

ولكن هل هذا يعني أن الولايات المتحدة ترفض مبدأ الحياد بالنسبة للبنان؟

يجيب الصحفي نعوم نقلاً عن مصدر ديبلوماسي واسع الاطلاع أن أميركا قد تكون على استعداد لقبول شكل من أشكال الحياد للبنان. وهو شكل «الحياد الإقليمي». «ويعني هذا الحياد استبعاد لبنان عن الصراعات الإقليمية سواء كانت اسرائيلية - عربية أم عربية - عربية. على أن يبقى عضواً في المعسكر الغربي[١١]».

ويبقى التساؤل: أي حياد هو هذا الحياد الذي يفترض عدم انحياز داخل القوى الإقليمية في حين أنه يرتهن، كما يرغب الأميركيون، لتوقيع معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة. إنه بكل تأكيد حياد مصطنع ولا معنى له. فلبنان مدعو للبقاء على علاقات طيبة بمحيطه العربي وبالعالم الغربي ولكنه لن يكون حيادياً إذا ارتبط بمعاهدة أمنية مع أية دولة أجنبية، بما فيها الولايات المتحدة الأميركية!

على صعيد آخر، تناول «مقال الأسبوع» في مجلة «الحوادث»[١٢] «الحياد بديل... الاتفاق» المأزق القائم حول اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ بين لبنان واسرائيل. ورأى أن المخرج الوحيد ربّما لمأزق الاتفاق هو الحياد. «فترك الاتفاق يخلق فراغاً والشيء الوحيد القادر على ملء هذا الفراغ هو فكرة الحياد. «ذلك أن الحياد سيكون مقبولاً أكثر من غيره لأن أحداً من اللبنانيين لن يعتبر نفسه معزولاً ومبعداً. ولأن دولاً أجنبية كثيرة سترحب بالحياد لأنها ستجد لنفسها دوراً

في لبنان أخذه منها الاتفاق الذي لا يحسب حساباً الا لاسرائيل والولايات المتحدة الأميركية[١٣]». ويكشف المقال أن مراجع سياسية لبنانية اتصلت بالمبعوث الرئاسي الأميركي ماكفارلين «وصارحته بأن التجارب أثبتت أن الحياد هو الحل الوحيد للمشكلة اللبنانية وصارحته بأن الاتفاقية ليست بالطريق المأمونة التي تبشر بأن لبنان المقبل سيكون منيعاً وخالياً من الهزات والقلاقل[١٤]».

مجلة «النهار العربي والدولي» أولت موضوع حياد لبنان اهتماماً خاصاً. وفي عدد خاص «بالحياد»[١٥] أجرت المجلة استفتاء لزعماء لبنان حول الموضوع. وقد قدم الاستاذ جبران تويني للملف بمقال عنوانه: «الحياد المسلح» استعمل فيه أسلوب تجاهل العارف وطرح تساؤلات عدة:

«هل يمكن خلاص لبنان بتحييده؟

وهل يكون الحياد هو الدرع الواقية من تصدّع وحدة الشعب وتعرّض وحدة الأرض ووحدة الكيان للخطر كلما هبت عواصف في العالم العربي، كلما قام زعيم جديد، كلما حدث انقلاب، كلما قامت موجة دينية أو عقائدية أو مزاجية جديدة»؟[١٦].

وحول ما إذا كان الحياد «سبيل الانقاذ» و«الحلقة الناقصة» و«الضامن الأساسي لدور لبنان» و«صمام الأمان الحقيقي المطلوب» يجيب جبران تويني: «الحياد! الحياد! نعم

في رأينا هو السبيل الوحيد. ولكن أي حياد؟ لا السويسري ولا النمساوي ولا أي حياد مستورد. حياد لبناني مستمد من ارادة اللبنانيين، ويعكس طباعهم وأمانيهم .وتاريخهم وتراثهم. حياد مسلّح عماده جيش قادر يفرض حياد لبنان ويحميه بالقوة[١٧].

أما السياسيون اللبنانيون الذين جرى استفتاؤهم حول موضوع «حياد لبنان» فقد جاءت أجوبتهم متنوعة ويجدر الاطلاع على خلاصتها:

● الرئيس كميل شمعون أعلن موافقته على حياد لبنان ازاء النزاعات العربية، ولكن لبنان لا يستطيع أن يكون على الحياد طالما هو عضو في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة. وعليه أن يلتزم الوقوف الى جانب الدول العربية في النزاعات الدولية.

● الرئيس شارل حلو حدد ثلاثة شروط للحياد وهي:

- موافقة غالبية المواطنين عليه.
- قبول الدول المجاورة للبنان به.
- قبول الدول الكبرى به وبخاصة الجبارين، وضمانها له.

والحياد لا يفرض على لبنان الانسحاب من جامعة الدول العربية أو من هيئة الأمم المتحدة. وليس من شأنه سلخ لبنان عن محيطه الحضاري والسياسي والاقتصادي، وإنما

يسقط عنه الالتزامات العسكرية. وذكّر الرئيس حلو بأنه عرض هذا المشروع كنظام للبنان منذ ربع قرن.

● الرئيس صائب سلام يعتبر «أن فكرة تحييد لبنان مرفوضة لديه شكلاً ومضموناً، ولو أمعن طارحو هذه الفكرة النظر ملياً فيها لوجدوها مرفوضة: لبنانياً وعربياً ودولياً، لما لها من انعكاس سلبي على الصعيد العملي. فهي نظرية لا تنطبق على الواقع، والخوض فيها مضيعة للوقت.

● الرئيس رشيد كرامي تساءل عن «المقصود بتحييد لبنان ومدى امكان تحقيق ذلك». ومدى قدرة لبنان على أن «يعيش منعزلاً عن محيطه سياسياً واقتصادياً» في حين أن دوره ورسالته في محيطه يحددهما وجوده في جامعة الدول العربية.

● الرئيس تقي الدين الصلح يعتبر لبنان المحايد «أرضاً بلا دور، ومجتمعاً بلا هدف، ووطناً بلا قضايا» فاللبنانيون في وضع الحياد هم أشبه «بكمية مهملة كما تكون جالية ما في بلد ما... والحياد في وضع لبنان الحالي «هو تكملة للاتفاق (اللبناني - الاسرائيلي) وعامل رئيسي لقطع جذور لبنان عن محيطه العربي وتغيير هويته».

● الشيخ بيار الجميل ذكّر بأنه طرح هذا المشروع على مجلس الوزراء عام ١٩٥٩ في عهد الحكومة الرباعية وليس فقط بتحييد لبنان «بل بجعله وطناً للانسان وملتقى لكل

الحضارات». ومن الضروري ان يلتقي اللبنانيون على اي صيغة تطرح بما فيها صيغة الحياد. وهدف اللبنانيين في الوقت الحاضر هو تحرير الارض قبل الحياد.

● السيد منح الصلح دعا الى «تحييد لبنان عسكرياً والأخذ بالحال السلمية سياسياً» من ضمن مبدأ سياسي يقول «الامتناع على الجميع وليس التنازل أمام الجميع»... مع إصرار على بقاء لبنان دولة عربية عليها التزامات الانتماء الواحد والهوية العربية الواحدة ولعب دور مشرف في النهضة العربية.

● السيد فادي فرام قائد القوات اللبنانية يرى «ان الحياد قد يكون شكلاً ايجابياً، وحلاً يضمن سلامة لبنان وأمنه واستقراره» ولكن الحياد لا يقوم من دون اعتراف به دولياً وإقليمياً، مما يفرض على سوريا مثلاً اتخاذ موقف رفضت اتخاذه منذ قيام الجمهورية اللبنانية. والحياد ليس حلاً بذاته ما لم يدعّم بقوة مادية تحميه. والحياد لا يعني قطع الصلة، بالمحيط وإنما يجعل لبنان على مسافة متساوية من كل القوى السياسية التي تتجاذبه.

● النائب حسين الحسيني الأمين العام السابق لحركة «أمل»، هو من أكثر السياسيين اللبنانيين تحمساً لفكرة حياد لبنان على الطريقة النمساوية. وفكرة الحياد لديه تنبع من حقيقتين:

- «الأولى جغرافية وهي أن لبنان يقع في منطقة استراتيجية هي عرضة للتجاذب بين القوى الاقليمية والقوى الدولية».

- الثانية سياسية - اجتماعية، وهي ان لبنان يتألف من جماعات روحية متنوعة، وكلما أجبر على الدخول في محاور إقليمية أو دولية تعرض للتفسخ والاضطراب في الداخل».

ويشير النائب الحسيني الى ما تعرضت له فكرة حياد لبنان من تشويه على يد البعض «بحيث باتت عند بعض الأوساط تعني انفصال لبنان عن محيطه العربي، أو تملّصه من التزاماته القومية». ولكن دخول اسرائيل قلب البيت اللبناني يعطي فكرة الحياد اهميتها ومصداقيتها لأنها تحقق، من دون سواها، خمسة أمور جوهرية في حياة لبنان:

١ - تحول دون ابرام أي اتفاق مع اسرائيل في الحقل العسكري خصوصاً. وتضمن حدود اسرائيل الشمالية بعمق مؤلف من الدولة المحايدة وتنهي الاحتلال الاسرائيلي.

٢ - تسمح باخراج المقاتلين الفلسطينيين والقوات السورية من لبنان بصورة طبيعية، لأن لا مبرر لوجودهما في بلد محايد.

٣ - تؤمن لسوريا حماية لحدودها مع لبنان بعمق مؤلف من الدولة المحايدة.

٤ - تحفظ علاقات لبنان السياسية والثقافية والاقتصادية بمحيطه العربي. فتحريم العلاقات العسكرية لا ينطبق على العلاقات الباقية.

٥ - توفر على لبنان قيام جيش عصري كبير ليس في مقدوره تحمل أعبائه اقتصادياً.

ففي كل حروب العرب وإسرائيل اعتبر لبنان دولة مساندة لا دولة مواجهة. فما عليه، والحال هذه، سوى الخروج من معاهدة الدفاع العربي المشترك ليصل الى ما يسميه النائب الحسيني الى الحياد أي «الحل - المخرج» الوحيد لأزمته!

● نائب طرابلس الدكتور عبد المجيد الرافعي يؤيد حياد لبنان ويطالب به ويصر عليه اذا كان المقصود به الحياد في علاقات لبنان بالمعسكرات الدولية. فمثل هذا الحياد يؤكد استقلال القرار الوطني والابتعاد عن دوائر الاحتواء ومراكز الاستقطاب الدولي. ولكن لبنان لا يمكن أن يكون حيادياً في الصراع العربي - الصهيوني لأن انتماء لبنان الى محيطه العربي هو الذي يحدد العلاقة التي تحكم موقفه من هذا الصراع. فهو جزء عضوي من أجزاء الأمة ويؤدي، وعليه أن يؤدي، وظيفته كسائر الأعضاء في مجرى الصراع القومي.

● المحامي نبيه بري - الأمين العام لحركة «أمل» يرحب

بالحياد إذا كان يعني «تحييد لبنان عن تأثيرات التدخلات الخارجية والدولية في قراره السياسي». فمثل هذه التأثيرات كانت دائماً مصدراً للحروب الطائفية، وسياسة المحاور تضر بالمصير اللبناني وتعرّضه لأخطار التفتت. «أما علاقة لبنان بمحيطه العربي فهذه مسألة لا تقبل النقاش، ليس من ناحية مصلحة لبنان الاقتصادية وحسب بل ومن ناحية هويته الحضارية وانتمائه العربي». وهكذا فالمطلوب هو «تحييد لبنان عن المحاور الدولية وليس عن محيطه العربي».

● العميد ريمون اده يرى ان المغزى الحقيقي لحياد لبنان هو «إقامة العلاقات السياسية والتجارية مع اسرائيل وهذا ما لا يمكن أن نوافق عليه[١٨]». أما الاستاذ بيار اده فقد أعلن في محاضرة له في طرابلس أن فكرة حياد لبنان تجاه قضايا الدول العربية أمر مرفوض «ولا يقبله العقل والمنطق والمصير المشترك بين لبنان والدول العربية»[١٩].

مشروع لجنة المثقفين اللبنانيين في باريس

آخر المشاريع ـ الحلول، هو مشروع حياد خاص غير معلن تمت صياغته في باريس على يد مجموعة من المثقفين اللبنانيين. وقد ضمت هذه المجموعة: الأب يواكيم مبارك، دكتور باسم الجسر، دكتور جورج قرم، دكتور عصام خليفه، دكتور غسان سلامه، الاستاذ أمين المعلوف والاستاذ رؤوف أبو زكي. وكان من الطبيعي إطلاع بعض

السياسيين اللبنانيين الموجودين في باريس على المشروع واستمزاج آرائهم فيه.

١ ـ تمت صياغة الحل على شكل مشروع قرار تتولى عرضه الحكومة اللبنانية على مجلس الأمن الدولي لإقراره. وذلك بناء على اقتراح لجنة المصالحة الوطنية. ويتضمن مشروع القرار ستة بنود.

٢ ـ يؤكد البند الأول على حدود لبنان النهائية كما حددها الدستور اللبناني ويشدّد على «منع استعمال الأراضي اللبنانية لأي عمل عسكري من قبل أي طرف غير لبناني».

٣ ـ يدعو البند الثاني الى جلاء فوري وغير مشروط للقوات الاسرائيلية عن كل الأراضي اللبنانية وإنهاء الوجود العسكري السوري والفلسطيني في لبنان.

٤ ـ ويتضمن البند الثالث خمسة أمور مهمة:

استمرار تمسك لبنان باتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩

الغاء اتفاقية القاهرة للعام ١٩٦٩

ربط تطبيع لبنان لعلاقاته باسرائيل بالحل الشامل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

استمرار عضوية لبنان في جامعة الدول العربية

تجميد عضوية لبنان في معاهدة الدفاع العربي المشترك.

٥ ـ يوصي البند الرابع بتشكيل قوة دولية لحفظ السلام في كل لبنان على أن تكون من دول غير مشتركة مباشرة في النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

٦ ـ يحدد البند الخامس مهمات القوة الدولية بأنها «مساندة السلطات الشرعية اللبنانية في تنفيذ الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية:

حل كل الميليشيات المسلحة، واعتبار الجيش قوة وطنية موحدة تعمل على صهر المجتمع، وعلى حماية الحدود والمؤسسات الدستورية، وعلى إنماء المناطق اجتماعياً واقتصادياً.

اجراء انتخابات نيابية حرة، اذ يتولى البرلمان الجديد اجراء التعديلات اللازمة في النظم اللبنانية، على أساس قاعدة ضمان «حقوق كل الفئات والطوائف والمواطنين» وعلى أساس مبادىء الحرية والديمقراطية والمساواة.

عودة جميع الذين هجّروا منذ العام ١٩٧٥ بسبب الأعمال الحربية الى منازلهم وتأمين الحماية لجميع السكان المدنيين.

٧ ـ وينص البند السادس والأخير من المشروع على اعتبار قرار مجلس الأمن هذا «بمثابة اعلان لوضع قانوني

دولي جديد للجمهورية اللبنانية. وتضمن الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن هذا الوضع القانوني كما تضمن التنفيذ الفوري لهذا القرار بكل الوسائل التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

٨ ـ إن مراجعة متأنية لبنود المشروع وللبنود الأول والثالث والسادس في شكل خاص، تؤكد ان الوضع القانوني الدولي الجديد للجمهورية اللبنانية هو وضع الحياد وان لم يشر النص الى ذلك في شكل صريح.

٩ ـ لا بد من الإشارة الى أن هذا المشروع قدمه الى رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل الأب يواكيم مبارك نيابة عن لجنة المثقفين اللبنانيين في باريس. وهناك أكثر من علامة على أن الادارة الفرنسية ترحب بمثل هذا المشروع ـ الحل. وتذهب التكهنات الى أبعد من ذلك لتقول أن مهمة الوفد الفرنسي الذي زار موسكو برئاسة مدير العلاقات الخارجية الفرنسي فرنسيس غوتمان إنما كانت محاولة اقناع السوفيات بالموافقة على هذا المشروع او على مبدأ تحييد لبنان.

المحامي هنري طربيه الوزير السابق وممثل الرئيس فرنجيه في اجتماعات الجبهة اللبنانية وضع مشروعاً للخروج من حالة لبنان المستعصية باعلان حياد لبنان دولياً مثل حياد النمسا ورأى ان لهذا الحل ستة فوائد هي:

١ ـ يحول دون ابرام معاهدة مع اسرائيل خاصة بالحقلين السياسي والعسكري لأن مثل هذه المعاهدات محرمة على الدول المحايدة وان هذا الحل يؤمن بالمقابل لاسرائيل حماية حدودها الشمالية بعمق استراتيجي مؤلفاً من الدولة المحايدة.

٢ ـ يسمح باخراج الفلسطينيين والسوريين من لبنان مع المحافظة «على ماء وجههم» لأن ليس لهما مكان في بلد محايد.

٣ ـ يؤمن لسوريا مثل اسرائيل عمقاً استراتيجياً محايداً.

٤ ـ يحفظ علاقات لبنان الثقافية اي الانسانية والاقتصادية مع العالم العربي اذ ان كانت المعاهدات العسكرية والسياسية محرمة على الدول المحايدة فليسر الامر كذلك بالنسبة للمعاهدات الثقافية والاقتصادية وان سويسرا والنمسا هما الذين وقعا اكبر عدد من هذه المعاهدات.

٥ ـ ان مثل هذا الحل يساعد كثيراً على تجنب قيام حكومة مفروضة من اسرائيل كما يؤمن حكماً ديمقراطياً اذ لا حياد خارج الديمقراطية وهذه النقطة تطمئن اميركا.

٦ ـ يوفر علينا قيام جيش عصري لا يوجد توافق داخلي على مهامه وليس بمقدورنا الاقتصادي تحمل اعباءه.

الحياد اللبناني: عربياً ودولياً!

لم يكن حياد لبنان محط اهتمام اللبنانيين فقط، بل إن هذا الموضوع طرح على الصعيدين العربي والدولي. وقد عبّر أكثر من طرف عن رأيه في مسألة الحياد سواء بالدعوة اليه أو بالتحذير منه.

على الصعيد العربي أولاً، اعتبر وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية السيد بطرس غالي في حديث نشرته «الأهرام» بتاريخ ١٩٨٢/٧/٣٠ «ان جعل لبنان بلداً محايداً مثل سويسرا يمكن أن يسوّي الأزمة هناك. وأشار الى أن حياداً دائماً سيؤمن سيادة لبنان وأمنه ووحدته الوطنية». وقال: «اذا وافق الشعب اللبناني على الحياد فإن هذا الوضع ينبغي أن تضمنه القوى العظمى والدول العربية في المنطقة»[٢٠]. وقد جاء تصريح غالي هذا إبان الحصار الاسرائيلي لمدينة بيروت!

الملك حسين كان متحفظاً بالنسبة الى موضوع حياد لبنان. وقد أجاب رداً على سؤال: وماذا اذا طرح موضوع تحييد لبنان؟ بالقول:

«ما دام لبنان لم يطرح هذه الفكرة فأنا لا استطيع ان اجيب[٢١].

الرئيس السوري حافظ الأسد تساءل: «ماذا يعني تعبير

التحييد». وأضاف، إن تحييد لبنان هو «بحث يحتاج الى وقت طويل، وعلى أي حال مصير لبنان لم يكن منعزلاً في الماضي ولن يكون منعزلاً في المستقبل عن مصير الأمة التي ينتمي اليها. عزه في عز هذه الأمة، وذله في ذلها، ربحه في ربحها وخسارته في خسارتها[٢٢]».

السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، يرى ان «مشكلة بعض المتفلسفين اللبنانيين أنهم لا يستطيعون اعتبار أنفسهم جزءاً من هذه الأمة العربية التي تخوض الآن معركة صراع حضاري بين ان تكون أو لا تكون. وهذا السؤال لا بد من أن يجيب عنه بعض الذين يقولون نحن فينيقيون وحضارتنا تعدّدية وغير ذلك». واضاف: «هناك أدبيات سياسية تنسى أن العدو الأساسي لهذه الأمة هو اسرائيل. ونحن نخوض (معها) معركة حضارية فإذا اخذنا بهذا الاعتبار فإن ما يصيب لبنان أو أي جزء عربي آخر يصيب الجميع[٢٣]».

على الصعيد الدولي، ثانياً، يشار في شكل خاص الى موقف فرنسا المتعاطف مع فكرة الحياد اللبناني في شكل يأخذ بعين الاعتبار ارادة اللبنانيين وموافقة الدول العربية او معظمها على الأقل واقناع سوريا واسرائيل وضمان الدول الكبرى. فبعد دعوة اكاديمية العلوم لما وراء البحار الى تحييد لبنان العام ١٩٧٨، أظهر الفرنسيون بالتلميح والتصريح تعاطفهم مع فكرة الحياد كحل للمسألة اللبنانية:

٥ ـ السيد كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسي أدلى بتصريح خلال معركة حصار بيروت من قبل الاسرائيليين قال فيه:

«حتى الآن لا نزال نعتقد بأن في الإمكان تحييد مدينة بيروت بإبعاد كل القوى الأجنبية عنها، وبذلك يمكن تجنب ما يسمى «بمعركة بيروت»، لقد اقترحنا تشكيل قوة متعددة الجنسيات ترابط في العاصمة اللبنانية لفك الاشتباك بين المتحاربين وضمان تحييد المدينة. وذات يوم قد يعلن حياد لبنان كله دولياً، ولكن الحاجة الملحة الآن تتطلب إعلان حياد عاصمته أولاً[٢٤]».

إن كلام شيسون، بل رغبة فرنسا وتطلعاتها «المستقبلية» واضحة كل الوضوح في هذه الجملة الاعتراضية التي تبدو وكأنها قيلت في شكل غير مقصود، ربّما، ولكنها تعبّر عن حقيقة الموقف الفرنسي؛ من الوضع اللبناني!

٦ ـ الكاتب الفرنسي بيار مييه كتب أكثر من مرة داعياً الى «حياد لبنان».

فخلال حصار بيروت صيف ١٩٨٢ كتب مييه يقول: «إن مشكلة لبنان تتجاوز بكثير مسألة حصار بيروت الغربية. إنها تتناول تحرير كل أراضي وطن الأرز من الاحتلالات العسكرية الخارجية: الفلسطينية والسورية

والاسرائيلية. ولكن كيف يمكن الاستجابة لنداء الاستغاثة الذي يطلقه جميع اللبنانيين»؟[٢٥]

ويجيب مييه على هذا التساؤل بالقول: «تنبغي الاستجابة لهذا النداء بإعطاء بلاد الأرز نظاماً أساسياً من الحياد المعترف به دولياً كما كانت حال النمسا في العام ١٩٥٥»[٢٦].

وحول مبررات الحياد جاء في مقال مييه:

«إن وضع الحياد للبنان يرتبط طبيعياً بموقع لبنان الجغرافي وبأصوله السوسيو - دينية، وبتقاليده في التسامح والليبرالية السياسية، وبدوره الاقتصادي المنفتح على العالم الخارجي مما يجعل منه صلة وصل بين الغرب والشرق[٢٧]».

وفي ما يتعلق بالاجراءات المطلوبة للحياد وبنتائجه على وضع لبنان وعلاقاته العربية والدولية، يرى السيد مييه: «إن لبنان يمكنه، بمساعدة اصدقائه، وعلى رأسهم فرنسا، البدء باجراءات داخلية وخارجية تؤدي الى حياد دولي مضمون. ومثل هذا الأمر يبقي لبنان عضواً في جامعة الدول العربية وفي هيئة الأمم المتحدة. ومثل هذا الوضع (الحيادي) الذي يطمح اليه عدد أكبر من اللبنانيين، يمنع لبنان من أن يكون مرة أخرى حقل صراعات لجيرانه من دون أن تستفيد القضية الفلسطينية من ذلك شيئاً بل على العكس فهي تخسر[٢٨]».

وفي مقال آخر بعنوان «حياد للبنان» يرى مييه «ان عدداً متزايداً من المسلمين والمسيحيين بات يدرك ان وضعاً حيادياً دولياً ومضموناً للبنان هو أفضل وسيلة لإبعاد لبنان عن الوقوع في مآس جديدة[٢٩]».

ويرسم الكاتب المراحل التي يمكن أن يمر بها اعلان حياد لبنان بالقول:

يقوم اللبنانيون أنفسهم باتخاذ المبادرة.

يصوت البرلمان اللبناني على قانون باعلان حياد لبنان وعلى رفضه المشاركة في أي اتفاقات عسكرية وبرفضه إعطاء قواعد عسكرية على أرضه لأية قوة خارجية.

قرار البرلمان هذا يجب أن يتخذ بعد خروج القوات الأجنبية من أراضيه كيلا يكون هناك مجال للطعن به.

يشكل لبنان قوة عسكرية رادعة ضد كل اعتداء خارجي.

يبقى لبنان عضواً في الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية ما عدا التزاماته العسكرية.

يستمر لبنان في التعاون مع كل المنظمات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وللجامعة العربية. ويمكن لبيروت أن تصبح عاصمة الشرق الأدنى.

لدى صدور قانون الحياد، تقوم الحكومة اللبنانية بإبلاغه الى السكرتيرية العامة للأمم المتحدة، للحصول على أكبر ضمانة من الدول الاعضاء في هيئة الأمم.

من الطبيعي القول أن على الحكومة اللبنانية التأكد مسبقاً من موافقة الاعضاء الدائمين لمجلس الأمن ولأكبر عدد من الدول العربية.

ان حياد لبنان تضمنه الأمم المتحدة يجعل اسرائيل تتخلى عن فكرة عقد معاهدة منفصلة مع لبنان.

... ولا بد في ختام هذا العرض لآراء رجال الفكر والصحافة والسياسة، من لبنانيين وأجانب حول «حياد لبنان» من استرجاع بعض الكلمات من خطاب رئيس الاتحاد السويسري السيد بيار أوبير في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الحوار الوطني في جنيف بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣١ حيث قال:

«إن لبنان، على رغم المسافات والاختلافات الكثيرة، يبدو قريباً جداً من بلادنا بسبب أوجه التشابه العديدة. وقبل كل شيء بسبب وجود تنوع كبير في كل من بلدينا على أرض صغيرة.

هذا التنوع هو لكل طرف مصدر غنى، ويشكل مجتمعاً تعددياً تحمل فيه الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان أهمية

أكبر من أي مكان آخر. لقد درجت العادة على مقارنة بلدينا كما أطلق على أحد بلدينا اسم الآخر».

وتوجه الرئيس السويسري الى المؤتمرين بهذه الكلمات المعبرة: «سألني كثيرون عما اذا كان اختيار جنيف مكاناً للحوار يعود الى كون سويسرا مشابهة للبنان. الأكيد ان جذور شعب معيّن لا يمكن تصديرها لأنها نتيجة تاريخية خاصة بكل شعب. ولكن هذه الجذور هي نتيجة تطور طويل، وهي بالتالي علامة نجاح. ونجاح الآخرين ليس درساً. لكن الصعوبات التي سبقت هذا النجاح يمكنها أن تكون موضوع تأمل. وفي حال البلد الذي يستضيفكم، فإن التعايش الحالي بين مجموعات متنوعة جداً لم يتم الحصول عليه إلا بعد تاريخ طويل ومضطرب وأحياناً مأسوي(٣٠)».

مراجع وهوامش

١) «العمل» ٢٩ - ١ - ١٩٦٩

٢) أنطوان خويري - حوادث لبنان ١٩٧٥ - الجزء الأول ص ٤٦٣.

٣) القضية اللبنانية - لبنان نظامه السياسي - ٢ - ص ١٨ و٢٩. لجنة البحوث - الكسليك.

٤) «النهار» - ١٩٨٣/٨/٢٢.

٥) المصدر السابق.

٦) المصدر السابق.

٧) النهار ١٩٨٣/٨/٢٣.

٨) المصدر السابق.

٩) النهار ـ ١٩٨٣/٧/٢٧ .
١٠) المصدر السابق .
١١) المصدر السابق .
١٢) الحوادث ـ العدد ١٣٩٩ تاريخ ١٩٨٣/٨/٢٦ .
١٣) المصدر السابق .
١٤) المصدر السابق .
١٥) النهار العربي والدولي. العدد ٣١٨ تاريخ ١٩٨٣/٦/١٢ .
١٦) المصدر السابق. ص ٣٥
١٧) المصدر السابق ص ٣٥
١٨) «النهار» ـ ١٩٦٨/٦/٢٩
١٩) «النهار» ٦١٩٧١/٣/٣٠) «النهار» ١٩٨٢/٧/٣٠
٢٠) النهار العربي والدولي ١٩٨٣/٤/٣٠
٢١) النهار العربي والدولي ١٩٨٢/١١/٧
٢٢) النهار العربي والدولي ١٩٨٢/١٢/٢٦
٢٣) المصدر السابق.
٢٤) مجلة «المستقبل» ـ باريس. العدد ٢٨٣ ـ ١٩٨٢/٧/٢٤ .
٢٥) صحيفة «الأورور» ـ باريس ١٩٨٢/٧/٢٣ نشرتها «حاليات» العدد ٢٧. ص ١٥٤ (القسم الفرنسي).
٢٦) المصدر السابق.
٢٧) المصدر السابق.
٢٨) المصدر السابق.
٢٩) صحيفة «ريفاي» ٩٨٢/١١/٣٠ نشرته حاليات عدد ٢٨ ص ١٤٩ (القسم الفرنسي).
٣٠) «النهار» ١٩٨٣/١١/١ .

الفصل السابع

حيـاد لبنـان... أي حيـاد ؟

الحياد - المبدأ : ادوار حنين

كانت أحداث العام ١٩٥٨ أول تحدٍّ وأكبره تتعرّض له مصداقية الميثاق الوطني اللبناني للعام ١٩٤٣. ومع اهتزاز الميثاق اهتزت الصيغة اللبنانية، وبدأ البحث عن «بدائل» ممكنة في حال سقوط الميثاق نهائياً. من هذه البدائل اعلان الحياد اللبناني. ولقد رأينا في الحلقة السابقة كيف ان الرئيس شارل حلو اقترح للبنان نظام حياد قانوني ودائم قبل أن تضع أحداث العام ١٩٥٨ أوزارها. وفي بداية الستينات كثر الحديث عن هذا الحياد المطلوب، وكان بين الذين دعوا وسعوا اليه المفكر والأديب والسياسي الاستاذ ادوار حنين، في محاضرة له في الندوة اللبنانية[1] اندرجت تحت عنوان عام هو: تأملات لبنانية وكانت بعنوان: بعد العاصفة ..

فماذا عن الحياد اللبناني كما يراه ويبرره ادوار حنين؟

اولاً ـ الحياد كأساس للميثاق الوطني

١ ـ لا يطرح الاستاذ حنين الحياد بديلا من الميثاق بل أساس له. فهو يخشى على الميثاق، الذي يكثر الكلام عليه، ان يتحول الى «فصيلة من الكلام الذي فرّغ من معانيه فبات لا يعني ولا يفعل... فالميثاق، حتى وإن لم يكن مكتوباً، لا يجوز أن يتغيّر موضوعه بتغيّر الأشخاص[٢]».

«ولا يجوز أن يكون ميثاق الأمة تفاهماً، أو ما يشبه التفاهم على كمية من المفاهيم السلبية من دون الأخذ بالمبادىء الايجابية الفاعلة». فالميثاق ليس فقط فعل امتناع عن عمل شيء، بل هو فعلُ فعلِ شيء. ولا يكفي أن يكون لبنان «لا ممراً» فما هو البديل «للاّممر»؟

«ولا مقراً» فما هو البديل «للاّمقر»؟

ان تعريف الأمم لا يكون باللغات السلبية بل بالوجود الايجابي. أليس في ضوء هذا الواقع قال جورج نقاش جملته الشهيرة: «ان سلبيتين لا تؤلفان أمة»؟

إن من القواعد الأخلاقية الا يكتفي المرء بالامتناع عن فعل الشر بل عليه أن يفعل الخير. إن ربط النشاط الانساني بتجنب العمل الطالح يضعف امكانات العمل الصالح ويثبط الهمم ويقفل آفاق الانطلاق في المستقبل. وهكذا فميثاق اللبنانيين، كما يحسبه الاستاذ حنين، هو ميثاق ايجابي

متحرك فاعل، ويجب بالتالي «أن يكون ميثاقاً قائماً على الحياد».

ولكن: أي حياد؟ ولماذا؟ وكيف؟

ثانياً ـ الحياد وغاية الوجود اللبناني

٢ ـ في كلامه على مبرّرات الحياد اللبناني، يربط ادوار حنين الحياد «بغائية» الوجود اللبناني. فالغاية من وجود لبنان أي النفع الذي يتوخاه من هذا الوجود يرتبط بكونه بلداً محايداً. «فوظيفيته» الذاتية والاقليمية والدولية لا يمكن فعلها كما لا يمكن تحقيقها الا من خلال الحياد. ويتدرّج منطق التبرير لدى الاستاذ حنين على الشكل التالي:

- لا استمرار ولا مغزى لوجود لبنان الا اذا كان بلداً نافعاً.

- وهذا النفع يجب أن يكون نعمة لنا ولمن حولنا ولكل بعيد عنا.

- ولا يكون لبنان كذلك الا اذا كان موطن المحبة والعقل.

- وهذا لن يتم الا اذا كان لبنان موطن الحرية.

- وعلامة الحرية أن يكون لبنان موطن كل مضطهد، وبالتالي مختبراً ديمقراطياً لتجارب الانسانية وواحة أمان لكل الناس.

ـ ولا يكون لبنان كذلك الا اذا قدر أن يكون صديق جميع شعوب الأرض وعاملاً لخيرها جميعاً.

«ذلك ان لبنان، اذا لم يستطع أن يكون كذلك، لن يستطيع أن يكون شيئاً غير ذلك.

«ومن أجل أن يكون كذلك وجب أن يكون ميثاقه ميثاق الحياد[٣]».

ثالثاً ـ نوع الحياد المطلوب

٣ ـ ولكن أي حياد هو هذا الحياد؟

من مجمل النعوت التي يسبغها الاستاذ حنين على الحياد اللبناني المطلوب يمكن ارتسام ملامح هذا الحياد، فاذا هو:

حياد عن المعسكرين الدوليين،

ـ حياد عن الاشقاء والأصدقاء،

ـ حياد دائم،

ـ حياد تام،

ـ حياد جغرافي،

ـ حياد اقتصادي،

ـ وحياد فكري.

فهو كما يقول الاستاذ حنين:

«حياد عن الشرق والغرب،

حياد عن الأبعدين والأقربين،

حياد في كل آن وحين، في حال حرب، في حال سلم،

حياد كامل ناجز،

حياد يستتبع حياد الأرض اللبنانية: لا مقراً ولا ممراً.

حياد يستتبع حياد الاقتصاد اللبناني: لا ممايزة ولا تفضيل.

حياد ستتبع حياد الضمير اللبناني: لا انحياز ولا تحزب.

حياد يكون حياداً وحسب. فلا هو حياد ايجابي ولا هو حياد عطوف ولا هو حياد جماعي،

حياد يكون بالنسبة الينا، حكومة وشعباً، كنجم القطب به نهتدي وعلى ضوئه نسير![٤]».

٤ ـ والحياد ليس بدعة جديدة ولا دعوة مستحدثة. فهو معروف منذ وقت بعيد منذ أن رفض انسان حمل السلاح في وجه أخيه الانسان. وقد عرفته الشعوب وتبنته بعض الدول «إما بسبب مزاجها الرائق المسالم أو موقعها الجغرافي، وإما بسبب عدم تهيئها للحرب أو لكل سبب آخر». إن حياداً كهذا هو حياد استنسابي ظرفي مؤقت، وليس هو الحياد المطلوب للبنان. «أما الحياد الذي نهدف إليه، يقول الاستاذ حنين، فإن هو الا قاعدة عمل أكثر مما هو واقع قانوني.

وهو ارادة أمة أكثر مما هو مواثيق دولية،

وهو تصرّف حر أكثر مما هو التزام تعاقدي،

وهو حياة نابغة أكثر مما هو موقف متحجّر،

وهو دفع للشرور أكثر مما هو احتماء من الشرور،

وهو بالنتيجة عمل رجولي أكثر مما هو عمل جبانة وانهزام[٥]».

وفي اختياره لنموذج حيادي، يتخذ حنين من الشعب السويسري مثالاً للشعب اللبناني «فهو شعب حصيلة ثلاثة شعوب يتكلم أربع لغات تتوزعه ثلاث ثقافات وطائفتان. ثم إنه يقيم على أرض هي ملتقى طرقات الفاتحين. إن شعباً في مثل هذا المكان من الأرض وعلى هذا التركيب الغريب، كان مدعواً الى أن يُفنى على الفتح، أو ليُفني بعضه البعض الآخر، لا ليعيش محفوفاً باحترام الدول على أحسن حال، حياة قدوة ومثال. ومع ذلك فقد أراد ورسم لنفسه وعمل وصبر وتألم، ثم كانت له الغلبة على نفسه، وكان له ما أراد من الشعوب فاذا السويسريون اليوم مضرب مثل في العالم على تناقض غريب في التكوين، وتناغم عجيب في الحياة[٦]». وفي ضوء التجربة السويسرية يعتبر حنين نفسه «من أكبر المؤمنين في أن مطلب الحياد خير مخرج (للبنان) من أزماته السياسية والاجتماعية والروحية. وهو مطلب صعب غير أنه مطلب ممكن[٧]».

رابعاً ـ مآخذ... وردود!

يتناول الاستاذ حنين بعد ذلك المآخذ على الحياد كمبدأ

سياسي ومن ثمة على الحياد اللبناني في شكل خاص ويردّ عليها.

فالحياد في رأي معارضيه هو:

سياسة الفتور والميوعة (موقف من لا موقف لهم)،

وسياسة الانانيين الذين يخبئون جبنهم في حيادهم،

وسياسة المناهضة لحق الشعوب الطبيعي في تقرير مصيرها،

وسياسة التنكر للمثل العليا والطموح الانساني،

وهو «سياسة انكار السياسة».

ومن دون أن يحدد المآخذ على الحياد اللبناني، يشير الى أن هذه المآخذ «لا تفوت أحداً منا». وكانت هذه المآخذ قد تبلورت في أواخر الخمسينات وبداية الستينات (بعد مشروعي الرئيس حلو ١٩٥٨ والشيخ بيار الجميل ١٩٥٩) بحيث ان الحملة ضد هذين المشروعين تركزت على المآخذ التالية:

- الحياد مشروع انعزالي يهدف الى «عزل لبنان وعزلته»[٨].
- إنه محاولة لوضع لبنان خارج الصراع العربي ـ الاسرائيلي.
- إنه اسلوب غير مباشر للنيل من هوية لبنان العربية ودور لبنان في محيطه العربي.

● إنه أسلوب آخر لضرب حرية الفكر وحركة التحرر في لبنان.

● إنه خروج على ميثاق ١٩٤٣.

حول كل هـذه «المآخـذ» يرد ادوار حنـين بجملة من الملاحظات والتوضيحات:

● إن الحياد الذي يدعو اليه هو في جوهره حياد سياسي وليس، ولا يمكن أن يكون، حياداً «أخلاقياً»: فمضمونه سيـاسي، ونطاقـه سياسي، وليس لـه كمبدأ، مضمـون أخلاقي ولا يفرض عليـه على نـطاق الحقل الأخـلاقي. فاللبناني، ليس ولا يمكن أن يكون محايداً بين الخير والشر، والحق والباطل، والصالح والطالح، بل هو دائماً ملتزم تجاه القيم يفتدي الحق والخير والصلاح ويموت من أجلها.

● التوضيح الثاني المهم هو أن الحياد المطلوب والمرجو هو «سياسة دولة لا سياسة أفراد». فالتزام الدولة بالحياد لا يلزم حكماً الأفراد بكل ما تلتزم به الدولة. إن اللبنانيين كأفراد يتحملون حكماً واجباً جديداً تجاه سياسـة الحياد (سيـاسة الدولة) وهو أشبه ما يكون بواجباتهم الأخرى تجاه القوانين. وميزة هذا الالتزام الفردي انه تعبير عن انتصار الذات على العصبية والهوس ولجم النزوات والميول والعواطف (من حب وبغض) من جهة، كما أنه تعبير عن الارتقاء العقلي لفهم المـذاهب والمـواقف والآراء والايـديـولـوجيـات في شكـل

موضوعي رصين من جهة ثانية. وعليه، تبقى حرية الرأي والقول مصونة معززة. ويبقى الفرد والدولة كل في نطاقه المحدد: «فالتزام الحياد يجب الا يفضي، من قبل الدولة، الى ما من شأنه ان يفرض الحياد المطبق على الأفراد، بحيث يصبح رأي الفرد رأي الدولة، ولا رأي للفرد غير رأي الدولة، وبحيث تتعطل، من جراء ذلـك، حريـة الرأي والقول وهما نسم من أنسام لبنان ونفس من أنفاس بنيه[٩]».

● الرد - التوضيح الثالث هو أن الحياد «مبدأ يفرضـه الواقع اللبناني». فالحياد ليس شيئاً هجينـاً مصطنعـاً يراد فرضه على الواقع اللبناني. إنه مبدأ كياني مرتبط بجـوهر الكيان اللبناني، حتى لكأن هذا الكيان لا معنى ولا قيمة تاريخية له الا لكونه مركوزاً على الحياد. فالحياد هو رديف الاعتدال. وكل فئوية متعصبة تفضي بالكيان الى الدمار والانحـلال. فلبنـان لا يمكن أن يعيش إلا ضمن مبـدأ التوازن (السياسي - الديني - الجغرافي). ولا يمكن تحقيق هذا التوازن الا عبر الحياد. بهذا لا يعود الحيـاد وسيلة سياسية فقط، بل مبدأ سياسياً وغائية سياسية «ويصير في مراتب القيم، مثله مثل كل قيمة أخيرة من أجلها يحيا أبناء الشعوب ومن أجلها يموتون[١٠]».

● التوضيح الرابع يتناول الدور الوظيفي للبنان. فالدول كالأفراد لكل منها وظيفتها ورسالتها اللتان تتحدّدان وفقاً لواقع كل دولة. فاذا كان دور الدول عامـة هو تحضـير

الحروب، والاهتمام بها والقيام بها والانشغال بنتائجها، في حلقة العنف المستمرة على امتداد الكرة الأرضية وعلى مدى التاريخ، «فماذا يمنع، ولنا في الرسالات رسالة، ان تكون رسالتنا رسالة الحياد بين الدول والشعوب»؟

رسالة بلد يعمل لراحة المحاربين لا لخدمة المحاربين. «وإذاك يطلع لبنان من حدوده ليتسع على قدر الرسالة التي اختارها لنفسه» ويصير من حقنا أن نقول «ليس لبنانياً أي لبناني لا يكون إلّا لبنانياً».

● التوضيح الخامس يتناول دور لبنان العربي ومدى تأثير الحياد على هذا الدور:

جغرافياً: ماذا يزيد في مملكة العرب، وهي تمتد من المحيط الى المحيط، أن تزاد على رقعة أرضها رقعة أرض من عشرة آلاف كيلومتر مربع»؟

بشرياً: «وماذا يزيد جمهرة العرب، وهم قوم من مئات الملايين ان تزاد جمهرتهم مليوناً ونصف المليون من الناس»؟

... أجل، ان مملكة العرب تتسع كلما اتسعت ديار الذين يحملون لها حباً، ويضمرون لها خدمة. وشأن العرب يتعاظم كلما تعاظم عدد العاملين لمجدهم. ويفترض حكماً باللبنانيين أن يكونوا حاملي الحب وضامري الخدمة وصانعي المجد. وبالتالي فإن الوجود اللبناني (الجغرافي والبشري) لن يغيّر في جوهر الوجود العربي (الجغرافي - البشري). ولكن

الوجود اللبناني المعنوي هو القادر على إحداث التغيير في هذا الوجود. وعليه:

هل يمكن طمأنة العرب الا بعد طمأنة اللبنانيين الى مصيرهم؟

وهل يمكن لابناء لبنان تعمير دنيا العرب اذا كان اللبناني عاجزاً عن أن يعمر بيته وبلاده؟

وهل يمكن للبناني أن يكون بطل الاخلاص للقضية العربية وهل هناك من يثق ببطولته واخلاصه اذا وجد قاصراً عن الإخلاص لأبناء عشيرته وبلاده؟

اسئلة وتساؤلات هي بمثابة الأجوبة المفحمة!!

● ... وأخيراً، لا ينسى الاستاذ حنين أن يحيط مبررات الحياد بينابيعها الميتافيزيقية. فيورد مقطعاً من قصة هنري فيدر التي بعنوان «الله والسويسريون» حيث اجتمع المحاربون الجرحى من كل الدول وراحوا يشكون لله حياد سويسرا. قال أحدهم: «دولة حيادية! مما معنى ذلك؟

النهار ليس حيادياً، ولا الليل حيادي.

أي عمل بطولي على الأرض يمكن أن يكون حيادياً؟

وحدها الوطاويط حيادية. وسويسرا أشبه ما يكون بهذه الوطاويط التي تطير بين الليل والنهار. وهي ليست من

الأسماك وليست من العصافير. إن هي الا حيادية. فيا أيها الاله القادر، أنت من قال ان الحياد خطيئة جسيمة، فلا تنسى المحايدين يوم قصاصك».

وكان جواب الله في قصة فيدر واضحاً ومعبِّراً:

«أي مخلوق أحمق يريد أن يجر هذا البلد الصغير الذي لم تلوث أرضه الدماء بعد، الى التقاتل والتذابح؟

دعه يا بني في راحة المطمئن وثق: أن ليست الشجاعة ضرورية فقط لإثارة العاصفة، وإنما هي ضرورية أيضاً للجزيرة كي تصمد في وجه العاصفة».

يقول الاستاذ حنين وهو يعرض للحياد أنه «لا يزعم ان افكاره صيغت في اقتراح متكامل الشروط. إن هي الا إلماعة الى حل من الخير أن ينكب عليه الراسخون في العلم ليروا امكانية تحقيقه في بلد معقد التركيب كلبنان»[١١].

فالقضية ليست سهلة إذ لا يكفي أن يقنع الشعب (هذا إذا اقتنع الشعب) نفسه بضرورة هذا الحياد. وإنما عليه بالمقدار ذاته ان يقنع دول الجوار والشعوب التي يهمّها الأمر، من قريب ومن بعيد، بقبول الاعتراف بهذا الحياد وتأييده واحترامه. ومهما يكن من أمر الصعوبات، لا يجب أن تثنينا عن طرح الحلول الصحيحة والمرافعة عنها لجعلها الحل الذي تتمخض به ارادة الأمة ويتقبله وجدان الشعب. ويستعير الاستاذ حنين من الميتولوجيا الاغريقية صورة التقاط

الحل الموافق في اللحظة المناسبة فهي أشبه بحسناء تركض وشعرها في عاصفة من هواء نمسك بجدائلها أو لا نمسك فيكون لنا الحظ أو لا يكون».

والحياد كحل لمشكلة المصير اللبناني يجتاز أرض لبنان اليوم... فإما أن نمسك به فنكون قد أنقذنا أنفسنا والبلاد...

وإما أن لا نفعل فيكون علينا أن نقبع في مخابئنا الى أن تعصف بالبلاد عاصفة جديدة تقصف عماد الأرز من جديد، وتحمل لنا من جديد، الحلول على صهوة جواد جامح، يعلم الله إذا كان ستبقى لنا يد للإمساك به من رأسه في اليوم المؤاتي، والساعة الحاسمة، والهنيهة التي كل ما دونها لا يفيد»[١٢].

... وها نحن اليوم داخل «العاصفة الجديدة»!

فهل فاتنا الرهان؟

أم لا يزال أمامنا متسع من الحظ؟

مراجع وهوامش

١) القيت المحاضرة في ١٥ نوار ١٩٦١ ونشرت في محاضرات الندوة. السنة الخامسة عشر، النشرة ٩ - ١٩٦١.

٢) أدوار حنين - بعد العاصفة ص ٢٠

٣) المصدر السابق ص ٢٢

٤) المصدر السابق ص ٢٢ - ٢٣.

٥) المصدر السابق ص ٢٤

٦) المصدر السابق ص ٢٥

٧) المصدر السابق ص ٢٥

٨) عنوان دراسة لمحمد المجذوب نشرت في مجلة شؤون فلسطينية عدد ٧١ - تشرين أول ١٩٧٧ (حياد لبنان أو تحييده يعني: عزله وعزلته) وهو بذلك بقي أميناً على الطرح العروبوي الطوباوي لموضوع حياد لبنان!

٩) ادوار حنين. المصدر السابق ص ٢٧

١٠) المصدر السابق. ص ٢٨

١١) المصدر السابق ص ٣١

١٢) المصدر السابق ص ٣٤

الفصل الثامن

حيـاد لبنــان... أي حيـاد؟

الحياد - القاعدة: منوال يونس

□ المجتمع اللبناني هو من أكثر المجتمعات تنوّعاً بين العناصر الحضارية والدينية والسلالية التي تؤلف اعضاءه

□ مشكلات لبنان هي مشكلات محلية وعالمية في الوقت ذاته

□ حلول مشكلات الشعوب التي لا تنبع من حقيقتها تكون دائماً اما على حساب وحدتها وإما على حساب حرياتها.

□ **إذا زال التباين من لبنان زالت إحدى قيم وجوده**

□ **ما هو مفهوم حياد لبنان الاقليمي الانتر - عربي أو عدم انحياز لبنان عربياً؟**

□ **ما هي المبرّرات الاجتماعية والحضارية والانسانية والأخلاقية - السياسية والجغراسية... لهذا الحياد.**

... مع الدكتور منوال يونس اتخذ مفهوم الحياد اللبناني مضموناً جديداً، ومنحى جديداً وبُعداً جديداً: لقد خرج من كونه مجرد اقتراح وامكانات ليصبح ضرورة وطنية وقومية، وانتقل من كونه عملاً منفصلاً ليصبح جزءاً من رؤية سياسية - فلسفية لحياة لبنان ومصيره.

لماذا؟ وكيف؟

ملاحظات أولية

١ - من الضروري الاشارة، بادىء ذي بدء، الى أن الموضوع الذي نعالجه اليوم والمتعلق بحياد لبنان، كما يراه ويبرره الدكتور منوال يونس، ليس موضوعاً جديداً. وأعني بذلك أنه ليس موضوعاً «مناسباتياً». فلقد تبلورت هذه

الرؤية منذ ثماني عشرة سنة، واعلنت من على منبر الندوة اللبنانية في محاضرة القيت في ١٨ آذار ١٩٦٣ بعنوان: «حياد لبنان... أي حياد»؟[١].

٢ - إن موضوعاً دقيقاً كموضوع حياد لبنان لا يمكن أن يعالج الا في ضوء الفكر السياسي وليس من منظور السياسة «السياسيّة»!

٣ - من الصعب فصل موضوع حياد لبنان عن مجمل النظرة الفلسفية - الاجتماعية التي يرى منوال يونس الواقع اللبناني من خلالها، وبالتالي فالحياد هو جزء من كل ولا يمكن الحكم على مشروعيّته السياسية - التاريخية الا بالعودة الى مجمل هذه النظرة. هذا يقتضي عملياً معالجة الموضوع على مستويين:

الأول = إبراز الخطوط العامة لواقع المجتمع اللبناني في معطياته ومشاكله وأهدافه.

الثاني = طرح موضوع الحياد الانتر - عربي[٢] كمساهمة ضرورية، بل كحل مناسب لجانب أساسي من جوانب المشكلة اللبنانية.

أولاً - المجتمع اللبناني في خصائصه ومشاكله وأهدافه

من السهل القول أن قوى عربية ودولية تدخلت، وتتدخل، لاثارة القلاقل بين اللبنانيين، كما ان من السهل

الاستنتاج ان هناك صراعاً بين الطوائف والفئات اللبنانية المختلفة وان مثل هذا الصراع يتخذ منحى طائفياً ـ دينياً معيناً، وعادة ما يغلف بأمور وقضايا اجتماعية وقومية. وفي عودة الى الحرب الراهنة في لبنان يطرح معظم اللبنانيين (كي لا نقول كل اللبنانيين) الأسئلة الثلاث التالية:

- لماذا حدث ما حدث؟
- من المسؤول عما حدث؟
- متى وكيف ينتهي هذا الذي يحدث الآن؟

البعض يختصر هذا الأمر بالجواب الحاسم: لم نعد نفهم شيئاً مما حدث ويحدث! وهذا صحيح ومعبّر. فلقد عرف عن اللبنانيين أنهم يميلون الى العيش السهل والى تبسيط الأمور، في حين أن تركيبة المجتمع اللبناني هي من أدق التركيبات الاجتماعية في العالم وأشدها تعقيداً وأصعبها. ومعنى ذلك، على الصعيد الميداني، ان من الصعب جداً فهم ما حدث ويحدث في لبنان عبر التاريخ من دون امتلاك الثقافة الفلسفية ـ السوسيولوجية القادرة، ليس فقط على تحليل الواقع اللبناني وإنما على الاحاطة بالقوانين الاجتماعية التي تتحكم بمثل هذا الواقع.

وفي العودة الى مجمل مؤلفات الدكتور يونس وكتاباته حول هذا الموضوع، يمكن استخلاص الخطوط العامة الآتية:

١ ـ «المجتمع اللبناني هو من أكثر المجتمعات تنوعاً ومن أميزها تبايناً بين العناصر الحضارية والدينية والسلالية التي تؤلف اعضاءه، والتي تنبثق منها نظراتهم الى الانسان والكون، وتصرفاتهم ازاء الحياة العامة وامزجتهم ومسالكهم الجماعية المتنوعة والمتباينة ايضاً فيما بينها الى حد بعيد»[٣].

ولبنان، من هذه الناحية، قد يكون البلد الفريد في العالم الذي «استوعب من حضارات وثقافات ناهضة ومتخلفة، وديانات تعدادية وتوحيدية كبرى، وسلالات بشرية متنوعة، واحداث جسام من سيرة الانسان قديماً وحديثاً. وقد بقيت جميعها، على تباين مصادرها ودرجاتها، نابغة حية في تقاليده وروحه وعروقه وذاكرته على السواء»[٤].

٢ ـ إذن، في المنطلق، ان المجتمع اللبناني هو مجتمع تعدّدي بامتياز. وبالتالي فإن طبيعة مشكلاته هي في الآن عينه مشكلات خاصة مرتبطة بالمجتمع اللبناني في تركيبه البشري ـ الديني الحضاري ـ العقائدي المتنوع، ومشكلات عصرية عالمية الشمول لأنها تطرح مصير المجتمعات ذات البنية المتعددة ومصير الأقليات في العالم. فمشكلات لبنان «هي والحال هذه مشكلات محلية وعالمية في الوقت نفسه»[٥].

٣ ـ ومن أهم مزايا التنوع في عناصر المجتمع «ان يكون هذا التنوع مصدراً غنياً من مصادر القوة والحيوية في مراحل النهضة، بقدر ما يكون مصدر نكبة وانحلال مريع في

مراحل الانحطاط» ذلك ان المجتمع في مراحل النهضة «يتميز بتجانس عناصره المتنوعة حيث تكون كلًا متراصًا وكياناً يعلو على الكيانات الفردية والمذهبية والاقليمية التي تؤلفه» أما في مراحل الانحطاط «فيتميّز المجتمع بتفكك عناصره، وبانعدام التجانس والتعاون بين اعضائه، وبتغلّب الكيانات الجزئية والخاصة فيه على الكيان الاجتماعي الشامل الموحد لها»[٦].

٤ ـ ومن أجل أن «يقوى الكيان الاجتماعي والحقوقي العام في لبنان على الكيانات الفردية والطائفية والاقليمية التي تؤلفه، لا بد من اغراء اللبنانيين اجمعين واقناعهم منطقياً وواقعياً بفوائد هذا الكيان الاجتماعي والحقوقي المشترك. وهذا لن يحصل الا اذا تحوّل لبنان اساسياً ونهائياً الى معقل معين دائم للحرية والعدالة والنظام، اي عندما تصبح هذه المبادىء الثلاثة قاعدة الحياة العامة فيه، ومحور التقاء جميع ابنائه»[٧].

٥ ـ إن الحياة العامة لن تستقيم في لبنان على أسس صحيحة ومستقرة الا بعد بلوغ هدفين:
«تحويل الجماعات الطائفية والاقليمية والقبلية التي يتألف منها لبنان الآن الى مجتمع متجانس موحّد قوي. وتحويل الدولة اللبنانية بمؤسساتها وقوانينها واساليبها الأخلاقية والعملية الى دولة ديمقراطية تقدمية حديثة... فدور الحرية في لبنان هو دور أولي تأسيسي، ومعركة الحرية في لبنان هي

معركة العقل والانسانية فيه... فعلى الانسان اللبناني، كي يتقدم ويقوى ويسعد ان يخوض معركة الحرية كاملة في نطاقها الفردي والجماعي الأعم»[٨].

٦ ـ ولكن أي نوع من الوحدة يقصده الدكتور يونس؟ هل هي الوحدة الوطنية أم الوحدة العقائدية؟ وبشكل آخر: «هل يمكن للبنانيين أن يتعايشوا داخل مجتمع موحد متكافىء ومتطور بالرغم من الانقسامات العقائدية والدينية والحضارية الكبرى التي تعصف بلبنان. فهل محتوم عليهم، كي يحققوا الوحدة التي تتوقف عليها نهضتهم وسعادتهم، أن يعتنقوا جميعهم عقيدة قومية أو سياسية واحدة، وان يدينوا جميعهم بدين سماوي واحد وأن يتأثروا جميعهم بلون ثقافي أو حضاري واحد؟ وهل تحقيق الوحدة الوطنية، في بلد معقد التركيب كلبنان، هو رهن بتحقيق الوحدة العقائدية فيه، أم ان الوحدة الوطنية والوحدة العقائدية يجب أن تكونا بالنسبة الى لبنان شيئين منفصلين لا يفترضان أي تلازم شرطي أو سياسي بينهما؟!»[٩].

٧ ـ جواب الدكتور يونس عن هذا التساؤل واضح ومحدد حيث يقول: «ليس ما نبتغيه للبنان، من أجل تحقيق وحدة مجتمعه ونهضته، أن تزول الفوارق الأساسية بين عناصره التكوينية، لأن ذلك غير ممكن وغير مفيد بالنسبة إليه، أو أن يزول التباين الديني والثقافي والعقائدي فيه، اذ

ان معنى وجود لبنان الحضاري والتاريخي مستمد من هذا التباين. فإذا زال هذا التباين زالت إحدى قيم هذا الوجود. أما الواقع الممكن السليم الذي نبتغيه، فهو في أن يتوحّد ابناؤه جميعهم في دورة حياة اجتماعية ووطنية واحدة تتحول فيها فوارقهم الدينية والثقافية والعقائدية المتنوعة، التي تعمل الآن على تجزئتهم وتناحرهم، الى عوامل عطاء وبناء ايجابية تسهم في تدعيم هذه الوحدة، وفي تقويم معطياتها الانسانية والحضارية»[١٠]. فليس في لبنان اجماع على أي عقيدية دينية أو سياسية أو فلسفية، لذا ليس في مقدور اللبنانيين، وكذلك ليس من مصلحتهم ربط مصيرهم ووحدتهم ونهضتهم بمصير أي عقيدة واحدة. هذا يعني أن على لبنان واللبنانيين ان يفصلوا الآن بين وحدة عقائدية غير ممكنة التحقيق وغير مستحبة، ووحدة وطنية ممكنة ومستحبة وواجبة يجسّدها مخطط عمل وطني واجتماعي مشترك.

٨ ـ إن الوصول الى هذه الوحدة لم يتم تاريخياً (ولن يتم) الا عبر اسلوب واحد هو في رأي الدكتور يونس: الاعتدال. ليس بمفهومه الحيوي الايجابي كنقطة فاصلة في حياة لبنان ومصيره. «فعبثاً يتصور المتطرفون في لبنان، اياً كان اتجاههم، أن في تطرفهم فائدة لهذا الوطن. قد يكون التطرف عاملاً مسهماً في تطوير مجتمعات غير مجتمعنا، حيث لا ردات فعل فورية ولا انقسامات جذرية منذ الأزل. أما في لبنان، حيث كل ما فيه قائم على التناقض والتنوع

والتوازن، فالاعتدال بالنسبة اليه ليس حاجة تطور وارتقاء فقط، بل حاجة مصير وبقاء ايضاً»[١١]. ولبنان يجب أن يبقى لأنه ربما يكون «أفضل مكان في الدنيا لاجراء التجربة الانسانية الشاملة لتطور الانسان والأديان والعقائد والحضارات، وللتعايش الانساني والديني والعقائدي والحضاري الأكمل»[١٢]. إن فيه «الوسط المناسب والارادة الخلّاقة» اللذين يحددان مصير النشأة الثقافية للشعوب والأمم[١٣].

٩ ـ يشدد الدكتور يونس في كتاباته على دور الارادة والعقل في صياغة المفاهيم وصياغة الحياة ايضاً. مفهوم الأمة لديه «ينشأ من تصميمات واتجاهات ارادية وعقلية نحو المستقبل»[١٤] والعامل الرئيسي في تكوين كل أمة صحيحة لهو تلك الرغبة العميقة الواعية في وحدة العيش والمصير...» «والنجاح الحقيقي الذي يحرزه كل مجتمع قومي في تحقيق حاجاته الروحية والمادية لا يتأتى من صواب اتجاهاته العقائدية والعملية بقدر ما يتأتى من قدرته على الخلق والتفوق ومن مقدار حيويته وقيمه الأخلاقية وطاقته على الاحتفاظ بها»[١٥]. فالتفوق والابداع ملازمان للارادة، والارادة مرهونة بالحرية.

١٠ ـ بناء على كل ما تقدم من خصائص المجتمع اللبناني ومشاكله، يخلص الدكتور يونس الى الاستنتاج المنطقي التالي وهو: «أن كل صيغة حل، لا تنطلق من

واقع لبنان السياسي ومن حقيقته التاريخية والبشرية، يكون مصيرها الفشل... وكل معالجة صحيحة لمعضلات لبنان يجب أن تهدف الى الجمع بين المتناقضات واستواء الموازين من ضمن إطار وحدة البلاد وحرية ابنائها... ذلك أن حلول مشكلات الشعوب التي لا تنبع من حقيقتها تكون دائماً إما على حساب وحدتها وإما على حساب حرياتها»[١٦].
والتحدي المطروح هو في القدرة على التوفيق بين التباينات من دون طمسها ومن دون تغليب بعضها على البعض الآخر.

ثانياً ـ حياد لبنان... أي حياد؟

ليس الحياد البلسم السحري الذي يشفي لبنان من مشاكله كلها ولكنه احد الحلول التي تناسب حيزاً كبيراً من هذه المشاكل:

فما هو مفهوم الدكتور يونس لهذا الحياد؟

وما هي مبرراته الاجتماعية والحضارية والانسانية والاخلاقية والجغراسية (بمعنى الجغرافية السياسية)؟

١ ـ ينطلق الدكتور يونس، في شرحه لمفهوم حياد لبنان كما يراه[١٧]. من زاويتين:

زاوية ايجابية تبرز ماهية هذا الحياد.

ـ فالحياد الذي يريده للبنان ليس حياداً دولياً شاملاً، لأن مثل هذا الحياد يعزل لبنان عن مجموعة البلدان العربية.

ـ وليس حياداً انعزالياً، لأن هذا يتنافى وحقيقة لبنان التاريخية والحضارية القائمة على التفاعل والانفتاح.

ـ وليس حياداً دائماً لأن هذا تعطيل لارادة اللبنانيين التي لها وحدها الحق في تحديد مواقفهم عبر التاريخ.

ـ وليس حياداً جماعياً لأنه يعطل دور الفرد، في حين ان حرية الفرد مقدسة في لبنان.

ـ وليس حياداً بالصدفة بل بالضرورة، لأنه نابع من صميم الوضع اللبناني وتركيبته الاجتماعية.

ـ وليس حياداً انانياً لأنه، وهو يهدف الى خدمة مصلحته بالذات، انما يهدف الى خدمة المصلحة العربية على المستوى نفسه من الأهمية والاهتمام.

فما هو هذا الحياد اذن؟

● إنه حياد اقليمي قانوني تقوم به الدولة اللبنانية ازاء جميع الدول العربية، وبالتالي ازاء كل خلاف ينشأ بينها، على أن يبقى على ما هو عليه بالنسبة الى بقية دول العالم.

● إنه حياد رسمي يلزم الدولة اللبنانية ولا يلزم المؤسسات والأفراد، وبالتالي لا يمس حرية الاعتقاد والرأي بل على العكس من ذلك فهو يضعف عوامل التطرف والتعرض والضغوط التي تمارس على اللبنانيين، المادية منها والمعنوية.

● إنه حياد ارادي مرتكز الى ارادة اللبنانيين، ولازم لبنانياً

وعربياً، تفرضه حقيقة لبنان ودواعي استقراره ووحدة بنيه ومصلحة البلدان العربية وتطورها.

مبررات الحياد

٢ ـ إن مبررات حياد لبنان، أو عدم انحيازه عربياً؛ هي كثيرة ومتنوعة. «فهو يؤلف مثالاً رائعاً للبلدان المعدة للحياد في العالم». من هذه المبررات:

● **المبررات الاجتماعية:**

المجتمع اللبناني يقوم على التنوع والتناقض كما ذكرنا من قبل. وهذا النوع من الشعوب المعقدة التركيب البشري والعقائدي والحضاري، يكمن سر تفوقها وسر انحطاطها في مقدار توحيد عناصرها التكوينية المتنوعة في كلٍّ اجتماعي ووطني مستقر. أو في مقدار تفكك هذه العناصر وتناحرها. وانطلاقاً من ذلك يصبح على اللبنانيين أن يدركوا، في شكل نهائي، ان وحدتهم الداخلية هي القاعدة الأولى لاستقرارهم السياسي، وشرط لتقدمهم الاجتماعي ـ الاقتصادي. «لذا ينبغي وضعها دائماً في موضع الأولوية الدائمة المطلقة بالنسبة الى كل ارتباط خارجي اياً كان نوعه وأهميته، واياً كانت دوافعه العاطفية أو الدينية أو العقائدية»[١٨].

ان الرابطة الوطنية الداخلية في لبنان لن تتحقق الا من ضمن مناخ وطني ورسمي مترفع عن الاهواء والمصالح

الفئوية، وشرط هذا الترفع ان تلتزم الدولة اللبنانية حياداً قانونياً ازاء الدول العربية التي هي الجهات القادرة عملياً وفعلياً على استقطاب اهتمامات اللبنانيين السياسية والدينية والعاطفية والعقائدية.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور يونس، في شبه نبوءة قبل اثنتي عشرة سنة من اندلاع حرب ١٩٧٥ في لبنان ودور الدول العربية فيها «إن المتاعب الجسيمة التي يعانيها لبنان من جراء انعكاس الانقسامات والاختلافات بين الدول العربية في حياته الداخلية وفي أسس نهضته واستقراره، ليست بالمتاعب السياسية العادية التي تعانيها اي بلاد عربية سواه. وانما المتاعب التي يعانيها لبنان، من هذا القبيل، هي ذات طابع انفجاري ومصيري، من شأنه ان يزلزل، ليس فقط أسس وجودنا الاجتماعي والسياسي، بل ايضاً وفي شكل خاص، أسس وجودنا الحضاري والانساني»[١٩].

هذا الحياد سيتبلور من دون شك في نتيجتين عمليتين:

الأولى: تتنازل جميع الفئات اللبنانية عن ارتباطاتها الخارجية الخاصة في سبيل تحقيق وحدة وطنية داخلية.

الثانية: تتحدد القاعدة الثابتة الحقوقية لسياسة لبنان الخارجية ازاء الدول العربية.

هذا يعني ان اللبنانيين يقفون دائماً على مفترق طرق تاريخي وأمامهم خياران:

● إما تقديم وحدتهم الداخلية على كل مصلحة فئوية وارتباط خارجي وهذا يحقّق لهم الاستقرار والتقدّم... والبقاء.

● وإما تقديم ارتباطاتهم الفئوية الداخلية والخارجية على وحدتهم الوطنية. وهذا يقودهم الى الاضطراب والتخلف والانتحار الجماعي.

ويصل الدكتور يونس الى هذا الاستنتاج العام الذي يختصر فكره السياسي:.. «لقد علّمنا منطق الاختبار الطويل، كما علّم بعض الشعوب الأخرى ذات الأوضاع الشبيهة بأوضاعنا، ان وطناً صغيراً ومعقد التركيب الاجتماعي كوطننا، لا تسلم وحدته الداخلية من الاضطراب والتفكك، ما لم يعتمد ابناؤه الاعتدال اساساً لعلاقاتهم الوطنية بعضهم مع بعض، وما لم يعتمدوا الحياد اساساً لعلاقاتهم الخارجية مع البلدان المجاورة لهم التي تشدهم اليها اواصر اخاء حقيقية، كما هي الحال بين لبنان وسائر البلدان العربية: في الداخل الاعتدال، وفي الخارج الحياد»[٢٠].

● المبررات الحضارية:

السبب الثاني لحياد لبنان هو سبب حضاري. فدور لبنان الحضاري في الشرق الأوسط، فكرياً وروحياً واجتماعياً هو دور متقدم وبارز، لكن عوامل الاضطراب السياسي الداخلي تضعف هذا الدور وربما تشله. لذا من الضروري

تحرير لبنان من عوامل الاضطراب السياسي ليظل قادراً على القيام بدوره ورسالته خير قيام. فالدور الحضاري يتقدم من حيث الأهمية على أي انشغال سياسي عابر «فأبقى الصداقات التي عرفها التاريخ بين الشعوب هي التي قامت على رابطة الفكر قبل سائر الروابط»[٢١].

ان حياد لبنان (الانتر - عربي الاقليمي) يحرّره من متاعبه السياسية والاجتماعية فيتحول لبنان الى مركز فكري هام تلتقي فيه كل التيارات الفكرية والعقائدية المحلية والعالمية، في جو من الحرية والتسامح، جو متحرر من ضجيج السياسة، وحرارة التطرف والانقسام وبالتالي يجعل من لبنان أفضل مكان للنظر المستقل العميق في كل معضلات العرب الكبرى، ومختبراً انسانياً نادراً للتعايش الانساني والعقائدي والديني والحضاري.

● المبررات الانسانية

المبرر الثالث لحياد لبنان يعود الى دور لبنان الانساني. فتاريخ لبنان «هو تاريخ انفتاح رحب للانسان المضطهد ذي العقل المقيد والقلب المنقبض والحق السليب». وتلك حقيقة انسانية يتميز بها لبنان عن سائر بلدان الشرق، وهي من الحقائق التي تسهم في وجوب اعتناق مبدأ الحياد في لبنان. فهو بلد اللجوء السياسي، وهو بلد الحريات، وهو بلد المضطهدين، وبلد المغتربين. ولكي يبقى هكذا، لا بد من

تكريس حياده القانوني الرسمي ازاء جميع الجهات العربية، على قواعد ثابتة ومستقرة لقواعد تضمن له استقراره واستمراره في خدمة بنيه والعرب.

● **المبررات الأخلاقية ـ السياسية:**

إن حرص لبنان على الحرية والديمقراطية يشكل السبب الرابع لمبررات حياده الاقليمي. ذلك ان كل مجتمع، كالمجتمع اللبناني يتمسك بالحرية «ويقوم على التنوع والتوازن في الأديان والثقافات والعقائد السياسية والفلسفية لا بد له، في سبيل استقراره وارتقائه، من اعتماد حياة تعاقدية اختيارية تضمن الانسجام التطوري الخلّاق بين الوجود الفردي والفئوي الخاص من جهة، وبين الوجود الاجتماعي والوطني العام، من جهة ثانية»[٢٣]. ان استمرار وجود المجتمع اللبناني استمراراً ايجابياً يجب أن يكون دائماً وليد فعل وارادة عميقين. وكل تعاقد بين طرفين وأكثر يفترض حرية المتعاقدين واطاراً حقوقياً يضمن صحة هذا التعاقد واستمراره. وعليه فإن الحرية والديمقراطية في لبنان يصبحان قضية وجود ولا وجود بأكثر مما هما قضية نظام حكم. والتدخل الخارجي والانحياز الداخلي، يقضيان على الانسجام بين الفئات اللبنانية، ويفقدانها حرية التعاقد، وبالتالي وحدتها العضوية ويعرضانها للأخطار. فلا بد، والحال هذه، من اعلان حياد لبنان الرسمي القانوني التام

ازاء الدول العربية كي نتجنب كل خطر ناتج عن التدخل الخارجي في شؤون لبنان الداخلية، او عن انحياز الدولة اللبنانية الى أحد الأطراف العربية.

● **المبررات الجغراسية:**

المبرر الخامس لحياد لبنان هو مبرر جغرافي ـ سياسي. إن نظرة سريعة على واقع الدول التي اعتنقت مبدأ الحياد في العالم، يؤكد على حقائق اساسية واضحة (من هذه الدول اليوم سويسرا والنمسا والسويد، وفي الماضي بلجيكا):

● ان الدافع الرئيسي الى اعتمادها مبدأ الحياد كان عادة وجود تنوع ديني او ثقافي او عرقي في تكوين مجتمعاتها.

● مركزها الجغرافي: نقطة استراتيجية مهمة جغرافياً وتاريخياً وبشرياً من ضمن كلٍّ غير منسجم، أي على حدود الصراع او كما يقول ميشال شيحا عن لبنان: بلد مرميٌّ على حدود الخطر الدائم.

● صغر مساحتها. وهذا مهم لأنه لا يؤثر عملياً، أي جغرافياً كيانياً، على واقع القوى المتصارعة من منظور كمي بل من منظور نوعي. فلبنان ذو أهمية ثقافية واستراتيجية وتجارية في الشرق والعالم. إنه نقطة التقاء بين الشرق والغرب بين المشرق العربي وأوروبا.

«إن بلداً صغيراً كلبنان ـ شاءت الطبيعة والأقدار أن

يكون له هذا الأثر الكبير في مصير البلدان المجاورة الشقيقة واستقرارها، يجب أن يجدَّ كثيراً في اقامة علاقاته الخارجية مع كل هذه البلدان على قاعدة متكافئة سليمة، كي يتمكن هو من الحفاظ على سلامة مصيره واستقراره... وهذه القاعدة لا يمكن أن تكون، في الوقت الحاضر، الا قاعدة الحياد»[٢٣].

* * *

بعد شرح مفهوم الحياد ومبرراته، يتناول الدكتور يونس في القسم الأخير الركائز الحقوقية والدولية لهذا الحياد. فيعرض لموضوعات منها:

- حياد لبنان الاقليمي والقانون الدولي.
- حياد لبنان الاقليمي والأمم المتحدة،
- حياد لبنان الاقليمي وجامعة الدول العربية،
- حياد لبنان الاقليمي ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي.

وهو قسم حقوقي قانوني مهم، ولكن لا مجال للدخول في تفاصيله في هذه العجالة. حسبنا ان نختصره بالقول:

في ضوء مفهوم الحياد الذي قدّم،
وفي ضوء المبررات التي شرحت،

يتحتم اعلان حياد لبنان الاقليمي اي عدم انحيازه عربياً. «فاذا اعلنت الدولة اللبنانية، بواسطة مجلس النواب

حيادها الاقليمي، واعترفت به الدول العربية الشقيقة، وأخذت به علماً جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، يتحول هذا الحياد عندئذ، بفعل هذا الاعلان وهذا الاعتراف، من حياد سياسي صرف بحت، كما هي حاله الآن على وجه التقريب، الى حياد قانوني مستقر وفعلي»[٢٤].

* * *

والخلاصة، أن فكرة حياد لبنان كانت (ولا زالت) تعني لدى الكثيرين «عزله وعزلته»[٢٥]. فهناك من يربط دائماً بين فكرة الحياد اللبناني ومسألة الانسحاب من المواجهة مع اسرائيل و«الانعزال» عن الدول العربية وعن العالمين العربي والاسلامي. وسلاحه في ذلك إثاره العواطف والنوازع الدينية والطائفية والفئوية. غير ان اللبنانيين بعد هذه الحرب المدمرة التي يعيشونها اليوم، وبعدما رأوا بأم العين ولمسوا باليدين الاثنتين دور الصراعات العربية في تفجير المجتمع اللبناني وتدميره، وبعدما تأكد لهم في شكل نهائي أن الدول الكبرى بالذات إنما هي تنفذ سياساتها في لبنان عبر الأنظمة العربية،

بعد كل ذلك، ان فكرة الحياد الاقليمي الانتر - عربي، كما يطرحها الدكتور يونس، أصبحت مدخلاً جوهرياً لا غنى عنه ولا بديل منه لحل الأزمة اللبنانية. إنها الوسيلة القادرة

على نزع فتيل الالغام العربية عن الساحة اللبنـانية، من أجل اللبنانيين ومن أجل العرب على السواء. إنها تعطيل للصاعق الذي يفجر تناقضاتنا الداخلية. ومهما كان رأي المتطفلين والمتورطين والمتطيّفين، فإن الغاية الحقيقية من هذا الحياد كما حددها الدكتور يونس هي:

«أن يهتدي لبنان الى قواعد مستقـرة صحيحة تكرِّس وحدة ابنائه الوطنية واستقراره واستقلاله. كما تكرِّس، في آن واحـد، تضامنـه المخلص مـع كـل البلدان العـربيـة الشقيقة، وتجرُّده المجدي في خدمة قضايا العرب الكبرى، كقضية الحرية، وقضية فلسطين، وقضية التقـدم الانساني والفكـري والاجتمـاعي... وخـدمـة القيم الانسـانيـة والحضارية. والاسهام في توطيد دعائم السلام في الشرق العربي والعالم»[٢٦].

مراجع وهوامش

١) نشرت المحاضرة في محاضرات الندوة - السنة السابعة عشرة - النشرة ٨ - ١٩٦٣.
٢) من باب الدقة العلمية القول أن الدكتور يونس يستعمل حالياً تعبير «عدم انحياز لبنان عربياً، بدلاً من حياد لبنان الانتر - عربي.
٣) منوال يونس - آراء في اصلاح لبنان - ص ٣٢.
٤) منوال يونس - المصدر السابق ص ٣٢.
٥) منوال يونس - لبنان والأجيال الجديدة - ص ٤٣.
٦) منوال يونس - آراء في اصلاح لبنان - ص ٣٣.
٧) منوال يونس - المصدر السابق - ص ٥٣.
٨) منوال يونس - المصدر السابق - ص ٥٦-٥٧.
٩) منوال يونس - لبنان والأجيال الجديدة - ص ٤١-٤٢.
١٠) منوال يونس - المصدر السابق - ص ٤٥.
١١) منوال يونس - المصدر السابق - ص ٦٦.
١٢) منوال يونس - المصدر السابق - ص ٥٧.
١٣) منوال يونس - فلسفة في الثقافة - دار ريحاني ١٩٥٥ - ص ٥٣.
١٤) منوال يونس - المصدر السابق - ص ٨٤.
١٥) منوال يونس - المصدر السابق - ص ٨٨.
١٦) منوال يونس - مشروع ميثاق وطني جديد للبنان - ص ٢.
١٧) منوال يونس - حياد لبنان أي حياد - ص ١٠-١١.
١٨) المصدر السابق ص ١٣.
١٩) المصدر السابق - ص ١٤.
١٠) المصدر السابق - ص ١٧.
٢١) المصدر السابق - ص ١٨.
٢٢) المصدر السابق - ص ٢٣.
٢٣) المصدر السابق - ص ٢٦.
٢٤) منوال يونس - مجلة الأسبوع العربي - ١٩٦٧/٤/١٧.
٢٥) محمد المجذوب يكتب دراسة في شؤون فلسطينية العدد ٧١ - تشرين أول ١٩٧٧ بعنوان: «حياد لبنان: عزله وعزلته».
٢٦) منوال يونس - حياد لبنان أي حياد. - ص ٣٣-٣٤.

الفصل التاسع

حياد لبنان... أي حياد؟

الحياد - المصير: روجيه اده

يعيش اللبنانيون اليوم أقسى فترات القلق والضياع. كلهم قلقون، وكلهم خائفون، وكلهم يتساءلون: وماذا بعد؟... والى أين؟

صحيح أن تسع سنوات من عمر الحرب كانت مصدر قلق لهم. ولكنهم اليوم أكثر قلقاً لسبب واضح وهو: أن الخيارات التي كانوا يظنون أنها قادرة على إخراجهم من قلقهم وانهاء مأساتهم قد جرّبت كلّها... وفشلت:

كانوا يعتقدون (معظمهم على الأقل) بأن الخيار السوري العربي هو الحل فجربوه... ولم ينجح وها هم يجربونه مرة

أخرى علّه ينجح. . . ولكن ثمانين قتيلاً ومئتين وخمسين جريحاً في يوم واحد ليسوا من علامات النجاح!

وكانوا يعتقدون (كثيرون منهم على الأقل). بأن الخيار الاسرائيلي قد يحمل الحل، فجرب نفسه. . . ولم ينجح. ولسنا نعلم اذا كان سيقوم بتجربة ثانية تحاول أن تستفيد من التجربة الأولى لعلها تنجح أكثر. ومع ذلك، فحظوظ النجاح قليلة!

وكانوا يعتقدون (بكثرتهم الساحقة) بأن الخيار الأميركي كبديل للخيارين السوري والاسرائيلي، هو الذي سيفرض الحل. وكم كانت دهشتهم كبيرة وحزنهم عميقاً حين رأوا آمالهم تنهار بين أيديهم برؤية الولايات المتحدة تنسحب (والأصح تسحب) من لبنان في واحدة من أكثر المواقف انهزامية في تاريخ الدول العظمى في العصر الحديث!

. . . وهكذا فأن العودة مجدداً الى تجربة هذه الخيارات الثلاثة التي جربت من قبل وفشلت، هذه العودة هي مصدر قلق اللبنانيين وسبب وضعهم داخل الدائرة المفرغة وأمام الطريق المسدود.

فهل صحيح أن لبنان موضوع أمام الطريق المسدود؟

وهل صحيح أن لا خيار أمامه سوى الخيارات الثلاثة وهي: السورية والاسرائيلية والأميركية منفردة ومجتمعة؟

الجواب بكل تأكيد: كلّا.

فأمام لبنان خيار رابع هو وحده خيار الطريق المفتوح. . . وخيار الحل الصحيح، انه الخيار الذي عمل ويعمل له بعض اللبنانيين (وغير اللبنانيين) من أولئك الذين استوعبوا المشكلة اللبنانية بأبعادها الداخلية والإقليمية والدولية وانطلقوا لمعالجتها من وعي تاريخي - جغرافي لوضع لبنان وقضية لبنان ومصير لبنان في ذاته وفي محيطه وفي العالم: إنه خيار حياد لبنان الدولي.

وعلى رأس الداعين لهذا الحياد والعاملين له اليوم محام لبناني شاب هو الاستاذ روجيه اده.

- ينشط من أجل حياد لبنان.

- يدافع عن هذا الحياد ويبرره جغرافياً وتاريخياً وسياسياً ودولياً.

- يسعى الى اقناع القوى الدولية (والإقليمية والداخلية) بالقبول به واعتماده كحل وحيد ومناسب للقضية اللبنانية.

أولاً - من أجل الحياد

١ - مع روجيه أده لم يعد موضوع حياد لبنان مجرّد امكانات، أو دعوة تطلق في مناسبة، أو حلاً مثالياً بعد أن تفشل الحلول الأخرى، فلأول مرة منذ العام ١٩٥٨ تاريخ دعوة الرئيس شارل حلو الى تحييد لبنان، يتحول موضوع الحياد اللبناني الى إيديولوجية سياسية الى هدف تبذل من

أجل تحقيقه (ويجب أن تبذل). كل الطاقات والإمكانات المعنوية والمادية لأن به وحده تحقيق خلاص لبنان وتأمين مستقبل مشرق للبنان واللبنانيين.

٢ - وككل إيديولوجية لا بد من جماعة تدافع هذه الايديولوجية عن مصالحها. وبهذا المعنى فإن جميع اللبنانيين (الذين يعرفون والذين لا يعرفون) هم الجماعة التي يخدم مبدأ الحياد مصالحها، كلهم من دون استثناء، ولكي يتم تأطير العمل والنشاط في خدمة هذه «الإيديولوجية» انشأ المحامي روجيه اده «حركة لبنان المحايد». إن انشاء مثل هذه الحركة يحمل في طياته معاني عدة، منها:

- الإيمان الراسخ بصحة مبدأ الحياد اللبناني وأهميته.
- تأمين الفاعلّية الضرورية لترسيخ هذا الايمان لدى أكبر عدد ممكن من المعنيّين بالوضع اللبناني في الداخل والخارج،
- الوصول، عبر الإيمان والفاعلية، الى تحقيق حياد لبنان عبر القناعة اللبنانية والتوافق الدولي.

٣ - من أجل كل ذلك ينشط المحامي روجيه أده في الأوساط العربية والدولية من خلال الاتصالات الشخصية بالقيادات السياسية:

- سواء داخل الادارة الأميركية وفي مجلس الشيوخ الأميركي.

- أو داخل الحكومة الفرنسية ومع الوزير كلود شيسون بالذات.

- أو مع المستشار النمساوي برونو كرايسكي.

- أو مع وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس بطرس غالي.

... وكثيرين آخرين من القيادات السياسية العربية والغربية.

٤ - وفي خط مقابل يكتب المحامي اده المقالات في كثير من الصحف الغربية الكبرى محلّلاً المشكلة اللبنانية وداعياً الى حياد لبنان: في الواشنطن بوست، والنيويورك تايمز، والهرالد تريبيون، والصن، والدايلي ستار... بالإضافة الى الصحف اللبنانية: الموندي مورننغ، السفير، الأوريان لوجور وسواها.

ثانياً - أي حياد؟... ولماذا؟

١ - تهدف «حركة لبنان المحايد» الى تحقيق حياد لبنان على الطريقة النمساوية: حياد يخرج لبنان من الصراع العربي - الاسرائيلي من دون أن يفقد لبنان هويّته العربية؛ حياد يجعل لبنان خارج الصراع الأميركي - السوفياتي من دون أن يفقد لبنان انتماءه الى العالم الحر.

٢ - ان مبرّرات مثل هذا الحياد كثيرة ومتنوعة: منها

المبررات التاريخية والجغرافية والسياسية والمصلحية. فمثل هذا الحياد يؤمن للبنان أكبر قدر من الضمانات الدولية مقابل أدنى قدر من الالتزامات تجاه الخارج. وهي الالتزامات التي تقيّد عادة الدول المحايدة.

السؤالان الجوهريان في الموضوع هما: لماذا الحياد؟ ولماذا على الطريقة النمساوية؟

٣ ـ على السؤال الأول يجيب المحامي روجيه اده، ان كل الأحداث التي مرت بلبنان في العصر الحديث منذ العام ١٨٤٠ حتى اليوم أثبتت حقيقة جوهرية وهي أن لبنان مؤلف من مجموعات دينية متوازنة، وأن كل انحياز من جانب هذه المجموعات أو من احداها الى قوى خارجية تساهم في انقسام اللبنانيين وتزيد الفرقة بينهم وتؤدي الى عدم الاستقرار السياسي. والحال هذه، لا يمكن حفظ وحدة الشعب في ظروف من الأمن الإقليمي والسيادة الوطنية، الا من خلال الحياد[١]».

٤ ـ من جهة ثانية، ان حياد لبنان ليس دعوة غريبة أو مستغربة بل هي دعوة طبيعية جداً. إنها حلّ له سوابق في التاريخ، تاريخ الدول الشبيهة بلبنان. «فباتفاق الدول القوية، كانت الدول الضعيفة الموجودة في مناطق استراتيجية حيوية، غالباً ما تسعى الى وضع حيادي من أجل ضمان خلاصها وسلامتها، اذن ان الحياد الدائم للبنان ليس

انعكاساً لخيار معين، وإنما نتيجة لحاجة وطنيّة كامنة في التاريخ المتعدد الأديان للبلد وكذلك في طبيعة اقتصاده الخدماتي[٢]».

٥ ـ من جهة ثالثة، أظهرت السنوات القليلة الماضية أن ليس في قدرة أي قوة إقليمية أن تفرض ارادتها في لبنان على حساب قوة إقليمية أخرى. ولا يمكن لأي مجموعة داخل لبنان أن تصبح مرتبطة بقوة أجنبية خارجية من دون أن يؤدي ذلك الارتباط الى سفك الدماء وانتشار الفوضى. ولذلك، يضيف اده، تبرز النتيجتان السابقتان فكرة ايجاد وضعية محايدة للبنان دائمة ورسمية على غرار النموذج النمساوي، تضمنها الأمم المتحدة في المحافل الدولية»، ذلك، «ان مثل هذه الضمانات يمكنها فقط أن تحمي لبنان من الصراعات الدائرة في المنطقة، وتمنع تصعيد النزاعات الدولية ويمكن أن تساعد أيضاً في الحفاظ على لبنان كدولة عربية وديمقراطية في العالم الحر[٣]».

في ضوء هذا الطرح، فإن مفهوم حياد لبنان لا يعني أبداً التنازل عن شخصيته العربية أو عن التزاماته الدولية. الحياد يعني باختصار كليّ، الا يكون لبنان ساحة للصراعات التي لا مكسب ولا مصلحة له في أن يكون طرفاً أو فريقاً فيها: «فقط من خلال الحياد يستطيع لبنان أن يتجنب النزاعات الداخلية. فقط من خلال الحياد يستطيع لبنان أن يتهرب

من حروب إقليمية يفرضها عليه موقعه الجغرافي. فقط من خلال الحياد تستطيع كل من سوريا واسرائيل إعادة السلام الى لبنان[٤]».

٦ - ومن أجل مزيد من التوضيح لمبدأ الحيـاد هذا، يشدد اده على الناحية العسكرية الصرف في هذا الحياد: «فحياد لبنان لا يعني أبداً حياده الايديولوجي والاقتصادي. فلبنان المحايد يبقى سيد قراره السياسي والاقتصادي ويبقى على تضامنه السياسي مع العالم العربي وعلى انتمائه الى العالم الحر». وما يعنيه الحياد في هـذه الحال هـو أن الحكومـة اللبنانية «تنكر أي حق لأية قوة أجنبية في استعمال أرض لبنان ساحة عسكرية لضرب دولة أخرى سواء في داخل المنطقة أو خارجها[٥]».

٧ - إن النموذج النمساوي للحياد هو الأكثر ملائمة للبنان لأنه يحقق أوسع المنافـع والمصالـح وأكثرهـا للبنان وجيرانه (سوريا واسرائيل) وللعـالم العربي وللعـالم. لماذا؟ وكيف؟

● تسعى «حركة لبنان المحايد» الى تحقيق حياد لبنان، ولكنها في الوقت نفسه تتمسك بأن يبقى لبنان عضواً أصيلاً وفاعلاً في المؤسسات الإقليمية والدولية فلا يعزله حياده عن الحياة الدولية. «فالحركة تبشر بحياد على النمط النمساوي لأنها تريد أن يبقى لبنان عضواً في منظمة الأمم المتحدة وفي

جامعة الدول العربية وجزءاً من العالم الحر[٦]». وفي وضع كهذا لن يكون لبنان المحايد، شأن النمسا، «ملزماً بتطبيق قرارات الأمم المتحدة اذا كانت تتعارض مع حياده[٧]».

● والنمسا، على رغم أنها فاوضت الاتحاد السوفياتي على حيادها قبل أن تفاوض الولايات المتحدة، «ظلت من العالم الحر وعقدت اتفاقات خـاصة مـع المجموعـة الاقتصاديـة الأوروبية[٨]». ولبنان في هذا يمكنه أن يبقي على علاقاته الاقتصـادية بـالعالم العـربي «والتي تشكل نحـو ٨٠٪ من أسباب ازدهاره، كما يمكنه أن يتمسك بمبدأ المقاطعة مع اسرائيل ما دامت هذه المقاطعة سـارية المفعـول من قبل المجموعة العـربية من دون أن ينعـارض ذلك مـع مبدأ حياده[٩]».

● ويدعو روجيه اده الى أن يذهب لبنان المحايد أكثر مما ذهبت اليه النمسا. «فالنمسا عقدت اتفاقـات ثنائيـة مع بعض الدول الضامنة لحيادها. ولكن على لبنان أن يصرّ على ضمان حياده من قبل مجلس الأمن الدولي أولاً، لأن هذا سيسمح لنا بأن يكون حيادنا معترفاً به حتى من البلدان التي لا يوجد بينها وبين لبنان علاقات دبلوماسية مثل اسرائيل. (اعتراف دي فاكتو)[١٠]». و«زيادة على ذلك، على لبنان أن يوقع معاهدات حماية أو دفاع مع قوى عالمية مختلفة مؤتمنة على حياده، وبخاصة مع تلك الدول التي تزود لبنان بقوات

لحفظ السلام وهي قوات ينبغي أن تبقى في لبنـان حتى يسترجع سيادته الكاملة ويقوى جيشه الوطني[١١]».

● إن المصـالح التي يؤمنهـا الحياد للبنـان تندرج تحت العناوين العامة التالية:

- وقف التدخل الخارجي في شؤون لبنان الداخلية.

- تأمين الهدوء والاستقرار في حياة لبنان السياسية وحماية العمليّة الديمقراطية.

- الاعتراف بلبنان دولة مستقلة ذات سيادة بحـدودها الدولية المعترف بها.

- وقف كل تهديد لسلامة لبنان وسيادته ووحدة أراضيه.

- إعطاء الضمانات الحياتيـة والأمنية للبنـانيين ككـل، ولكل جماعة (لكل طائفة) بذاتها. «فالمسلمون (والعـرب) يسترجعون بـالحياد لبنـان كبلد عربي من يـد اسرائيـل. والعرب يفضلون لبنان كبلد عربي حر مستقـل ومستقر. وكذلك المسيحيون يجدون في الحياد تطميناً للأقليات التي عاشت في خوف تـاريخي مستمر من دفعهـا الى الوحـدة بالإكراه. إن الحياد يساعد الموارنة في أن يكونوا أكثر انفتاحاً عـلى العـروبـة، ويخفف من فـرص النجـاح للميـول الانعزالية[١٢]». «فتحييد لبنان وقبول ذلك من العرب تطمين نهائي للمسيحيين الى أن لبنان أصبح، باعتراف دولي وعربي اجماعي، بلداً نهائياً[١٣]».

- جعل لبنان الدماغ الاقتصادي لدول المنطقة وتحقيق ازدهار اقتصادي سريع. «فديناميكية السلام واستقرار الحياد سوف يجذبان الأموال العربية والدولية الى لبنان».

وباختصار، ان لبنان سيجني من الحياد منافع كثيـرة: الأمن والسلام والازدهار والطمأنينة له ولابنائه وللآخرين من حوله أيضاً.

● من حيث أمن سوريا، فإن لبنان محايداً سوف يكون من شأنه أن يقضي على أي ذريعة لتدخل اسرائيلي يهدد الأراضي السورية عبر لبنان[١٤]»،

● «من حيث أمن اسرائيل، فإن لبنان محايداً سوف يكون شأنه أن يسمح لاسرائيل بأن تضمن لنفسها سلاماً في لبنان في انتـظار السـلام مـع لبنـان[١٥]». «فـاسـرائيـل تجـاذف بالصراعات الداخلية على رمال لبنان المتحركة. وإذا كانت هناك نية سوفياتية لفتنمة لبنان بالنسبة الى اسرائيل، فقد تذهب اسرائيل، والحال هذه، بعيداً باحتلال لبنان وتهدد ايضاً وحدة سوريا واستقرارها[١٦]».

من أجل هذا يرى روجيه اده أنه «اذا كان الحياد اللبناني مضمـوناً دوليـاً، وكانت الحـدود الاسرائيلية - اللبنـانيـة والسورية - اللبنانية حدوداً عازلة وتحت رقابة قوة دوليـة مقبولة من لبنان واسرائيـل وسوريـا، فهذا سـوف يعطي اسرائيل الأمن الذي تريده على حدودها الشمالية. إن لبنان

محايداً هو المخرج الوحيد لاسرائيل من «الفتنمة» داخل لبنان[١٧]».

وعلى الجملة «ان على اسرائيل أن تعتبر نفسها راضية بالسلام في لبنان وبتحييد حدودها مع هذا البلد، حتى يحين اليوم الذي يتمكن فيه لبنان القوي بوحدته الوطنية، وبديمقراطيته المنبعثة من جديد والمعافاة، والمدعوم من حلفائه الطبيعيين في العالم العربي، ان يعقد سلاماً لن يعزله عن محيطه الاقتصادي والثقافي، وسوف يكون هذا السلام بالنسبة الى اسرائيل سلاماً حقيقياً.

وفي انتظار ذلك، يجب أن يكون إعلان الحياد الدائم كافياً لاسرائيل لكي تنسحب من الأراضي اللبنانية كلها[١٨]».

● «من حيث أمن الفلسطينيين، ان لبنان محايداً سوف يساعد على حماياتهم من أي اضطهاد عسكري، كما يساعد على ارضاء احتياجاتهم الاقتصادية والانسانية في انتظار طموحاتهم الوطنية[١٩]»... وعلى اللبنانيين، والحال هذه ومن ضمن مفهوم الحياد اللبناني، «أن يطمئنوا الفلسطينيين ويخلقوا لديهم شعوراً بالأمن والطمأنينة، كما عليهم أن يدرسوا الوجود الفلسطيني في لبنان بجدّية كبيرة: كيفية اعطائهم الحماية، كيفية حصولهم على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية. وكيفية مساعدتهم على اللحاق بعائلاتهم أينما

وجدوا في الشرق الأوسط، وتأمين عيشهم بشروط اجتماعية مقبولة حتى يأتي يوم لا يعودون فيه لاجئين[٢٠]».

والخلاصة، أن لبنان محايداً سيكون ذا منافع كثيرة بالنسبة الى محيطه، «فهو سيعيد للعرب من جديد أسواقهم ومكان اجتماعاتهم، ومكان «لجوئهم»... كما تعوّد أن يكون. «والأهم من ذلك ربّما هو أن نجاح تجربة الحياد اللبناني ستغري دولاً عربية كثيرة في الشرق الأوسط لمحاكاتها وعلى رأس هذه الدول دول الخليج التي بدأت تدعو علناً الى تحييدها في الصراع الدائر في الخليج. ويرى روجيه اده أن أكبر خطر محتمل للمواجهة بين الجبارين اليوم هو منطقة الشرق الأوسط.» والحل الوحيد لتجنب هذا الصدام هو الوصول الى تحييد منطقة الشرق الأوسط (انطلاقاً من حياد لبنان) وهو حياد يسمح للمنطقة بأن تتطوّر اقتصادياً وتربوياً. فلن تكون نهضة في العالم العربي ما دامت طاقات العرب تهدر على الصراع العربي ـ الاسرائيلي والصراع العربي ـ الايراني[٢١]».

● بالنسبة الى الولايات المتحدة، ان تحييد لبنان سيكون «نجاحاً باهراً للإدارة الأميركية وسيفسح في المجال أمام الحكومة الأميركية لتتقدم خطوات الى الأمام من أجل ايجاد حل سلمي لازمة الشرق الأوسط. وهذا سوف يظهر أن أميركا قادرة على تحقيق السلام[٢٢]». ومن جهة ثانية، يمكن

القول، بل الاستنتاج: أن أمن اسرائيل وسلامتها باعتبارهما من أهم هواجس الادارات الأميركية واهدافها، وبما أن حياد لبنان هو معيار لهذين الأمن والسلامة على حدود اسرائيل الشمالية، فإن تحقيق حياد لبنان هو ذو نفع كبير بالنسبة الى الولايات المتحدة.

● أما بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، ان لبنان حراً ومحايداً وديمقراطياً سوف يحقق للسوفيات منافع لا يستهان بها:

- حرية الصحافة،
- حرية المعلومات،
- حرية الأحزاب بما فيها الاشتراكية.

بحيث يصبح لبنان «مركز تنصّت على منطقة الشرق الأوسط».

- والأهم من ذلك أن يكون حياد لبنان مدخلاً الى حياد دول المنطقة فلا تعود خاضعة للهيمنة الأميركية. «إن عالماً عربياً محايداً هو أفضل للسوفيات من عالم عربي متحيز وخاضع للنفوذ الأميركي. فالسوفيات ربّما يفضلون خيارات أخرى (لصالحهم غير الحياد) ولكن إذا كان عليهم الاختيار بين لبنان مستقر وحر ومحايد من جهة، ولبنان تحت النفوذ الاسرائيلي (الأميركي من جهة ثانية) فإنهم سيختارون لبنان المحايد بكل تأكيد[٢٣]».

ثالثاً ـ مواقف القوى من حياد لبنان

في ضوء الاتصالات والنشاطات والطروحات التي تقوم بها «حركة لبنان المحايد» لتحقيق حياد لبنان، ما هي الصورة التي يمكن رسمها لمواقف القوى اللبنانية والإقليمية والدولية من فكرة حياد لبنان؟

١ ـ على الصعيد اللبناني:

● حياد لبنان كان بالأساس «حلم المسيحيين (الموارنة) لأن الأقلية المسيحية كانت تشعر أن الحياد حماية لاستقلال لبنان من الايديولوجيات (التوتاليتارية) العربية والاسلامية[٢٤]». أما المسلمون فكانوا يناهضون هذه الفكرة لأنها تجعل لبنان خارج الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فلبنان لا يمكنه أن يكون محايداً تجاه اسرائيل، خصوصاً أن الكثير من المسلمين لم يكونوا يدركون بالتمام مدى ما تشكله اسرائيل من خطر عليهم أيضاً. ولكن بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان ودخول اسرائيل قلب بيروت الغربية، ومدى علاقة اسرائيل بالأقليات في المنطقة، «بدأ زعماء مسلمون وآخرون غير موارنة يؤيدون فكرة الحياد باعتبارها تشكل ضمانة ضد اسرائيل[٢٥]». وهكذا أصبحت فكرة حياد لبنان مبدأ جامعاً لكثير من التيارات والمواقف لصحافيين ورجال سياسة ونواب (الحسيني ـ أبوشرف ـ غصن) ولرجال فكر وباحثين من كل الفئات والاتجاهات. «وفكرة الحياد يجب أن تأتي من

اللبنانيين أنفسهم وأنا أتوقع أن أكثرية اللبنانيين سوف تؤ يدها»[٢٦].

● هذا على الصعيد الشعبي العام. أما على الصعيد الرسمي فيرى روجيه اده «أن الحكومة اللبنانية لم تتخذ حتى الآن موقفاً من الحياد، وعليها الأخذ به وإعلانه في الأمم المتحدة والجامعة العربية. فحتى الآن قالت الحكومة بلسان مندوبها في الأمم المتحدة (غسان تويني) ما لا تريد. (أي ان لا يكون لبنان ساحة صراع لحروب الآخرين) وعليها الآن أن تقول ماذا تريد بالضبط. أي أن تأخذ موقفاً ثابتاً لمصلحة حياد لبنان. ومن الأكيد أن اللبنانيين سيلتفون حولها»[٢٧].

٢ ـ على الصعيد الإقليمي

● بالنسبة الى الموقف العربي من موضوع حياد لبنان، يقول روجيه اده أنه «لم يتلق أي ردات فعل سلبية من جانب السعودية أو سوريا حول هذا الموضوع. أما بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية فهو لا يعتقد بأنها تمانع في حياد لبنان بعدما أعلن زعماء المنظمة الفلسطينية أنهم تخلّوا نهائياً عن فكرة استعمال لبنان منطلقاً لأي عمل عسكري ضد اسرائيل. لقد قالوا ذلك للحكومة اللبنانية وقالوها لي أيضاً»[٢٨]. أما بالنسبة الى مصر فإن الاتصال بالسيد بطرس غالي كان مشجعاً للغاية بحيث شرعت مصر في التنسيق مع

فرنسا حول ضرورة حياد لبنان. وذهب غالي الى القول «أن عمه كان قد اقترح حياد لبنان في الثلاثينات أي قبل وضع ميثاق جامعة الدول العربية». فلبنان المحايد لن يخل بأي التزام من التزاماته العربية السياسية والثقافية والاقتصادية داخل الجامعة العربية وخارجها. والجهاز الوحيد الذي يجب أن يكون لبنان خارجه هو مجلس الدفاع العربي المشترك ولقد تبين لنا خلال الثلاثين سنة الماضية أن هذا المجلس لن يكن فعالاً ولم يساهم، ولو بنسبة ضئيلة، في أي من الحروب التي خاضها العرب. لذلك نعتقد، يقول روجيه اده، أن بخروجنا من هذا المجلس لا نخسر شيئاً»[٢٩]. اذ كما يقول غسان تويني «نحن لا نتنازل عن شيء غير موجود أصلاً»[٣٠].

● أما بالنسبة الى موقف اسرائيل، فقد كانت ضد فكرة الحياد قبل العام ١٩٨٢. وكان مناحم بيغن يرفض فكرة الحياد باعتبار أنه وضع في جملة حساباته توقيع معاهدة سلام مع لبنان، وأن الحياد سيقدم له أقل مما تستطيع أن تقدمه له معاهدة سلام.

ولكن موقف اسرائيل تبدّل أخيراً (بعد الغاء معاهدة ١٧ أيار). فقد أبلغ ديفيد كيمحي الحكومة الأميركية رسمياً خلال آخر زيارة له للولايات المتحدة أن اسرائيل توافق على حياد لبنان. وفي محاضرة له أمام مجموعة من الاختصاصيين

في سياسة الشرق الأوسط قال كيمحي، ما معناه، إن حياد لبنان هو الحل الوحيد لوقف المواجهة السورية الاسرائيلية في لبنـان. وبالمقـابل فـإن أوساطاً قريبـة من حزب العمـل الاسرائيلي وحركة «السلام الآن» تبدي مواقف ايجابيـة من فكرة حياد لبنان.

٣ ـ على الصعيد الدولي:

● يمكن القول أن فرنسا (ومعها المجموعة الأوروبيـة) توافق على حياد لبنان بل تدعم هذا الحياد. وتصريح كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسي واضح إذ قال «قد يأتي يوم يصبح فيه لبنان كله محايداً[٣١]».

● المستشار النمساوي برونو كـرايسكي أكد من جـانبه لمؤسس حركة لبنان المحايد «أن الاتحاد السوفياتي سيوافق بالتأكيد على مشروع لحياد لبنان».

● أما الادارة الأميركية التي ناقشها المحامي روجيه اده بموضوع حياد لبنان فقد وجدها مقسومة الى فئتين:

ـ فئة تؤ يد حياد لبنان وترى أنه الحل الوحيد والمناسـب للأزمة اللبنانية، شريطة أن يظل لبنان جزءاً من العالم الحر.

ـ وفئة ثانية هي الأقوى حتى الآن لا تزال تعارض فكرة حياد لبنان لأسباب جوهرية خلاصتها:

● ان الولايات المتحدة تعتبر لبنان وبالتالي المنطقة المحيطة

به منطقة نفوذ أميركية. وكل اتجاه نحو تحييد لبنـان هو انتقال من منطقـة نفوذ أميـركية الى منـطقة رمـادية بـين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وهذا ليس في مصلحة أميركا.

● إن الولايات المتحدة تخشى أن يكون حياد لبنان مدرجة تنقل العدوى الى دول الخليج العربي ـ الفارسي، مما يجعل هذه الدول البترولية تطالب بالحياد وتتجه الى تطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، وهو ما يتعارض والاستئثار الأميركي بالنفوذ في تلك المنطقة.

● إن الولايات المتحدة تقف من حيث المبدأ ضد التيارات التحييدية، وهذا ما فعلته في أوروبا: فقد كان الهدف من مسارعة الاتحاد السوفياتي الى تأييد حياد النمسا تعميم هذا الحياد على العديد من الدول الأوروبية وإذا لم تكن هذه الفكرة قد تحققت آنذاك فإن في أوروبا اليوم تيارات (حركة ويلي براندت المستشار الالماني السابق) تعمل لإقامة أوروبا محايدة. وهذه التوجهات تتعارض مع السياسـة الأميركيـة سواء على صعيد المواجهة السياسية مع الاتحاد السوفياتي أم على صعيد المواجهة العسكرية (التسلح ونصب الصواريخ في أوروبا)، وربّما يخشى الأميـركيون أن يكـون حياد لبنـان مدخلاً الى حياد منطقة الشرق الأوسط في صراع الجبارين. ولكن «حياد لبنان يصبح المخرج الوحيد المفروض ربّما، كما

يقول المدير العام السابق لوزارة الخارجية اللبنانية السفير كسروان لبكي، في حال اقتسام المنطقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على خط نفوذ يشمل ايران والعراق وسوريا من جهة، والمناطق الباقية في الجزيرة العربية وسواها من جهة ثانية[٣٢]».

الخلاصة:

كثيرون هم الذين تكلموا (وما زالوا يتكلمون) على حياد لبنان.

ولكن، لأول مرة، تأخذ هذه الفكرة مع روجيه اده بعداً يمتلك المشاعر والعقل والنشاط ويملأ الذات ويتخطّى الانتماءات الحزبية والمذهبية ليعانق الهدف الكبير، هدف «ما هو أفضل للبنان[٣٣]»: هدف المصلحة اللبنانية العليا!

وحدهم العاملون لحياد لبنان يتمتعون برؤية تاريخية ووعي تاريخي!

ولهم وللبنان المحايد معهم، بهاء المستقبل!!

مراجع وهوامش

١) روجيه اده، وكالة الأنباء الصحيفة - ١٠ - ١٢ - ١٩٨٢. ص ٢١.
٢) المصدر السابق. ص ٢١.
٣) روجيه اده - النيويورك تايمز والهرالد تريبيون، نشرتها التضامن ٧ - ٤ - ٩٨٤ ص ٤٠.
٤) روجيه اده - الواشنطن بوست. ٤ آب ١٩٨٢.
٥) روجيه اده - مناقشات مجلس الشيوخ الأميركي، واشنطن الولايات المتحدة ٢٩ تموز ١٩٨٢.
٦) روجيه اده - موندي مورننغ، عدد ٥٤٤ من ١٣ - ١٩ كانون أول ١٩٨٢.
٧) المصدر السابق.
٨) المصدر السابق.
٩) المصدر السابق.
١٠) المصدر السابق.
١١) المصدر السابق.
١٢) المصدر السابق.
١٣) روجيه اده - السفير ٢٣ - ١ - ١٩٨٣.
١٤) وكالة الأنباء الصحيفة. مصدر ذكر سابقاً.
١٥) المصدر السابق.
١٦) موندي مورننغ - مصدر ذكر سابقاً.
١٧) المصدر السابق.
١٨) وكالة الأنباء الصحفية. مصدر ذكر سابقاً.
١٩) المصدر السابق.
٢٠) موندي مورننغ - مصدر سبق ذكره.
٢١) المصدر السابق.
٢٢) المصدر السابق.
٢٣) المصدر السابق.
٢٤) المصدر السابق.
٢٥) المصدر السابق.
٢٦) روجيه اده، المصدر السابق.
٢٧) المصدر السابق.
٢٨) المصدر السابق.

٢٩) روجيه اده ـ مناقشات في مجلس الشيوخ الأميركي، ٢٩ تموز ١٩٨٢.
٣٠) غسان تويني، برنامج حدث غداً ـ إذاعة مونت كارلو ـ الجمعة ١٥ ـ ٦ ـ ٩٨٤.
٣١) مجلة «المستقبل» ـ باريس. ٢٣ تموز ١٩٨٢.
٣٢) كسروان لبكي ـ مقابلة اذاعية مع صوت لبنان الحر ـ في ١٣ ـ ٤ ـ ٩٨٤.
٣٣) عنوان مقال لروجيه اده في الواشنطن بوست: «ما هو الأفضل للبنان».

الفصل العاشر

الصفات المشتركة للدول المحايدة ومدى انطباقها على لبنان

عالجنا في الحلقات السابقة مفاهيم الحياد وأنواعه من الناحية النظرية (القانونية ـ السياسية). ثم عرضنا لمختلف الدعوات التي قامت في لبنان والخارج والتي نادت بضرورة تطبيق مبدأ الحياد كحل للقضية اللبنانية، وذلك ابتداء من العام ١٩٥٨ الى يومنا الحاضر.

في هذا القسم من الدراسة نتناول البحث والنقاش ثوابت الحياد في شكل عام والحياد اللبناني في شكل خاص.

اولاً ـ ملاحظات أوليّة

من الضروري والمفيد، قبل الشروع في شرح ثوابت

الحياد، توضيح بعض النقاط والمفاهيم التي تتعلق بمسألة الحياد ومدى جدوى تطبيقها وامكاناتها في بلد معيّن كلبنان.

١ ـ الكثيرون من اللبنانيين، ملتزمين كانوا أم مستقلين، يرون في فكرة الحياد أمراً جيداً ومفيداً بل أمنية، ولكنهم يعتبرونها حلاً مثالياً وصعباً ليست هناك، في الوقت الحاضر، امكانات متوافرة لوضعها موضع التنفيذ. ويعطون أمثلة عن العوائق التي ستقف أمام طرح حل من هذا النوع:

ـ فالولايات المتحدة لن تقبل بحياد لبنان بل تريده منطقة نفوذ لها ولسياستها، وربّما لاستراتيجيتها، العسكرية في المنطقة.

ـ وسوريا ترفض الحياد الذي يعزل لبنان عن «أمته العربية» ويجعله جسماً غريباً في محيطه العربي.

ـ واسرائيل ترفض الحياد الذي يضعف من نفوذها داخل التركيبة اللبنانية وبالتالي يضعف من استراتيجيتها في المنطقة التي يعتبر لبنان بحق المدخل الصحيح لتنفيذها.

ـ وبعض اللبنانيين ليسوا على استعداد للقبول بمثل هذا الحل:

ـ أما لأسباب سياسية (ارتباطهم بقوى خارجية)

ـ وإما لأسباب ايديولوجية (نظرتهم الى لبنان الدولة والكيان).

وكل هذه العوامل هي بمثابة عوائق في طريق تبني مشروع الحياد، وبالتالي لا فائدة من الدفاع عن هذا المشروع ما دامت الظروف غير متوافرة لانجاحه ما دام الاجماع غير مؤمن له.

إن هذا «المنطق» المتداول على ألسنة كثيرين، حتى من الذين يؤمنون بمبدأ الحياد، هو «منطق» خاطىء وخطير:

أولاً ـ إن حلاً معيناً «اما أنه حل صحيح بذاته أو انه حلّ خاطىء. ومن المفروض في الجهات المبدئية العقائدية أن تدافع عن مبدأ معيّن تراه صحيحاً حتى وإن لم يلاق، في الوقت الراهن، القبول والاجماع. فكونه صحيحاً يعني انه مبني على تحليل علمي صحيح للمعضلة اللبنانية، وهو من هذه الناحية يتجاوز ويتخطّى المواقف الايديولوجية الثابتة (لكل الفئات) ليعانق الواقع اللبناني التاريخي. فالطبيب الذي يضع يده على الخلل في جسم المريض (ولبنان يعاني خللاً في بنيته الاجتماعو ـ سياسية) يصف العلاج الصحيح (حتى وان كان عملية جراحية) ولا يأخذ في الاعتبار عادة رأي المريض وعواطف أهله وأقربائه.

ثانياً: إن القوى التي تعارض تحييد لبنان هي بالضبط القوى التي لا مصلحة لها في ايجاد حل جذري وصحيح للقضية اللبنانية. وبالتالي ان الموقف اللبناني الصحيح هو موقف الدفاع عن هذا الحل في وجه هذه القوى جميعاً،

وليس «انتظار» اقتناع هذه القوى بمثل هذا الحل. فما دامت قناعتها مرتبطة بمصالحها، وما دامت مصالحها مرتبطة «بتجيير» لبنان الى هذه الجهة أو تلك وليس بتحييده، فليس من المنطق ولا من الحكمة في شيء ربط موقفنا بوضع الانتظار والتفتيش عن حلول «بديلة» تقوم مقام الحل الأصيل!

ثالثاً - من حسن حظ المنطق وسوء حظ اللبنانيين، أن مرور تسع سنوات على هذه الحرب وضع موضع الاختبار كل الحلول البديلة:

- من حل «الارادة الوطنية» (كافتراض طوباوي).
- الى الحل العربي - السوري.
- الى الحل الاسرائيلي.
- الى الحل الأميركي - الغربي.

وثبت بالواقع والوقائع أن الحل ليس، ولا يمكن أن يكون، حلاً فئوياً على مستوى الداخل والخارج في آن، بل حل متوازن في الداخل وتجاه الخارج في آن واحد. وأكثر من ذلك. فقد ثبت لكل الذين يتعمقون في فهم الحرب اللبنانية وادراكها ان كل اختلال فئوي في ميزان القوى (داخلي - إقليمي - دولي) لمصلحة جهة معينة في هذه الحرب ليس مشروع حل تفرضه هذه الجهة على الجهات الأخرى، بل هو مشروع حرب جديدة لن تتأخر في الاندلاع من جديد!

وفي أزمة تاريخية كهذه سيحكم ابناء المستقبل ولا شك على ابناء الحاضر: من منهم كان يرى بعيداً وصحيحاً، ومن منهم كان يرى خطأ وينظر في شكل عشوائي!

ثانياً - حياد مصر

٢ - الملاحظة الثانية تتعلق بجوهر الدعوة الى الحياد. فهل هي كما يقول عنها العروبيون «دعوة انعزالية لبنانية... ومارونية بالتخصيص». تهدف الى تحقيق «عزل لبنان وعزلته» عن محيطه وأمته. وبمعنى آخر: هل دعوة الحياد هي «ماركة لبنانية مارونية مسجلة» ام انها دعوة سبقنا اليها مسلمون عرب وفي دول عربية أخرى تعتبر «قلب العروبة النابض»!

● فالحزب الوطني في مصر دعا بقيادة محمد فريد الى تحييد مصر في خلال الحرب العالمية الأولى، مع أن هذه الدعوة كانت تتعارض في شكل كامل مع فلسفة الحزب وتوجهاته منذ أسسه مصطفى كامل.

● ودعت مجموعة من السياسيين المصريين، على رأسها سليمان حافظ، الى تحييد مصر على الطريقة السويسرية في خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦.

● وفي العام ١٩٧٨ اطلق المفكر المصري المعروف توفيق الحكيم دعوة علنية الى حياد مصر، وأيده في ذلك بعض

كبار المفكرين المصريين من مثل حسين فوزي ومحمد أحمد فزعلي وفكري اباظه. وأثار اقتراحه جدلاً كبيراً بين المفكرين المصريين على صفحات «الاهرام» و«الأخبار» و«الجمهورية». وشارك في النقاش مفكرون مصريون موجودون في اوروبا والخليج بين مؤيد ومعارض لدعوة الحياد التي أطلقها «الحكيم». والملفت في هذا النقاش أنه تحوّل من نقاش حول موضوع «حياد مصر» الى نقاش حول «علاقة مصر بالقومية العربية»!!

وبعيداً عن رواسب «الانعزالية اللبنانية» يجد توفيق الحكيم «ان مستقبل مصر الحقيقي هو في حياد مثل حياد سويسرا والنمسا(١)» وان لهذا الحياد المصري مبرراته، ومنها:

● الموقع الجغرافي لمصر صاحبة قناة السويس التي يجب ان تظل مفتوحة من دون أن تتعرض، بين الحين والحين، للاغلاق فيصاب العالم من جراء اغلاقها بالأزمات الاقتصادية.

● الموضع الحضاري لمصر «متحف العالم» بآثارها الفرعونية والاغريقية والرومانية والمسيحية والاسلامية.

● ان مصر قلب العروبة وما تحققه من تقدم حضاري هو ملك للعرب ويجب ان تتفرّغ مصر لهذه الرسالة الحضارية وتكرّس لها كل جهودها.

وقد أوضح «الحكيم» رأيه في الحياد ورد على منتقديه ومتهميه «بالانعزالية» ومحاولة «عزل مصر عن أمتها العربية» بقوله:

- «ان الحياد على أنواع عدة ويمكن الاختيار بينها أو الاقتباس والملاءمة لما يناسب كل بلد حسب ظروفه... أريد لمصر الحياد الذي يكفل لها النظر في مصلحة مصر قبل كل شيء وليس على مصر واجبات عربية ما لم تكن لها حقوق عربية(٢)».

- «فكرة الحياد كما أقصدها ليست كما يظنها البعض العزلة السياسية أو المقاطعة الاقتصادية فالحياد لا يحرمني من المشاركة في رأيي في المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما يتمشى مع اقتناعي وعقيدتي ومصلحتي... فليس مبدأ الحياد كما أريده مجرد تعريفات قانونية جامدة مما يقرأ في كتب القانون الدولي، ولكنه الحياد الذي نستخلصه لأنفسنا كعلاج لحال مصر التي تستفز دائماً وتستدرج لترك لقمة عيشها(٣)».

- «ان الرد على الحياد بأنه انعزال فهذا خطأ كبير وربما كان المسؤول عنه الكلمة من الجهة القانونية. وإنه ليوم كالحلم ان يتم التكامل الثقافي الاقتصادي بين الدول العربية. فإذا شكك أحد في رأيي هذا فالذنب ذنبه وليس ذنبي ولا ذنب رأيي(٤)».

يتبين من تاريخ الدعوة الى حياد مصر (منذ العام ١٩١٤) ومن الجدل حول قضية هذا الحياد (العام ١٩٧٨) أن هذه الدعوة ليست بكل تأكيد «ماركة مسجلة لبنانية مارونية انعزالية» وهذا هو هدف الملاحظة الثانية.

ثالثاً ـ الصفات المشتركة للدول المحايدة

٣ ـ لا بد في هذه الملاحظة الثالثة من وضع جدول بأسماء الدول الحيادية بالمفهوم القانوني للكلمة: سواء تلك التي كانت محايدة وتخلت عنه لأسباب معينة، أو تلك التي لا تزال على حيادها (الدائم أو القانوني أو الوضعي). من هذه الدول:

سويسرا (١٨١٤)
بلجيكا ١٨٣١)
لوكسمبورج (١٨٦٧)
الأورغواي (١٩٠٤)
فنلندا (١٩١٩)
النمسا (١٩٥٥)
لاووس (١٩٦٢).

وفي نظرة عامة على هذه الدول يتبين أن «الصفات المشتركة» بينها هي التالية:

● أنها دول صغيرة على العموم سواء بمساحتها أو بعدد سكانها. (يراجع الجدول المرفق).

● أنها دول ـ حاجزة (زون تامبون) فهي تقع عادة بين دولتين كبيرتين أو أكثر، أي بين قوميتين متصارعتين فتشكل شبه حاجز بينهما:

ـ سويسرا تقع بين فرنسا وايطاليا والمانيا.
ـ وبلجيكا تقع بين فرنسا والمانيا.
ـ واللوكسمبور تقع بين فرنسا وبلجيكا والمانيا.
ـ والأورغواي تقع بين البرازيل والأرجنتين
ـ وفنلندا تقع بين الاتحاد السوفياتي والسويد
ـ والنمسا تقع بين الدول السلافية وايطاليا والمانيا.
ـ ولاووس تقع بين فيتنام وتيلانده والصين.

● انها دول تعددية في تركيبها الاتنولوجي ـ الديني ـ المذهبي. وعادة ما تكون تركيبتها السوسيو ـ دينية هي انعكاس لتركيبات الدول المحيطة بها.

● إنها دول عانت، من وضعها الجغرافي وواقعها الاجتماعي ـ السياسي، الكثير من المشاكل والحروب والمنازعات الداخلية. كما عانت الكثير من تدخل القوى المجاورة لها في شؤونها الداخلية، وبالتالي من القوى العظمى.

● إنها دول ذات موقع جغرافي إقليمي خاص يتميز بالأهمية الستراتيجية سواء بالنسبة للبلدان المحيطة بها أو

بالنسبة الى القوى العظمى في العالم. وهذه الأهمية الستراتيجية ترجع الى أسباب عدة:

إما الى أسباب بشرية ـ ثقافية (مدى تأثير ابناء الدولة في المحيط المجاور).

وإما الى أسباب طوبوغرافية (حركة المواصلات ـ أهمية الأماكن عسكرياً مثل مناعة الجبال).

وإما الى أسباب جيوبوليتيكية (تأثيرها على التوازن الإقليمي والدولي).

وإما الى أسباب اقتصادية (منطقة ترانزيت للبضائع في اتجاهات متعددة... وبلاد ليست غنية بالثروات الطبيعية).

● إنها دول ذات تركيب طبيعي جبلي على العموم ونسبة حدودها الى مساحتها (م/ح =) هي مرتفعة مما يعني استراتيجياً صعوبة الدفاع عنها عسكرياً، وإن كانت تركيبة أرضها الجبلية تشكل لها شبه عاصم «تاريخي» ضد الغزوات الأجنبية. لذا كان بعض الدول المحايدة مقفلاً على البحر (سويسرا ـ النمسا ـ لوكسمبور ـ لاووس) أو منفتحاً على البحر (بلجيكا ـ فنلندا ـ الاورغواي).

● إنها دول مركبة من حيث تنظيم السلطات فيها، وهذا الأمر طبيعي جداً لأنه انعكاس للتركيب والتنوع داخل المجتمع الذي يؤلف الدولة.

ولا بد من القول في هذا السياق أن بريطانيا كانت، بين القوى العظمى، الأكثر اهتماماً وتشجيعاً لقيام الدول المحايدة الحاجزة. فلقد أيدت دائماً الحياد السويسري، ودافعت عن حياد النمسا، وأوجدت الاورغواي كدولة حاجزة، بين البرازيل والأرجنتين، وأفغانستان كدولة حاجزة بين روسيا والهند (قبل اجتياحها من قبل السوفيات). لقد اشتهر الانكليز بايجاد هذا المخمد (أمورتيسور) لمنع أو للتقليل من امكانات التصادم بين الدول المتجاورة والمتناحرة!

رابعاً ـ ثوابت الحياد... والحياد اللبناني

في ضوء هذه الملاحظات الأولية يمكن الانتقال الى الكلام على ثوابت الحياد في شكل عام والحياد اللبناني في شكل خاص. وهذه الثوابت هي على خمسة أنواع:

١ ـ ثوابت جغرافية،

٢ ـ ثوابت تاريخية،

٣ ـ ثوابت اقتصادية،

٤ ـ ثوابت دينية ـ لغوية ـ اجتماعية،

٥ ـ ثوابت سياسية.

السياسة، باعتبارها أحد العلوم الانسانية، ليست علماً صرفاً يمكن الوصول فيه (ومعه) الى قواعد ومعادلات ثابتة

ونهائية، شأنها في ذلك شأن العلوم الانسانية الأخرى.
والحياد في السياسة هو موقف له، من دون شك، أسبابه ومبرراته ومستلزماته التي تبقى، على رغم كل لشيء، في حدود الاستنساب من دون أن تصل الى حدود الغرض واليقين الموضوعي القاطع.

ومع ذلك، استناداً الى وقائع التاريخ، تاريخ الدول التي تبنت الحياد، أو فرض عليها التحييد، يمكن استبيان عوامل معينة جعلت الحياد ممكناً بل ضرورياً لحياة هذه الدول وسلامها وسلامتها. هذه العوامل، وانطلاقاً من المثال السويسري كأقدم انواع الحياد المعروفة حتى الآن وأفضلها وأثبتها وأرقاها، هي ما يسمى «ثوابت الحياد».

١ ـ الثوابت الجغرافية

ثلاثة أمور تميز الواقع الجغرافي اللبناني:
- الموقع الوسيط
- الشكل الطوبوغرافي
- ندرة المواد الأولية.

١ ـ «الساحل الفينيقي وظهيره وحدتان طبيعيتان تتميزان عن جيرانهما تميزاً تاماً: سهل ساحلي ضيق من خلفه سلسلتان من الجبال تفصلانه عن الصحراء وبقية العالم السامي من ناحية الشرق. أما من الجنوب فإن فتحة

ازدرايلون (مرج ابن عامر) ونتوء جبل الكرمل يفصلانه تماماً عن فلسطين، وأما من الشمال فإن مشارف جبال طوروس تفصله عن آسيا الصغرى»[٥].

إن وحدة البلاد الطبيعية أهلتها للعب دور كبير الأهمية في التاريخ هو دور الوسيط:

- وسيط بين الامبراطوريات النهرية الكبرى والحضارات البحرية.
- وسيط بين الحضارات النهرية.

فهي وسيط بين الهلال الخصيب والعالم الايجي ـ اليوناني من جهة وبين وادي النيل ووادي ميزوبوتاميا من جهة ثانية.

بين العالم السامي شرقاً والعالم الاندو أوربي غرباً.

بين عالم الصحراء وعالم البحر المتوسط.

بين العالم العربي وأوربا.

إنها وسيط على مستوى إقليمي وعلى مستوى دولي في آن واحد، بحيث لا يمكن الفصل بين الاثنين. مع ما لهذه الصفة (الوساطة) من تأثير على النشاطات المختلفة، وبخاصة الثقافية والتجارية.

٢ ـ من الوجهة الطوبوغرافية يلاحظ في التضاريس اللبنانية وجود سلاسل من المرتفعات التي تتجه من الشمال

الى الجنوب وتكاد تعزل الساحل (اللبناني) الضيق عن ظهيره، وتوجهه توجيهاً نحو البحر. فهي جبال مرتفعة وعرة المسالك... «فالدروب التي تصل الساحل بالداخل عبر الجبال قليلة ووعرة ونظراً الى عدم اتساع السهل الساحلي تحاشته طرق التجارة الرئيسية، وبذلك لم يصبح مطروقاً. ونظراً الى وعورة المواصلات عبر الجبال لم تستطع الدول القوية المسيطرة على سهل البقاع مد نفوذها اليه»(٦). لقد كان الدفاع عن هذه المناطق الصعبة أمراً ممكناً.

٣ ـ كانت الأخشاب تشكل ثروة لبنان الطبيعية في الزمن القديم بسبب اهمية الخشب في البناء البحري والعمراني. هذه الثروة أفسحت للبنانيين مجال استعمال البحار والاتصال بالآخرين، ولكنها في الوقت عينه، وبسبب الغابات الكثيفة في الجبال الوعرة، كانت عائقاً طبيعياً دون هيمنة الآخرين على هذه الجبال. واليوم، بعد قلة الخشب، يعتبر لبنان من البلدان الفقيرة في موادها الأولية المعدنية وبالتالي هو لا يشكل، بسبب جغرافيته، هدفاً لمصالح القوى الدولية من هذه الناحية وبالتالي هو لا يشارك في هذه المصالح. فلبنان والحال هذه، هو من الناحية الجغرافية مستهدف كنقطة استراتيجية (كموقع) وليس كهدف استراتيجي (كمستودع مواد أولية استراتيجية ذات علاقة بالحضارة العالمية مثل الكويت مثلاً).

يستنتج من هذه المعطيات الجغرافية للبنان:

● ان لبنان كوسيط (حضاري ـ سياسي ـ تجاري) بين القوى الاقليمية والدولية، منذ ثلاثة آلاف سنة قبل المسيح، لا يمكنه الا أن يبقى محايداً بينها، والا فقد جوهر وجوده ودوره.

● إن لبنان كسلسلة جبال طبيعية وصعبة، أفسح في المجال لساكنيه كي يستسهلوا الدفاع عنه. وفرض على اعدائه تهيّب اقتحامه وفي الحالين هيأ لأهله امكانات أفضل للبقاء على الحياد.

● إن واقع لبنان الاقتصادي (الفقر في المواد الأولية) ليس كما يظن البعض سبباً لاندماجه في الواقع الاقتصادي الأوسع لمحيطه، بل هو مدعاة لحياده كي يستفيد من كل الأوضاع الاقتصادية بفعل كونه وسيطاً (بين أوروبا والعالم العربي مثلاً). وبالتالي. ان مصالح جميع الأطراف تأمن ببقاء لبنان غير المنحاز. لأن لبنان المندمج أو المنحاز لن يعود لبنان!

يقول اريك دي مونتمولان: «ان موقعنا الجغرافي (السويسري) يمنع عنا المصالح العالمية الكبرى: اذ ان بلادنا تفتقر الى المواد الأولية»(٧).

ويضيف وليم رابار الى ذلك «إن الطوبوغرافية (الجبلية) المتعرّجة للأراضي السويسرية تجعل الدفاع عنها أكثر سهولة كما أن فقرها يقلل من مطامع اعدائها الخارجيين بها»(٨).

ويرى لوك دي ميرون في هذين القولين الأسس الموضوعية «للثوابت الجغرافية للحياد السويسري»[٩].

٢ ـ الثوابت التاريخية

بعد الثوابت الجغرافية هناك الثوابت التاريخية التي تتصل بها اتصالاً وثيقاً. إنها تتناول وضعية الشعب الذي يشكل الدولة الحيادية ونوعية العلاقة التي قامت بين أفراده عبر التاريخ. ولقد صار واضحاً أن شعب الدولة الحيادية هو في تركيبه شعب غير متجانس لأنه يرجع الى أصول اتنية ومذهبية مختلفة. فهو شعب تعدّدي سواء في ينابيعه السلالية أو في انتماءاته الايديولوجية ـ اللاهوتية ـ الحضارية.

وفي ضوء هذه القاعدة العامة لا بد من ابداء الملاحظات التالية:

● «الساحل الشرقي للبحر المتوسط ممزق من الناحية الطبيعية الى مناطق عدة بخطوط تقسيم تجري بصفة عامة من الشمال الى الجنوب، وخطوط انكسارية تسير عمودية عليها من الشرق إلى الغرب. وهذا هو السبب في وجود قوميات محلية عدة تعيش مستقلة بعضها عن البعض الآخر. تلك القوميات التي لم تجعل من الممكن قيام دولة سورية موحدة في التاريخ في هذا الجزء من العالم»[١٠].

● ان لبنان بسبب تركيبه الجغرافي ـ البشري هو مستجمع هذه القوميات حيث تتصارع على أرضه أربع منها، على الأقل، وهي:

- القومية اللبنانية
- القومية السورية
- القومية العربية
- القومية الصهيونية.

- مع امتداداتها الايديولوجية والروحية. والسؤال التاريخي كان ولا يزال: كيف يمكن ترتيب نظام للتعايش بين هذه الفئات المختلفة والمتناحرة؟

● يقول شارل بورغو عن الثوابت التاريخية لحياد سويسرا، وكأنه يتكلم عن لبنان: «هذه الاجزاء من الشعوب التي اجتمعت مع بعضها البعض في ما يخالف القانون العادي للتجمعات الوطنية لكي تشكل عقدة لثلاث سلالات كبرى، إنما كان اجتماعها على قاعدة اتفاقات تحالف موقعة بكل حرية. إن ضميرها السياسي المشترك هو ناتج عمل ارادي مستمر. وهذا العمل يفترض إذن الاحترام المطلق للشخصية العرقية واللغوية والدينية للجماعات الوطنية المحيطة، اي يفترض احترام الحياد الدائم»[١١].

● إن عناصر الشعب اللبناني هي، كما الحال في سويسرا، اجزاء أو كسور من شعوب متعددة استوطنت لبنان في حقب

متعددة من التاريخ. ولكن هذه الكسور (فراكسيون) من الشعوب هي في حقيقتها اجزاء من شعوب وسلالات كبرى عاشت وتعيش في المنطقة المحيطة بلبنان، وتحاول كل منها «استعمال» الكسور الخاصة بها للسيطرة على الوضع اللبناني من خلالها.

● إن اجتماع هذه الكسور البشرية في نقطة ضيقة ومحددة هو طبيعي من حيث الوضع الطبيعي (الاحتماء بالجبال) ولكنه غير طبيعي من حيث قيام مجتمع وطني متجانس. إذ كيف يمكن، في شكل طبيعي، قيام مثل هذا المجتمع الوطني المتجانس بفضل عناصر غير متجانسة عرقياً ولغوياً ودينياً ومذهبياً؟

● من هنا التوكيد على فعل «الارادة المستمرة»، ولفظة مستمرة مهمة جداً، بحيث أن هذه الارادة ليست عمل يوم أو حقبة أو مرحلة (مرحلة الميثاق الوطني مثلاً ١٩٤٣) بل هي عمل وامتحان يومي مستمر لجميع العناصر (الكسور) في المجتمع اللبناني. وهي بالتالي في حاجة الى تأكيد وتجديد كل يوم. فما دام الضمير السياسي المشترك» هو ناتج «الارادة الحرة المشتركة»، فإن هذه الارادة واقعة حتماً، وفي شكل دائم، تحت تأثير الامتحان الصعب الذي يفرضه الوجود الخارجي (مطامع وسياسات الدول) والواقع الداخلي (المصالح المختلفة للفئات اللبنانية). وعليها (أي على هذه

الارادة) أن تؤكد في شكل مستمر مصداقيتها التاريخية، فلا تقع في شرك الضعف أو سوء التقدير او الاغراء المادي أو المعنوي، أو العواطف والانفعالات (العرقية أو المذهبية) أو الانبهار أمام النظريات الايديولوجية التي تتعامى عن الواقع الموضوعي.

● إن العاصم الوحيد لبقاء هذه الارادة واستمرارها ومصداقيتها، هو الحياد الدائم والمستمر، لأنه الموقف التاريخي الوحيد الذي يكفل لهذه الارادة الحد الأعلى من تأكيد وجودها وتأمين الأسباب الموضوعية لتحقيق فاعلية هذا الوجود وأهدافه.

٣ ـ الثوابت الاقتصادية

إن الفقر الاقتصادي (الفقر في الزراعة والمواد الأولية) لدى دولة ما ينتج عنه طرحان:

ـ طرح الاندماج مع محيط أوسع لتأمين المستلزمات الاقتصادية وهو طرح سهل من الوجهة النظرية الايديولوجية، وله مبرراته التي يمكن الدفاع عنها. ويكفي أن نضع كل شيء (السياسة ـ المجتمع ـ الاقتصاد ـ الثقافة) تحت عنوان «الوحدة» والتوحيد لكي نجد الحلول (النظرية) لكل المشاكل المطروحة. ولقد ثبت بالتجربة التاريخية ان محاولة فرض هذا الحل على «الكسور

الاجتماعية» (فراكسيون) خلق من المشاكل أكثر مما ساهم في حل الموجود منها.

ـ طرح الحياد كعامل من عوامل «التعويض» عن الفقر الاقتصادي بتأمين دائم للمستلزمات الاقتصادية للدولة من كل الأطراف وفي كل الظروف، بما فيها ظروف الحرب ذاتها. مرة أخرى لنقرأ كيف يحدد دافيد لاسيري الثوابت الاقتصادية للحياد السويسري يقول:

«إن الطبيعة الفقيرة نسبياً لأرضنا (سويسرا) وافتقارها الى الغنى في المعادن، إذ يجعلان بلادنا مرتهنة في شكل دائم الى محيطها لتزويدها بما تحتاجه، فانهما في الوقت عينه يبدوان كعاملين أساسيين في الحياد السويسري. فلكي تؤمن بلادنا لنفسها، في كل ظرف بما فيها زمن الحروب بين جيرانها، المواد الضرورية لبقائها، عليها أن تكون مدعوة الى أن تستبدل عواطفها، وفي كثير من الأحوال مصالحها السياسية، بتأمين مستلزماتها الاقتصادية. وذلك طبقاً للشعار المفروض على المجموعات أكثر مما هو مفروض على الأفراد ومؤداه لنعش اولاً ونتفلسف بعد ذلك»(١٢).

بناء عليه، وبدلاً من أن تكون التبعية الاقتصادية حائلاً دون الحياد وحجة عليه، تصبح بالعكس حجة له ودافعاً إليه. أليس هذا هو وضع لبنان مع محيطه السوري ـ العربي؟

٤ ـ الثوابت الدينية ـ الاجتماعية

إن نسبة مهمة من «الكسور» البشرية في الدول المحايدة هي ذات جذور اتنولوجية. ولكن غالبيتها على العموم هي ذات جذور دينية ـ مذهبية، وهذا يطرح المزيد من التعقيد والصعوبة على عملية «التوفيق» بين المختلف والمتضاد. فلو كان الأمر مقصوراً على اختلاف على الصعيد الاتنولوجي ـ القومي (أي على الصعيد الاجتماعي) لكان الوصول فيه الى اتفاق أكثر يسراً وسهولة لأنه يتناول المعطيات الاجتماعية في مستواها الانساني ـ الاجتماعي ـ السياسي. ولكن الصعوبة الكبرى تكمن في دخول المعطيات اللاهوتية (الفقهية) على خط العمل، بحيث يرتبط كل نشاط اجتماعي «بغائية» لاهوتية ماورائية. وهذه «الغائيات» تدخل في باب المقدّس والثابت في وعي ولاوعي الكسور المذهبية، ويصبح التوفيق بين «الغائيات» أمراً متعذراً بل مستحيلاً... إلاّ بعمل جذري يفرض علمنة شاملة للمجتمع، ويبقى الخلاف على صعيده الاجتماعي الصرف، وهو أمر، إن كان مطلوباً ورائعاً في المطلق، فهو صعب وشبه مستحيل الآن في وضع كالوضع اللبناني... من دون ان يعني ذلك اغلاق الباب أمام هذا الاحتمال المطلوب والمرغوب كأفق مستقبلي للعمل السياسي الهادف.

والى أن يحصل ذلك، اي الى أن يمكن تحقيق علمنة شاملة للمجتمع اللبناني، وهو أمر غير متيسر في الأفق

المنظور، تظل «الكسور» تحارب بعضها بعضاً. ولقد أخذت هذه الحرب عندنا كما لدى السويسريين طابع الصراع الطائفي ولواحقه السياسية والاجتماعية واللغوية، بحيث أدّى التصادم، ليس فقط الى تعميق الهوة بين الفئات المتصارعة، بل والى ازدياد النفور ومشاعر الكراهية لدى هذه الفئات تجاه الشعوب المحيطة، مما زاد في اشعال نار الفتن عبر عملية الاستقطاب (الخارج - الداخل). إن عدم التجانس في بنية المجتمع هو المدخل الى الصراعات المختلفة. والحياد في هذه الحال ليس حياداً تجاه الآخرين فقط. بل هو قبل كل شيء حياد تجاه المجتمع غير المتجانس الذي يعكس ذاته على الخارج، وينطلق من قاعدة الداخل. إنه البديل الوحيد للفئوية الاجتماعية - السياسية. وكل محاربة لفئوية معينة خارج أفق الحياد في مجتمع غير متجانس (كالمجتمع اللبناني مثلاً) ستخرج من فئوية لتقع في فئوية غيرها. فالعمل في لبنان لانهاء الفئوية المسيحية (المارونية) كما يقال، لن يكون الا بفرض فئوية اسلامية (سنية أو شيعية) مكانها!

لنقرأ مرة أخرى وبتمعن تجارب الآخرين في هذا المجال: «خلال القرن التاسع عشر، يقول دافيد لاسيري، قامت داخل الشعب السويسري، وفي أوساط مختلفة، دعوات من فئات اجتماعية وسياسية وحتى لغوية، تناهض الأمم المجاورة لنا. إن واجب التمسك بالحياد اتخذ ليس فقط

طابعاً إلزامياً وجوهرياً بل وطابعاً «مقدّساً» كما يقول البعض. وهذا ما يفسر للكثيرين أن عدم التجانس في مجتمعنا هو السبب الوحيد لاستنكافنا عن النشاط الدولي»[١٣].

وهكذا، وبمقدار ما تقوى داخل المجتمع مشاعر العداء نحو الأمم المجاورة، تقوى الحاجة الى حياد الدولة غير المتجانسة، فالعلاقة بين الامرين هي علاقة جدلية. لأن المشاعر هذه ليست منصبة في اتجاه واحد، بل في اتجاهات متناقضة تبعاً للانتماء الديني - المذهبي - الاتنولوجي ولا يمكن كبحها وضبطها، بل لا يمكن منعها أصلاً من الظهور، الا بواسطة الحياد الذي يقوم دائماً على مبدئي: التوازن والاعتدال.

٥ - الثوابت السياسة

أمام كل دولة صغيرة خيارات في سياستها:

● إما اعتماد سياسة المشاركة الفعالة في النشاط الدولي عبر المساهمة في حل المشاكل الدولية، وبالتالي إقامة علاقات سياسية وربّما عسكرية معيّنة مع بعض القوى الدولية. وهذه السياسة لها حسناتها ومحاذيرها على وضع هذه الدولة بالذات. وأهم هذه المحاذير ان الدولة الصغيرة غير متجانسة اجتماعياً وبالتالي هي سريعة العطب أمام كل

امتحان تفرضه عليها القوى الدولية الاقليمية والكبرى التي لا تقر لها «نشاطها» السياسي!

● وإما اعتماد سياسة الاعتكاف وبالتالي الحياد والبقاء في منأى عن صراع التيارات السياسية الدولية بهدف الحفاظ على حد أعلى من التضامن الداخلي والرضى الخارجي. على أن يقتصر نشاط الدولة السياسي على الحفاظ على مصالحها الأساسية والجوهرية من دون أن يعني ذلك العزلة عن النشاط الثقافي والانساني والاقتصادي في آفاقه السليمة والانسانية.

ولقد ثبت بالتجربة ان الحياد هو أكثر مردوداً على الدول الصغيرة، باعتبار «أن هذا الحياد، كما يقول بورغو، هو الشرط الجوهري للوحدة الداخلية للبلاد، وهو الضامن الأساسي لاستقلالها عن كل نفوذ خارجي»[١٤].

في ضوء هذه الثوابت الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والدينية - الاجتماعية والسياسية، يمكن القول، بل التأكيد أنها متوافرة في لبنان كي تشكل القاعدة العريضة الثابتة لحياده. فالأسباب الموضوعية لحياد لبنان أو لتحييده «متوافرة» ويبقى أن يقوم من يضعها موضع التنفيذ... وتلك هي المهمة - الأساس التي ينبغي أن يقوم بها اللبنانيون (مسؤولين ومواطنين) لأنقاذ بلدهم من مأساته الحاضرة.

احصاءات حول الدول المحايدة

اسم الدولة	مساحتها (كلم٢)	عدد سكانها (عام١٩٨١ - بالآلاف)
سويسرا	٤١.٢٨٨	٦٣٧٠
بلجيكا	٣٠,٥١٣	٩٩٠٠
لوكسمبور	٢,٥٨٦	٣٦٠
أورغواي	١٧٧,٥٠٨	٢٩٠٠
فنلندا	٣٣٧,٠٣٢	٤٨٠٠
النمسا	٨٣,٨٤٩	٧٥٠٠
لاووس	٢٣٦,٨٠٠	٣٦٠٠

١ - المصدر: «اطلس يونيفرساليس.
٢ - «اطلسكو - نوفل اوبسرفاتور ١٩٨٢».

مراجع وهوامش

١) «الأهرام» - ٣ آذار (مارس) ١٩٧٨.
٢) «الأخبار» - ١٨ آذار ١٩٧٨.
٣) «أخبار اليوم» - ٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٨.
٤) «الأخبار» - ١٢ أيار (مايو) ١٩٧٨.
٥) محمد السيد غلّاب. الساحل الفينيقي وظهيره في الجغرافيا والتاريخ - دار العلم للملايين - ص ٢٣.
٦) المصدر السابق ص ٤٩٣.
٧) اريك دي مونتمونلان «عن حيادنا» سويسرا المعاصرة ١٩٤٥ ص ٦٩٨.
٨) وليم رابار: «خمساية عام من الأمن الجماعي (السويسري)» سيري - باريس ١٩٤٥، ص ٥٨٨.

٩) لوك دي ميرون «حيادنا». مركز الدراسات السياسية نوشاتل ـ ١٩٤٦، ص ١٥.
١٠) محمد السيّد غلاب: المصدر السابق ص ٢٩.
١١) شارل بورغو: «حياد سويسرا في قلب عصبة الأمم». منشورات آثار ـ جنيف ١٩٤١، ص ٣٣.
١٢) دافيد لاسيري ـ جذور حيادنا ـ سويسرا المعاصرة ١٩٤٥، ص ٧١٤.
١٣) المصدر السابق ص ٧٢٠.
١٤) شارل بورغو ـ المصدر السابق ص ٣٣.

خلاصة عامة

اذا أوجدنا أروع حل داخلي انتر ـ طوائفي للبنان:

ـ فما الذي يمنع القوى الاقليمية (سوريا واسرائيل) والقوى الدولية (أميركا والاتحاد السوفياتي) من تخريب هذا الحل؟

ما هو العاصم الذي، لا نقول يخترع الدواء النهائي، بل يخفف الى أدنى حد التدخل الخارجي في شؤون لبنان الداخلية وبالتالي يضمن نجاح الحلول الداخلية (اللامركزية والقيادة الجماعية)؟:

حول هذا السؤال يوجد جواب واحد: **إنه حياد لبنان الدائم**. وعبثاً نفتش عن حلول داخلية مجزوءة وانتقائية، المشكلة اللبنانية هي مشكلة كلية ولا يمكن معالجتها بحلول جزئية. إنها مشكلة ذات اضلاع داخلية وإقليمية ودولية. وكل حل ينبغي أن يوجد «عاصماً» «بروتيكسيون» تجاه الاحتكاكات التي تشكلها هذه الاضلاع الثلاثة.

● إن التوازن المطلوب في لبنان يجب أن يعني تشكيل قيادة جماعية. وليس فقط توازناً في الادارات والمناصب.

● واللامركزية المطلوبة للبنان ليست أبداً ولا يمكن أن تكون لامركزية غير موصوفة. إنها لامركزية سياسية ولا يمكن أن تكون غير ذلك وعكس ذلك، والا نكون نخدع أنفسنا ونخدع الآخرين. ويجب أن تكون كذلك بالطبع برضى المسلمين وأن تتجنب كل نزعة انفصالية. وكيف يمكن الحديث عن نزعة انفصالية ما دام المسيحيون في غالبيتهم الساحقة يدركون أن مصلحتهم الثابتة والأكيدة والدائمة ليست أبداً ولا يمكن أن تكون مصلحة انفصالية، سواء على صعيد الروح أو على صعيد المادة. إن المسيحيين لا ولن يعملوا للانفصال، وجل همهم من اللامركزية أن تحقق لهم أمنهم وحريتهم الكيانية برضى المسلمين وموافقتهم، وأن يكون لهم الحق في ممارسة دينهم وثقافتهم. أن يصلّوا ويقرعوا الجرس وأن يأكلوا الجانبون ويسبحوا على الشاطىء ويشربوا المرطبات والكحول، اذا شاؤ وا. فهل في مثل هذه الأمور ضير على المسلمين والاسلام... والوطنية؟!

● والأمر الثالث المطلوب هو حياد لبنان الدائم برضى المسلمين وموافقتهم واقتناعهم. والسؤال الموجه الى المسلمين هنا هو:

ما هي الوسيلة لمنع اسرائيل من التدخل في شؤون لبنان الداخلية؟ (حتى لو خرجت من لبنان بالكامل). وبالتالي ما هي الوسيلة لمنع القوى الخارجية كل القوى الخارجية، من

تخريب الوضع اللبناني بتشجيع حرب الطوائف، واستغلال التناقضات الداخلية؟

هل هناك شك لدى المسلمين، بعد كل الذي حصل منذ أكثر من مئة عام، حتى دخول اسرائيل الى البسطة من أن لبنان هو، بتركيبه الجغرافي - الديمغرافي - المذهبي الجيوبوليتيكي، هو منطقة عازلة (زون - تامبون) في صراع القوى الاقليمية والدولية وصراع القوميات في المنطقة.

فماذا كان مصير كل دولة تشكل زون - تامبون في التاريخ؟

لقد كان الحياد الدائم هو الحل الوحيد كما يقول السيد حسين الحسيني والذي هو في حال لبنان نعمة للمسلمين قبل المسيحيين، لأنه سيجعل من مدنهم ومناطقهم مركز النهضة الاقتصادية الكبرى في الشرق كله من خلال أموال النفط، من دون أن ينتقص بأي شكل من الأشكال من انتماء لبنان العربي ومن قراراته السياسية والاقتصادية. واذا كان يحد من التزاماته العسكرية فذلك لم يعد ذا أهمية أساسية لأن مسألة الصراع مع اسرائيل تحولت من صراع على الوجود الى صراع على الحدود منذ الساعة التي قبلت بها كل الأنظمة العربية القرارين رقم ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن الدولي.

لقد كان حياد لبنان الدائم مطلباً كتائبياً منذ الخمسينات.

وهو اليوم مطلب قطاعات لبنانية عريضة كما هـو مطلب معظم دول العالم. فلماذا لا يكون هـذا الحيـاد أحـد التوجهات الأساسية للحل؟ وهل يمكن تصور حل للمشكلة اللبنانية من دون الحياد؟

إن الحلول الصحيحة للمشاكل يجب أن تنبع من حقيقة هذه المشاكل، وفي تحديد مصائر الشعوب والدول لا مكان للمسـايرة عـلى الحقائق التـاريخية العلميـة... ولا مجـال لتجزأتها.

فمنذ بداية هذه الحرب ونحن نردد أن لبنـان يخلص بثلاثة يجب أن يقتنع بها كل اللبنانيين ويقنعوا بها العالم:

- اللامركزية السياسية؛
- والقيادة الجماعية؛
- والحياد الدولي.

واليوم، إذ نرى هذه العودة الى هذه الطروحات، فإننا نرتاح للعودة الى وعي مصيرنا الحقيقي، ولكننا نحذّر من الوقوع في طروحات التجزئة والتبسيط. فالمبادىء الثلاثة اعلاه هي مبادىء تؤخـذ ككل وتـرفض ككل ولا يمكن تبعيضها «وانتقاء» ما يناسب منها ورفض ما لا يناسب منها لهذا الفريق أو ذاك!

إنها حل متكامل يناسب الجميع ولا يضر بأحد.

انها الحل الشامل وربما الوحيد القابل للحياة للمشكلة اللبنانية!!

مراجع البحث

١ - الجسر، باسم: ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط؟ دار النهار بيروت ١٩٧٨

٢ - اده، روجيه: تصريحات عن حياد لبنان في:
- الموندي مورننغ ١٩-١-١٩٨٢
- وكالة الانباء الصحفية ١٠-١٢-١٩٨٢
- الواشنطن بوست ٤-٨-١٩٨٢
- النيـويورك تـايمـز والهـرالـد تـربيـون نشـرتهـا التضـامن ١٧-٤-١٩٨٤
- السفير ٢٣-١-١٩٨٣
- مناقشات في مجلس الشيوخ الاميركي ٢٩-٧-١٩٨٢

٣ - بدوي، أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية مكتبة لبنان. ١٩٧٨

٤ - تويني، غسان: برنامج حدث غداً - اذاعة مونت كارلو الجمعة: ١٥-٦-١٩٨٤

٥ - الجميل، بيار: مذكرة حول حياد لبنان - العمل الشهري اذار ١٩٧٧

٦ - حداد، وليم: الحياد في مفهوم السياسية اللبنانية - مجلة السياسة الدولية ابريل ١٩٦٩.

٧ - حكيم، جورج: الحياد اللبناني. الاسبوع العربي ١٧-٤-١٩٦٧

٨ ـ حلو، شارل: حياد لبنان القانوني والدائم ـ لوجور ١٥ـ٦ـ١٩٥٨
٩ ـ حمدان، هشام: نظرة قانونية على حياد لبنان ومستلزماته. براغ ١٢ـ٨ـ١٩٨٢ (دراسة غير منشورة).

١٠ ـ حنين، ادوار: بعد العاصفة ـ الندوة اللبنانية السنة ١٥. النشرة ٩ـ١٩٦١

١١ ـ خويري، انطوان: حوادث لبنان ١٩٧٥ ـ دار الابجدية ١٩٧٥.

١٢ ـ ديب، جورج: استحالة الحياد اللبناني ـ مجلة الثقافة العربية كانون الثاني ١٩٦٨. الثقافي العربي ـ بيروت.

١٣ ـ رزق، ادمون: في سبيل حياد لبناني ـ مجلة الثقافة العربية كانون الثاني ١٩٦٨ ـ النادي الثقافي العربي ـ بيروت.

١٤ ـ رباط، ادمون: الوسيط في القانون الدستوري العام. جزءان دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٧١

١٥ ـ طربيه، هنري: مشروع لاخراج الاسرائيليين من لبنان ـ (دراسة غير منشورة) ١٠ـ١٠ـ١٩٨٢

١٦ ـ غلاب، محمد السيّد: الساحل الفينيقي وظهيره في الجغرافيا والتاريخ. دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٩

١٧ ـ فوق العادة، سموحي: معجم الديبلوماسية والشؤون الدولية مكتبة لبنان ـ بيروت ١٩٧٩.

١٨ ـ لبكي، كسروان: مقابلة اذاعية مع صوت لبنان الحر ١٣ـ٤ـ١٩٨٤

١٩ ـ لجنة البحوث ـ الكسليك ـ القضية اللبنانية ـ ٢ ـ لبنان في نظامه السياسي. ١٩٧٦

٢٠ ـ المجذوب، محمد ـ مصير لبنان في مشاريع منشورات عديدات بيروت ـ باريس ـ ١٩٧٨

ـ الحياد اللبناني بين التصريحات والخلفيات ـ صحيفة السفير
ـ العددان ٢٧ و٢٨ آب ١٩٨٤
ـ نظرية الحياد السياسي للدستور ـ السفير ٢١ـ٥ـ١٩٨٤

٢١ ـ محمصاني، صبحي: حول الحياد اللبناني ـ مجلة الاسبوع العربي ١٧ـ٤ـ١٩٦٧

٢٢ ـ ملحه، جان: الوزارات اللبنانية وبياناتها ١٩٤٣ـ١٩٨١ ـ مكتبة لبنان بيروت ١٩٨١

٢٣ ـ نعيم، ادمون: مقترحات لنظام دستوري جديد. حاليات عدد ٣١.

٢٤ ـ يونس ـ منوال: حياد لبنان: اي حياد؟ محاضرات الندوة السنة ١٧ ـ النشرة ٨ـ١٩٦٣
ـ فلسفة في الثقافة ـ دار الريحاني بيروت ١٩٥٥
ـ اراء في اصلاح لبنان ـ ١٩٥٨
ـ لبنان والاجيال الجديدة ـ دار الريحاني بيروت ١٩٦٨
ـ مشروع ميثاق وطني جديد للبنان ـ (دراسة غير منشورة)
ـ مذكرة في الأزمة اللبنانية ودور لبنان في العالم المعاصر. حزيران ١٩٨٠

٢٥ ـ ابو هيف، علي صادق: القانون الدولي العام ـ طبعة ١٢ منشأة المعارف ـ الاسكندرية ـ ١٩٧٥.

باللغة الاجنبية

BOBLETER Carl: Le Rôle de l'Autriche dans la coopération Européenne et Mondiale. Les conférences du Cénacle XXI[e] année N° 11-12-1967.

BORGEAUD, Charles: La Neutralité Suisse au Centre de la société des Nations. Atar Genève 1921.

CHEYSSON Claude: Un Liban neutre dans sa totalité. L'Orient-Le Jour 23-7-1982.

CHIHA Michel: Liban d'aujourd'hui, Editions du trident Beyrouth - 1961.

DEMEURON Luc: Notre Neutralité - centre d'Etudes politiques. Neuchâtel 1946.

DE MONTEMOLLIN Eric: De notre Neutralité Suisse, contemporaine Août 1945

EDDE Roger: Sauver le Liban des autres et des Siens: (Etude polycopiée)
- Réflexions sur la Question Libanaise - Conférence à IPALMO - Rome 4 Avril 1984. (polycopiée).

GUALI Boutros: Statut de Neutralité pour le Liban. Reveil 30-7-1982.

LASSERRE David: Les Origines de notre Neutralité, Suisse contemporaine. Août 1945.

MILLET Pierre: - Pour la Neutralité du Liban L'aurore 23-7-1982.
- Neutralité pour le Liban Réveil 30-11-1982.

NAÏM Eduard: Sur des fondements juridiques de la Neutralité. point de vue Beyrouth 1959.

RAPPARD William E.: Cinq siècles de sécurité collective (1291-1798). Recueil Sirey Paris et Georg. Genève 1945.

YOUNES Manuel: - Pour une Neutralité Régionale au Liban (Etude Polycopiée).
-Mémorandum sur la crise Libanaise et le rôle du Liban dans le Monde contemporain. (Etude Polycopiée).

الدوريات العربية والاجنبية

- الحياة
- الجريدة
- الاخبار
- اخبار اليوم
- العمل
- النهار
- الاهرام
- الانباء
- السفير
- الواشنطن بوست
- نيويورك تايمز
- هيرالد تريبيون
- وكالة الانباء الصحفية
- الريفاي
- اللوجور
- اللاورور
- لوريان - لوجور
- الحوادث
- النهار العربي والدولي
- الاسبوع العربي
- العمل الشهري
- الثقافة العربية
- حاليات
- المستقبل
- الفكر العربي
- الكفاح العربي
- الوطن العربي
- شؤون فلسطينية
- موندي مورننغ
- السياسة الدولية
- اذاعة صوت لبنان الحر
- اذاعة مونت كارلو

معاجم ودوريات احصائية اجنبية

- Encyclopaedia Universalis
- ATLAS Universalis
- ATLASECO - Nouvel Observateur 1982.
- Dictionnaire Quillet.

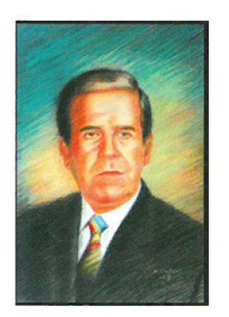
المحتويات

صفحة

صفحة

الطباعة:
دكَّـــاش بـريـنـتـغ هـــاوس ش.م.م.
عمشيت، لبنان - تلفون: ٠٩/٦٢٢٢٨٠





نبيل خليفة. مواليد حدتون/ البترون (١٩٣٩). دكتور في الآداب وباحث في الفكر السياسي . من مؤلفاته : لبنان والخيار الرابع : الحياد او التحييد (١٩٨٤)، لبنان في استراتيجيّة كيسنجر (١٩٩١)، الاستراتيجيّات السوريّة والاسرائيليّة والاوروبيّة حيال لبنان (١٩٩٣)، مدخل الى الخصوصيّة اللبنانية (١٩٩٧)، جيوبوليتيك لبنان: الاستراتيجيّة اللبنانية (٢٠٠٨). مؤسس ومدير مركز بيبلوس للدراسات والابحاث (١٩٩٠).

... منذ بداية الثمانينات، كنت، ولا زلت مأخوذاً بفكرة تحييد لبنان، وكتابي هذا الصادر عام ١٩٨٤ بعنوان: "لبنان والخيار الرابع: الحياد أو التحييد" – بحث في مبررات حياد لبنان الدولي" يؤكد اليوم أهميته في سياق المعالجة الفعليّة للقضيّة اللبنانيّة. إن إهتمامي المبكّر بعلم الجغرافيا السياسيّة جعلني أصل الى إستنتاج واضح وهو أن تحييد لبنان هو الحلّ المناسب، كي لا أقول الوحيد، للأزمة اللبنانيّة، وهو العنصر الأول والأساس لصياغة "إستراتيجيّة لبنانيّة" تتخطى الخيارات الثلاث الخاطئة: الإسرائيليّة والسوريّة (الإيرانيّة) والغربيّة (الأميركيّة).

ما ينبغي التذكير به، والتشديد عليه أن تحييد لبنان ليس حلاً مطروحاً بين جملة حلول يمكن إختيار أحدها، بل هو حلّ يفرضه التاريخ والجغرافيا وعلم الجغرافيا السياسيّة ومسار العلاقات الدوليّة وواقع لبنان الدولاتي وصالح دولته وشعبه وأرضه في ظلّ "حياد مسلّح" إيجابي بخصوصيّته العربيّة!.

